



مجلة برلمانية تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني

المجلد الرابع عشر ، السنة الرابعة والعشرون ، العدد ٥٧ ، نيسان - ابريل ٢٠١٨

حق العودة..
حق مقدس .. لا يقبل المساومة



الافتتاحية



منظمة التحرير الفلسطينية
الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني

• بقلم: سليم الزعنون
رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، عبّر الشعب الفلسطيني عن وعيه وإرادته في مؤتمر غزة الذي دعت إليه الحركة الوطنية في مطلع تشرين الأول من العام ١٩٤٨، وجسد تلك الإرادة في إنشائه لحكومة عموم فلسطين حين قام الحاج «أمين الحسيني «بالعمل على عقد مجلس وطني فلسطيني في غزة، مثّل أول سلطة تشريعية فلسطينية تقام على أرض الدولة العربية الفلسطينية التي نص عليها قرار الأمم المتحدة رقم ١٨١ لعام ١٩٤٧، حيث قام المجلس حينذاك بتشكيل حكومة عموم فلسطين برئاسة «حلمي عبد الباقي»، الذي مثّل فلسطين في جامعة الدول العربية.

واستكمل العمل من بعده، المرحوم احمد الشقيري، حين ارسلته جامعة الدول العربية مندوبا لها لدي الشعب الفلسطيني، فعاد مندوبا للشعب الفلسطيني لدى جامعة الدول العربية، فقد فاجأ الجميع، إلى أن تمكّن من عقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول في القدس خلال الفترة ٢٨ أيار /مايو ــ ٢ حزيران /يونيو ١٩٦٤،حيث انبثق عنه المجلس الوطني الفلسطيني الأول الذي كان عدد اعضاءه ٤٢٢ عضوا، وأعلن هذا المؤتمر في بيانه عن قيام منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف) التي تمثل قيادة الشعب الفلسطيني لخوض معركة التحرير، وقد صدر عن المجلس الوطني الفلسطيني عدد من الوثائق والقرارات أهمها الميثاق القومي (الوطني الفلسطيني)،والنظام الأساسي للمنظمة وغيرها ،وتم انتخاب السيد «أحمد شقيري «رئيسا لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وبعد ذلك، استطاع الشهيد الرمز أبو عمار واخوته ورفاقه من البناء على تلك الإنجازات، فنالت منظمة التحرير الفلسطينية الشرعية العربية والدولية، وفشلت كل المؤامرات والمحاولات لإيجاد أية بدائل لها، وسيفشل من جديد دعاة الفرقة والانقسام والانفصال، لأن منظمة التحرير الفلسطينية عمدت بدماء الشهداء وتضحيات الاسرى، ولن يتمكن أحد مهما كان، أو حركة مهما أدعت أن تخلق بديلا عن منظمة التحرير الفلسطينية، ونقول أنها ستبقى البيت الواسع لكل أبناء الشعب الفلسطيني، وسيعود إليه في نهاية المطاف كل من يحاول اللجوء الى مأوى غيرها.

ولا نملك في نهاية المطاف، إلا التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية ستبقى الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في كافة أماكن تواجده، وسنقف بكل قوة في وجه من يحاول ضرب وحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني، لأن تلك المحاولات البائسة هي بمثابة خدمة مجانية لإسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية، اللتين تسعيان لضرب المشروع الوطني وفرض الاملاءات على قيادتنا وشعبنا، من خلال تلك الأدوات المأجورة.

ونثمّن عاليا كل المواقف التي صدرت عن كافة القوى الوطنية والاسلامية التي عبرت عن حرصها على وحدة الشعب الفلسطيني، وعدم المس بمنظمة التحرير الفلسطينية وتمثيلها، واستعدادها للتصدي لتلك المحاولات، ورفضها لإيجاد كيانات أو بدائل أخرى، ليكون دعاة الفرقة والتشرذم وحيدين ومنبوذين، وسيخيب سعيهم، وندعوهم لتغليب مصلحة الوطن على مصالحهم الذاتية، وننصحهم بالعودة الى شرعية منظمة التحرير الفلسطينية التي تحمي القرار الفلسطيني المستقل، وتحفظ حقوقنا المشروعة في تقرير المصير والعودة إقامة الدولة المستقلة وعاصمتها مدينة القدس.





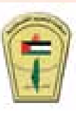
داخل العدد..











المجلس

مجلة برلمانية تصدر عن إدارة الشؤون الاعلامية

في المجلس الوطني الفلسطيني

المشرف العام

سليم الزعنون (أبو الأديب)

رئيس المجلس الوطني الفلسطيني

رئيس التحرير

عمر أحمد حمايل

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية :

(١٩٩٦/٧/٩١٨)

ترتيب المواضيع داخل المجلة

يخضع للضرورة الفنية

ترحب مجلة المجلس الوطني الفلسطيني

بالمقالات الواردة إليها على العنوان التالي:

المقر العام للمجلس

الأردن - عمان - وادي صقرة

تلفون: ٥٦٨٧٠٨٤ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٦٧٩٣٩٢ (٩٦٢٦)

ص.ب. ٩١٠٢٤٤ عمان (١١١٩١) الأردن

الموقع الإلكتروني:

www.palestinepnc.org

مكتب رئيس المجلس

الأردن - عمان - دير غبار

تلفون: ٩/ ٥٨٥٧٢٠٨ (٩٦٢٦)

فاكس: ٥٨٥٥٧١١ (٩٦٢٦)

البريد الإلكتروني:

E-mail: pnc@palestinepnc.org



التصميم والإخراج الفني

بلال الملاح ٠٧٩٩١٦٠١٣٦





الاتحاد البرلماني العربي يمنح الزعنون جائزة التميّز البرلماني العربي

اعداد : زهير صندوقة
رئيس وفد فلسطين للمؤتمر

منح مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي جائزة التميز البرلماني لرئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون، تقديرا لدوره في مجال العمل البرلماني العربي ودفاعه عن القضية الفلسطينية، تسلم الجائزة نيابة عنه رئيس وفد المجلس الوطني زهير صندوقة.

جاء ذلك خلال انعقاد المؤتمر السابع والعشرين للاتحاد البرلمان العربي في القاهرة خلال الفترة من ٣-٦ نيسان / ابريل ٢٠١٨، مثل فلسطين في المؤتمر وفد تشكل من الاخوة زهير صندوقة / رئيسا، وعمران الخطيب / عضوا ومروان السعدي، الامين العام للمجلس الوطني الفلسطيني، وعبد الناصر الاعرج/ مستشارا.

- اجتماع الدورة الثالثة والعشرين للجنة التنفيذية للاتحاد البرلماني العربي :

عقدت اللجنة التنفيذية دورتها الثالثة والعشرين يوم الاربعاء الموافق ٢٠١٨/٤/٤، حضر جلسات الدورة ممثلون عن الشعب البرلمانية العربية التالية :

فلسطين، الاردن، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، الصومال، العراق، عُمان، قطر، الكويت، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن.

ناقش المجتمعون جدول أعمال من اهم بنوده :

١. تقرير اللجنة الخاصة بالفريق القانوني.

٢. اعادة تشكيل اللجان الخاصة التالية : اللجنة الخاصة بجائزة التميز البرلماني، اللجنة التحضيرية المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للإتحاد، اللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للإتحاد.

وقد تمثّلت فلسطين في كل من : اللجنة التحضيرية المنبثقة عن المرأة والطفولة، واللجنة المصغرة المنبثقة عن اللجنة التنفيذية للاتحاد.

٣. دراسة حول آلية العمل والتكاليف الخاصة بمشروع اطلاق موقع الاتحاد البرلماني الدولي باللغة العربية.

٤. الحساب الختامي وتقرير مفتش الحسابات لعام ٢٠١٧.

٥. الدورة ٢٤ للجنة التنفيذية للاتحاد حيث أوصت اللجنة بعقد الدورة الرابعة والعشرين للجنة التنفيذية للإتحاد في القاهرة بعد ستة اشهر من تاريخ انعقاد الدورة الحالية (٢٣) للجنة التنفيذية، على ان يسبقها اجتماعات اللجان المشكلة، ويُترك وضع مشروع جدول الاعمال لرئيس الاتحاد.

٦. ما يستجد من اعمال:

أ. المؤتمر البرلماني العربي الخاص بتفعيل دور المرأة العربية : وقد رحبّت اللجنة بالدعوة المقدمة من البحرين لاستضافة أعمال المؤتمر المذكور خلال العام ٢٠١٨.



ب. تفعيل دور اللجان الدائمة في الاتحاد البرلماني العربي : أوصت اللجنة بتفعيل دور اللجان الدائمة، لا سيما لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، لمناقشة مشروع الموازنة وخطة العمل قبل عرضهم على اللجنة التنفيذية.

ت. تعديل ميثاق الاتحاد البرلماني العربي والأنظمة واللوائح.

اجتماع المؤتمر السابع والعشرين للاتحاد البرلماني العربي

عقد المؤتمر دورته السابعة والعشرين يوم الخميس الموافق ٥/٤/٢٠١٨، ناقش المجتمعون جدول أعمال، من اهم بنوده :

١. كلمات رؤساء البرلمانات والمجالس و رؤساء الوفود حول الوضع العربي الراهن.

٢. اجتماعات اللجان الدائمة في الاتحاد :

أ. لجنة الشؤون السياسية والعلاقات البرلمانية.

ب. لجنة الشؤون المالية والاقتصادية.

ت. لجنة شؤون المرأة والطفولة.

شارك الاخ عمران الخطيب في لجنة الشؤون المالية والاقتصادية، حيث تم انتخابه مقررا للجنة، وقد رافقه في اجتماع اللجنة الاخ عبد الناصر الاعرج، مستشار الوفد.

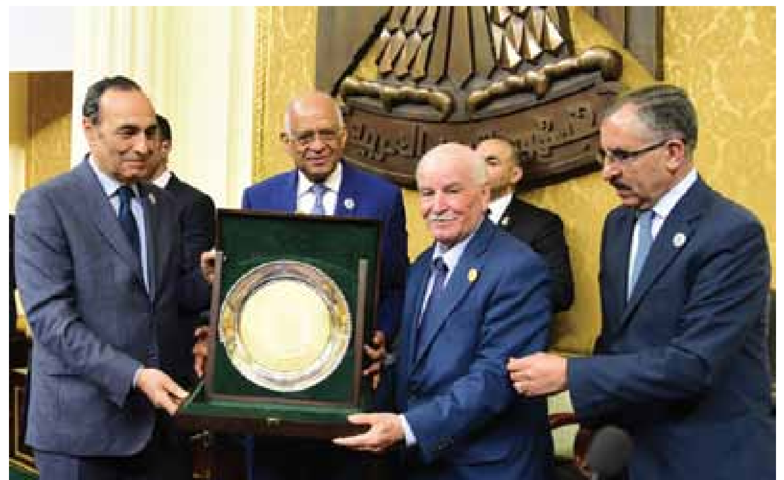
شارك الاخ عمران الخطيب، عضو الوفد في اجتماع لجنة شؤون المراة والطفولة.

٣. انتقال الرئاسة :

حيث انتقلت رئاسة الاتحاد من المغرب (الحبيب المالكي – رئيس البرلمان المغربي) الى مصر (د. علي عبد العال – رئيس البرلمان المصري).

في جلسة الافتتاح :

في مستهل أعمال المؤتمر، استمع الحضور الى كلمة راعي المؤتمر، فخامة رئيس الجمهورية مصر العربية السيد عبد الفتاح السيسي التي القاها بالنيابة عنه الدكتور علي عبد العال – رئيس البرلمان المصري، وقدعبّر من خلالها عن الأبعاد الرمزية والتاريخية لانعقاد المؤتمر على أرض مصر، قلب العروبة النابض ودرع افريقيا الواقي، مشيدا بالدور البناء الذي ينهض به الاتحاد البرلماني العربي من أجل تعميق ثقافة حقوق الانسان ونشر مفاهيم الديمقراطية النيابية، منوهاً بالظروف الدقيقة والتحديات والمخاطر المحدقة بالامتين العربية والاسلامية والتي يجب مواجهتها بالعمل الوحدوي العربي، لا بنزوع بعض الدول، كما اشار، الى العمل المنفرد، وخيار الحوار والحلول السياسية العقلانية والسلمية.



كما تم الاستماع الى كلمة رئيس الاتحاد البرلماني العربي د الحبيب المالكي، الذي قدم مساهمة نقدية لواقعنا العربي عبر مختلف تعقيداته وتطوراته المتسارعة ملحا على اهمية وضع الثقة في اطار مؤسسات العمل العربي التي لا تزال توفر الحد الادنى من فضاء التواصل والحوار وتبادل الراي والرؤى بين المكونات العربية.

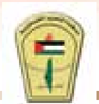
كما القى كلمة الجهة المضيفة النائب سعد الجمال، رئيس لجنة الشؤون العربية في البرلمان المصري، والتي اسهمت في تشخيص موضوعي للمشهد العربي الراهن.

والقى السفير فاضل جواد، الامين العام المساعد، رئيس قطاع الشؤون القانونية في الجامعة العربية كلمة بالنيابة عن الامين الهام السيد أحمد ابو الغيط، ضمنها تحديات وتداعيات المرحلة الصعبة التي تمر بها أمتنا وما تقتضيه من أوجه الالتزام القومي وضرورة التضامن والتصدي للأخطار المحدقة بنا.

وبنتيجة التداول والنقاش، صدر عن المؤتمر بيان تم التركيز فيه على القضية الفلسطينية وتداعيات اعلان الادارة الامريكية القدس عاصمة لدولة الاحتلال ونقل سفارتها اليها، وموقف الاتحاد البرلماني العربي من ذلك الام وفي ما يلي نص البيان الخاص بفلسطين:.

١. يرفض قرار الادارة الامريكية بشان القدس، وما يترتب عليه من سياسيات واجراءات تتعارض مع قرارات الشرعية الدولية، واعتباره لاغياً وباطلاً ومخالفاً للقانون الدولي. ويدعو الإدارة الامريكية لمراجعة قرارها والعودة الى المرجعيات الدولية ذات الصلة.

٢. يرفض سياسة الإدارة الامريكية الهادفة لطرح مشاريع او افكار لا تستند الى قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بحل القضية الفلسطينية، كما يدين ممارستها للابتزاز المالي بتخفيض مساهمتها المالية لوكالة الأونروا،



٣. يرفض محاولات استبدال مبادئ العلاقات بين الدول على أساس الاحترام المتبادل واحترام سيادة الدولة، بمبادئ الوعيد والتهديد وممارسة الضغوط ،

٤. يدين سلسة القرارات العنصرية المتلاحقة الصادرة عن الحكومة الاسرائيلية الفاشية وبرلمانها، وحملات التنكيل والقتل المتعمد والاعتقال وهدم المنازل ومصادرة الاراضي وبناء المزيد من المستوطنات والطرق الالتفافية وتدنيس المقدسات ومنع المصلين من الوصول الى اماكن عبادتهم،

٥. يجدد تأكيده على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة، ذات السيادة على حدود الرابع من حزيران من عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس، تنفيذاً لحل الدولتين المجمع عليه دولياً ،

٦. يجدد الرفض القاطع للمساس بالدور المهم الذي تقوم به وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الاونروا "، والربط الدائم بين انهاء عملها وبين تنفيذ القرار رقم (١٩٤) والقاضي بعودة اللاجئين وتعويضهم ودعوة المجتمع الدولي للحفاظ على تفويضها وتطوير مواردها المالية اللازمة لموازنتها وانشطتها على نحو مستدام،

٧. يؤكد على دعمه ومساندته للقيادة الفلسطينية وما اتخذته من سياسات وقرارات لمواجهة قرار الادارة الامريكية بشأن القدس، وتقديم الدعم اللازم لها في توجهاتها على كافة المستويات ،

٨. يؤكد على ضرورة إنهاء الانقسام الفلسطيني والالتزام الأمين والصادق ببنود اتفاق المصالحة الموقع بالقاهرة، ويثمن دور جهورية مصر العربية في المصالحة الوطنية الفلسطينية ،

٩. يثمن ويدعم المملكة الاردنية في تحركها السياسي من أجل القدس والقضية الفلسطينية، والقيام بدورها ومسؤولياتها في الوصاية الهاشمية على المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس، والذي أكده الاتفاق الاردني الفلسطيني، وتأييدها في كافة المحافل الاقليمية والدولية باعتبارها إحدى أهم ضمانات الوجود العربي الرسمي في مدينة القدس،

١٠. يطالب بإعداد خطة تحرك برلمانية عربية بين الاتحاد البرلماني العربي والبرلمان العربي واتحاد مجالس الدول الاعضاء في منظمة التعاون الاسلامي لكشف خطورة القوانين العنصرية التي يقرها الكنيست الاسرائيلي وكل القوانين الخاصة بمدينة القدس المحتلة، والعمل على استكمال ملاحقة وكشف وعزل الكنيست الاسرائيلي وقوانينه العنصرية في مختلف المحافل البرلمانية خاصة الاتحاد البرلماني الدولي، وصولا لتجميد عضويته في هذا الاتحاد ،



١١. يوجه التحية لنضال وصمود الاسرى في سجون الاحتلال، والدعوة لدعمهم في مواجهتهم اليومية مع سلطات الاحتلال، ودعوة المؤسسات العربية والدولية لمتابعة قضاياهم في كافة المحافل الى حين الافراج عنهم، ويستنكر اعتقال الاطفال وترويعهم، بمن فيهم عهد التميمي التي أصبحت رمزا للكبرياء الفلسطيني في مواجهة الاحتلال وغيرها من مئات الاطفال،

وقد القى رئيس وفد فلسطين زهير صندوقة اكد فيها استعرض فيها ما يجري في المنطقة العربية من فتن وفوضى وتقطيع المزيد من اوصال الامة العربية وطمس هويتنا الثقافية والحضارية واستنزاف ثرواتنا ومصادرنا الطبيعية، وحرف بوصلتنا عن اعدائنا الحقيقيين وتجميل صورة العدو الغاصب والترويج لتاريخ متأصل له في الارض العربية عامة.

واكد ان من عاش في فلسطين منذ الاف السنيين هم اجدادنا من الكنعانيين واحفادهم اليبوسيين العرب، وان من يحاولون تجميل صورته او تأصيل وجوده هو عابر كغيره من عابرين كثر من إغريقيين وهكسوس وفرس وورومان وصليبيين، وان من هُجّر الى فلسطين قبل النكبة وبعدها من يهود هم من أصول اوروبية او اسيوية او افريقية او غيرها من الجنسيات ممن اعتنق الديانة اليهويدية، لا يربطهم بفلسطين اية صلة تاريخية او حضارية.

واكد ان تلك القوى رفعت الحصانة عن مقدساتنا وقيمنا، وأعطت قوى الاحتلال الغاصب وعصابات المستوطنين وغلاة المهووسين الدينيين الضوء الاخضر لارتكاب افظع الجرائم والمجازر ضد ابناء شعبنا، وما جرى في قطاع عزة مؤخرا من استهداف وحشي لمسيرة يوم الارض السلمية أدى الى استشهاد ثمانية عشر مواطنا واصابة المئات بجروح وإعاقات، لدليلٌ على مدى تغوّل وعنصرية المحتل البغيض ومدى استهتاره بكل قوانين الشرعية الدولية وقراراتها معتمداً على الحماية الاميركية والفيتو الامريكي والتمويل الامريكي من سلاح ومال.

وشدد انه مخطيءٌ من يظن بان فلسطين في المعتقد الصهيوني وما وضعته من مخططات هي آخر المطاف، بل هي الثمرة الاولى لطبق شهي على مساحة الوطن العربي بأسره، تطمع في بسط سيطرتها عليه وابتلاعه عن طِريق الهيمنة، بالاحتلال المباشر او التحكم فيه وفي مقدراته عن بعد.

وقال : إن فلسطين وشعبها ليسا وحيدين، نحن جزء من امة عربية، ساهمت في الحضارة الانسانية وأثْرتها في جميع المجالات، وعدونا ساهم في كل مآسي الانسانية، مما سبّب له المعاناة والمجازر، خاصة في اوروبا، ولم يجد ملجأ له إلّا في الوطن العربي، الذي استقبل لاجئيه ومنكوبيه، وأمّن لهم حياة كريمة منصفة، ليكافئنا بسلب ارضنا وارتكاب المجازر ضد ابناء شعبنا.



الاتحاد البرلماني الدولي يرفض قرار ترامب وينتصر للقدس

اعداد : عغمر حمايل
عضو الوفد

شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة عزام الأحمد في اعمال الدورة ١٣٨ لاتحاد البرلماني الدولي التي عقدت في جنيف خلال الفترة ٢٤-٢٨-٣/٢٠١٨، التي شارك فيها دان نحو ٧٥٠ نائباً و٦٩ رئيس برلمان.

وضم الوفد كذلك أعضاء المجلس الوطني: انتصار الوزير، بسام الصالحي، قيس ابو ليلى، زهير صندوقة، بلال قاسم، وعمر حمايل، الى جانب الأمين العام للمجلس التشريعي ابراهيم خريشة، وبشار الديك.

أولا: مشاركة الوفد في اجتماعات المجموعتين العربية الإسلامية في الاتحاد البرلماني الدولي

شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني في اجتماعين منفصلين للمجموعتين عقدا بتاريخ -٢٤-٣-٢٠١٨، حيث تبنت المجموعتان العربية والإسلامية في الاتحاد البرلماني الدولي مشروع بند طارئ حول تداعيات اعلان الإدارة الأمريكية بشأن القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني فيها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية، تمهيدا لعرضه على جدول اعمال الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي للتصويت عليه، الى جانب بنود طارئة اخرى.

وقد ناقشت المجموعتان خلال اجتماعيهما، البند الفلسطيني حول القدس الذي تم تقديمه الى الاتحاد البرلماني الدولي، الى جانب مناقشة ثلاثة بنود أخرى تقدمت بها برلمانات كل من الكويت والبحرين وتركيا حول نفس الموضوع، حيث تم الاتفاق خلال الاجتماعين على دمج البنود الأربعة في بند واحد باسم برلمانات تلك الدول الأربع نيابة عن المجموعتين العربية والاسلامية.

وأكد عزام الأحمد رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني خلال مشاركته في الاجتماعين، أن هذا البند الطارئ يأتي في سياق مواجهة البرلمانيين للتداعيات الناجمة عن قرار الإدارة الامريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارة بلادها اليها، الى جانب التداعيات الأخرى خاصة محاولة تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال تخفيض مساهمة الإدارة الامريكية لمساهمتها المالية في ميزانية وكالة الاونروا التي أنشأت لرعاية هؤلاء اللاجئين لحين عودتهم الى ديارهم.

وقال الأحمد إن هذا البند الإضافي الطارئ الموحد والمتعلق بالقدس، مهم جدا في مواجهة الهجوم المعاكس والضغط الذي تمارسه الإدارة الامريكية ليس على الشعب الفلسطيني وقيادته فحسب، بل على الامتين العربية والإسلامية في محاولة منها لفرض صفقة القرن التي تهدف الى تصفية القضية الفلسطينية، مؤكدا الشعب الفلسطيني بتمسكه بحقوقه المشروعة تمكن من عزل الولايات المتحدة وسياستها الخارجة على قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية.

وقال الأحمد: ان العالم وقف مجتمعا في مجلس الامن الدولي في مواجهة قرار الرئيس الأمريكي ترمب، وألحق ذلك رفض الجمعية العامة للأمم المتحدة هذا القرار العدواني



على حقوق الشعب الفلسطيني في مدينته وعاصمة دولته الابدية، مضيفا أن هذه الصفقة لن ترى النور أبدا.

وأضاف الأحمد أن الشعب الفلسطيني بكافة فئاته برجاله ونسائه واطفاله يواجه قرار الإدارة الامريكية بشأن القدس، وان الفتاة البطلة عهد التميمي أصبحت عنوان تلك المواجهة المشروعة دفاعا عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧ وعاصمتها مدينة القدس وعودة اللاجئين وتعويضهم وفقا للقرار ١٩٤.

ثانيا: التصويت على البنود الطارئة وفوز بند القدس

عرض على جدول اعمال الجمعية أربعة بنود هي:

١- طلب مقدم من ايران بعنوان: ضرورة تقديم الدعم للشعب الفلسطيني لتحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف، ورفض قرار الإدارة الأمريكية حول القدس الشريف

٢- طلب مقدم من إسرائيل بعنوان: تداعيات الأنشطة الإيرانية الخبيثة، بقيادة فيلق الحرس الثوري الإيراني وقوات القد التابعة له، في الساحات الرئيسية في الشرق الأوسط بما فيها سوريا ولبنان والعراق واليمن والساحة الفلسطينية.

٣- طلب مقدم من السويد بعنوان: العنف ضد المرأة في أماكن العمل خاصة في البرلمانات في اعقاب حملة انا أيضا. (نيابة عن المجموعة الأوروبية وإسرائيل).

٤- الطلب المشترك من برلمانات: برلمانات دولة فلسطين والبحرين والكويت وتركيا بعنوان: تداعيات اعلان الإدارة الأمريكية حول القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني فيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية

وعرض الوفد الإيراني طلبه امام جمعية الاتحاد، ثم أعلن عن سحبه لصالح البند المشترك حول القدس، وتم التصويت على ثلاثة بنود فقط.

عملية التصويت وفوز البند المشترك حول القدس:

بعد اجراء عملية التصويت التي شهدت منافسة حادة، واجراء احتساب الأصوات، أعلنت رئيسة الاتحاد فوز البند المشترك بحصوله على أعلى الأصوات بعد اجتيازه لنسبة الثلثين، وأما البند السويدي فقد جمع أصواتا أقل من البند المشترك، وقبل ذلك أعلنت رئيسة الاتحاد انه نظرا لرفض الجمعية العامة بأغلبية ساحقة البند الإسرائيلي، فقد جرى شطبه من جدول اعمالها.

وفعلا فقد انتصر الاتحاد البرلماني الدولي بأغلبية كبيرة لمدينة القدس المحتلة ضد قرار الرئيس الأمريكي ترمب وضد الاحتلال الإسرائيلي وسياسته العنصرية، وأكد أنها عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة.

وفاز المقترح العربي الإسلامي الذي رفض المساس بالوضعية القانونية والتاريخية لمدينة القدس واعتبر القرار الأمريكي بشأنها انتهاكا فظاً للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بعد سلسلة اتصالات ومشاورات خاضها الوفد الفلسطيني مع المجموعات الجيوسياسية في الاتحاد البرلماني الدولي.

وفي التفاصيل فإن برلمانات أوروبا التي تقدمت بمشروع قرار حول إدانة العنف ضد المرأة، لم تكن موحدة في التصويت، حيث صوتت الكثير من البرلمانات الأوروبية لصالح مشروع القرار الخاص بالقدس الذي فاز بأغلبية الاصوات.

وأثناء عملية تقديم البند المشترك أكدت عدد من الوفود البرلمانية المشاركة في اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي على ضرورة الافراج الفوري عن الفتاة الفلسطينية عهد التميمي من سجون الاحتلال الإسرائيلي، وقد تم توزيع بوستر للطفلة التميمي وبروشور على جميع الوفد المشاركة في هذه الاجتماعات.



وشدد عزام الأحمد رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني خلال تقديمه ودفاعه عن مشروع القرار الخاص بمدينة القدس أمام الجمعية العامة للاتحاد البرلماني الدولي على أن قرار الإدارة الامريكية الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارتها اليها فجر موجة من القمع والعنف الإسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني وطال النساء والأطفال في فلسطين وعلى رأسهم عهد التميمي التي دافعت عن بيتها واسرتها هي ووالدتها وتم الحكم عليها بثمانية شهور قبل عدة أيام، وقد عمت موجة من التصفيق الحاد تضامنا مع قضية عهد التميمي عندما رفع الأحمد صورتها امام الجمعية، قائلا: ان هذا العدوان على أطفال فلسطين نموذج للاعتداءات اليومية التي تقوم بها سلطات الاحتلال الإسرائيلي ضد المرأة الفلسطينية بشكل عام.

وأكد الأحمد أن البند الطارئ حول مدينة القدس تم تقديمه باسم برلمانات فلسطين والكويت والبحرين وتركيا نيابة عن المجموعتين العربية والإسلامية جاء وفقا لمبادئ الاتحاد البرلماني لدولي وأهدافه التي تأسس من أجلها حسب ميثاق الأمم المتحدة.

وأضاف ان قرار ترمب انتهك بشكل صارخ قرارات الشرعية الدولية، وأدت تداعياته الى حالة من عدم الاستقرار وانعدام الأمن ليس في فلسطين فحسب بسبب إجراءات الاحتلال وانتهاكاته ضد الشعب الفلسطيني، بل في المنطقة بشكل عام، مما أدى الى توجيه ضربة قاضية لكل جهود السلام والتوصل لحل عادل للقضية الفلسطينية.

وقال الأحمد إن البند الطارئ حول القدس أيضا يأتي انسجاما مع سلسلة من القرارات في مختلف الهيئات الدولية في مجلس الأمن الدولي والجمعية العام والمؤتمر الإسلامي والجامعة العربية وغيرها من القرارات التي تم العدوان عليها من قبل إدارة ترمب، فمن واجب الاتحاد البرلماني الدولي الدفاع عن كل تلك القرارات انتصارا للحق الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية.

وبعد عملية التصويت وإعلان النتائج شكر رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني عزام الأحمد البرلمانات التي صوتت لصالح قرار القدس.

ثالثا: مناقشة بنود مشروع القرار في الجمعية العامة للاتحاد

حسب لوائح الاتحاد البرلماني الدولي، فإنه بعد إجراء عملية التصويت على عنوان البنود الطارئة الطارئ، تشكّل الجمعية العامة للاتحاد لجنة صياغة تمثل كافة المجموعات البرلمانية الجيوسياسية، وفعلا تم ذلك، وترأس اللجنة عضو من البرلمان البلجيكي وهو في الوقت ذاته ممثل للمجموعة الأوروبية ومعها إسرائيل، وشارك رئيس الوفد الفلسطيني عزام الأحمد وعضو الوفد قيس عبد الكريم في ذلك الاجتماع الذي اقر مشروع القرار الخاص بالقدس.

وحسب النظم والاجراءات المتبعة، عرض رئيس لجنة الصياغة عضو البرلمان البلجيكي مشروع القرار، وتم توزيعه على كافة الأعضاء، وكان من المفترض إجراء نقاش شكلي حوله، ومن يريد ان يتحفظ عليه، فله ذلك، ثم يتم اعتماده فورا.

ولكن الذي جرى غير ذلك، فقد حاولت بعض الوفود الأوروبية في مقدمتها ممثل البرتغال، عرقلة اصدار القرار بحجة أنه يحمل نصوصاً تؤثر على إمكانية فتح آفاق للسلام، وطالبوا بإعادته الى لجنة الصياغة للنظر فيه مرة أخرى والتخفيف من حدته، رغم أن القرار اعتمدته لجنة الصياغة دون اعتراض من أي من ممثل المجموعات الجيوسياسية التي شاركت جميعها في صياغته ووافقت عليه.

ويعتبر هذا الطلب سابقة في تاريخ عمل الاتحاد البرلماني الدولي، وانتهاكا للإجراءات، وبعد نقاشات مطولة وحادة بين بعض الوفود الأوروبية ورئيسة الاتحاد من جهة التي تواطأت معهم، وبين الوفود العربية والاسلامية والافريقية وعدد كبير من وفود أمريكا اللاتينية والآسيوية كالهند والصين، الى جانب روسيا من جهة اخرى، أصرت رئيسة الاتحاد على موقفها وطالبت بأجراء التصويت على تأجيل إعتماد مشروع القرار الى اليوم التالي من اجل إعادة النظر في نصوصه، وفعلا تمت عملية التصويت، ولكن النتيجة كانت ضد موقفها رئيسة الاتحاد وطلب بعض الوفود الأوروبية التي تفاوتت في مواقفها. فتم اعتماد القرار كما هو.

وقال رئيس وفد المجلس الوطني الفلسطيني عزام الأحمد في سياق دفاعه عن ضرورة عدم التأجيل، قبل إجراء التصويت الأخير، إن ما يحدث في هذه القاعة بخصوص القضية الفلسطينية والتصويت على البند الطارئ المتعلق بالقدس يحدث لأول مرة من محاولات الالتفاف على القرار عبر الوفد الاسرائيلي من أجل اجهاض مضمونه

وأكد الأحمد في سياق معركة مناقشة الدفاع، التي شاركت فيها الكثير من الوفود، أزداد قناعة يوم بعد يوم اننا بحاجة لإصلاح منظمة الاتحاد البرلماني الدولي، فهل الأعضاء فعلا مقتنعون بأهداف ومبادئ الاتحاد، وهل هم مقتنعون بالسلام والديمقراطية وحق الشعب في تقرير المصير، فليس من المعقول ما نسمعه من بعض الوفود ومن رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي الذي تتفق أهدافه ومبادئه مع اهداف ومبادئ وميثاق الأمم المتحدة، وقراراتها، فالقرار الذي نحن بصدده متفق تماما مع قرارات الأمم المتحدة وسبق وأن اعتمده مجلس الامن الدولي والجمعية العامة؟

وأضاف الأحمد: استغرب أن الكثير من البرلمانات التي تبدي تحفظها على مشروع القرار، رغم أن حكوماتها ودولها صوتت لصالح قرارات الأمم المتحدة التي نريد هنا أن نؤكدها في قرار القدس، وحتى هناك بعض البرلمانات صوتت قبل يومين مع اعتماد هذا البند الطارئ.



فكيف نفسر ذلك، هل سنصبح غير مخلصين للمبادئ والأهداف التي قبلنا أن نكون أعضاء في الاتحاد من أجلها، أخشى أن تكون هناك عنصرية في هذا المكان...؟

وتابع: لكن عمليين فقد تم اعتماد هذا البند الطارئ وفق الأصول الديمقراطية، ولا يمكن خرق الإجراءات المعمول بها، وبعد أن اجتمعت لجنة الصياغة التي شكلها الاتحاد وجمعيته العامة، وناقشت مشروع القرار واعتمدته، وترأس اللجنة مندوب عن المجموعة الأوروبية، فيكف يمكننا ان نفسر ذلك التراجع.؟

خامسا: نص القرار « تداعيات اعلان الإدارة الأمريكية حول القدس، وحقوق الشعب الفلسطيني فيها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ولقرارات الشرعية الدولية»

الجمعية ال ١٣٨ للاتحاد البرلماني الدولي:

(١) إذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و٢٥٢ (١٩٦٩) و ٢٩٨ (١٩٧١) و ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٦٥،٤٧٨ (١٩٨٠) و ١٣٢٢ (٢٠٠٠) و ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من الوثائق الدولية ذات الصلة ،

(٢) وإذ تحيط علما بالبيان الختامي والقرار الذي اعتمده مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي والاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء الخارجية المعقود في اسطنبول في ١٣ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٧ وإعلان اسطنبول بشأن «حرية القدس».

(٣) وإذ ترفض أي قرارات فردية تتعلق بأي تغييرات في قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة وغيرها من المواثيق الدولية التي تتناول الوضع القانوني لمدينة القدس، سواء من خلال حكومة الولايات المتحدة أو من خلال الاحتلال الإسرائيلي أو غير ذلك،

(٤) وإذ تستنكر وتدين إعلان الإدارة الأمريكية عن نقل سفارتها إلى القدس المحتلة بحلول منتصف مايو، والذي يتزامن مع ذكرى النكبة (١٥ مايو ١٩٤٨).

(٥) وإذ تؤكد دعمها لحق الشعب الفلسطيني في كفاحه المشروع لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي واستعادة حقوقه في العودة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية

لذلك تقرر ،

١- تجديد تضامنها ودعمها للشعب الفلسطيني في الدفاع عن قضيته العادلة وحقوقه المشروعة بما في ذلك حقوقه التاريخية والمتجذرة في القدس، والتي تضمنها القرارات ذات الصلة من الشرعية الدولية.

٢- دعم جميع الخطوات القانونية والسلمية التي تتخذها دولة فلسطين على الصعيدين الوطني والدولي لتعزيز سيادتها على مدينة القدس المقدسة والأراضي الفلسطينية المحتلة.

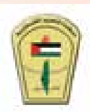
٣- تأكيد رفضها المطلق لقرار الإدارة الأمريكية الأخير بشأن القدس كلياً وتعتبره لاغياً وباطلاً ،

٤- تدعو جميع البرلمانات إلى حث حكوماتهم على الاعتراف بدولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية ،

٥- تؤكد من جديد أن جميع الإجراءات والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل لفرض قوانينها وتدابيرها على القدس غير قانونية وليست لها أية شرعية ،

٦- تطالب إسرائيل بوقف جميع أنشطة بناء المستوطنات وأي إجراءات أخرى تهدف إلى تغيير وضع الأرض الفلسطينية المحتلة وشخصيتها وتكوينها الديموغرافي، بما في ذلك في القدس وحولها، وكلها تمس حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني والفلسطينيين وآفاق التسوية السلمية ،

٧- تعرب عن بالغ قلقها إزاء القيود التي تفرضها إسرائيل



على إعاقة وصول المصلين إلى الأماكن المقدسة في القدس.

٨- تدعو المنظمات الدولية لاتخاذ الخطوات اللازمة للحفاظ على التراث التاريخي للقدس والحفاظ عليه ،

٩- تؤكد على ضرورة دعم الأونروا لتنفيذ برامج مساعدات لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة ٣٠٢ (IV) في ديسمبر ١٩٤٩.

١٠- تشجع القرار إعادة اطلاق عملية سلام من خلال مبادرة متعددة الأطراف تنسجم مع قرارات الأمم المتحدة للوصول الى حل الدولتين على أساس حدود ١٩٦٧.

سادسا: مداخلة عضو الوفد الفلسطيني قيس أبو ليلى

بدوره، وجه قيس أبو ليلى عضو الوفد الفلسطيني الشكر لجميع الوفود التي دعمت هذا البند الطارئ الذي يتناول التداعيات الخطيرة لقرار الإدارة الامريكية بشأن القدس، مؤكدا أن فلسطين تدرك أهمية ادانة العنف الممارس ضد المرأة بشكل عام، لأن نساء فلسطين واطفالها تتعرض بشكل يومي للعدوان والاذلال من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والعالم كله شهد مدى القسوة المفرطة من قبل الاحتلال ضد عهد التميمي ووالدتها وكل ذنبهن انهن دافعن عن كرامتهم ومنزلهن في مواجهة جنود الاحتلال الإسرائيلي.

وأضاف أبو ليلى، ان فلسطين تستحق المناصرة وتجلى ذلك في التصويت الايجابي مع البند المتعلق بالقدس، ولكن الأهم من ذلك فإن تصويت البرلمانيين لصالح هذا البند هو انتصار للقانون الدولي ولقرارات الشرعية الدولية وهو اعلاء لها في مواجهة محاولة العدوان عليها بسبب القرار الأمريكي.

وتابع قوله، إن التصويت مع القدس بالأمس هو مواجهة لمحاولة تحدي الإرادة الدولية بالقوة وبالتسلط والإجراءات احدية الجانب في تغيير الوضع القانوني والسياسي لمدنية القدس المحتلة، وهو رفض للدعم الأمريكي

للاحتلال الإسرائيلي في تهوديه للقدس وتكريسها عاصمة ابدية له وتجلى ذلك في اختيار موقع السفارة الامريكية في الجزء الشرقي المحتل من مدينة القدس المحتلة.

وأشار أبو ليلى، ان تلك المخالفات التي تدعو الاتحاد البرلماني الدولي الى الرد على محاولة زعزعة القانون الدولي، وكل تلك الانتهاكات من قبل إسرائيل تنفي عنها صفة الديمقراطية كما ادعى مندوب الكنيست الإسرائيلي قبل قليل في هذا الاجتماع.

سابعا: نشاطات الوفد الفلسطيني في لجان الاتحاد

١- المشاركة في اجتماع منتدى النساء البرلمانيات

شاركت عضو الوفد الفلسطيني انتصار الوزير في اجتماع منتدى النساء البرلمانيات التابع للاتحاد البرلماني لدولي الذي عقد في جنيف، الذي ناقش عدد من المواضيع المدرجة على جدول اعمال الاتحاد / ومن بينها تحقيق السلام وأثره على التنمية المستدامة.

وأكدت الوزير أنه لا يمكن تحقيق التنمية بغياب السلام ودولنا العربية تعاني الصراعات والحروب، وبشكل خاص ما يعنيه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي الذي ينتهك كافة حقوقه وفي مقدمتها حقوق المرأة الفلسطينية التي فقدت الاب والزوج والابن والأخ وأصبحت هي رب الاسرة، مستحضرة نتائج العدوان عام ٢٠١٤ على قطاع غزة حيث الضحايا من النساء والأطفال ٥٧٩ طفلا و٢٦٣ امرأة، الى جانب ٣٣٧٤ جريح من الأطفال و٢٠٨٨ امرأة، الى جانب التشريد لمئات الالاف من النساء والأطفال بفعل هدم منازلهم من قبل الاحتلال.

وأضافت الوزير، كيف في ظل هذه الظروف يمكن ان تكون هناك تنمية، وكيف يمكن ان تكون هناك تنمية وهناك مئاتا لحواجز الاحتلالية التي تعيق التنقل وتحاصر المدن والقرى في الضفة الغربية أيضا، الى جانب الاغلاقات المستمرة على دولة فلسطين بشكل عام وتحكم الاحتلال بحركة التجارة والاستيراد والتصدير. ورغم ذلك وضعت فلسطين خطة تنمية وطنية لتفعيل القرار ١٣٢٥، مطالبة المجتمعات من النساء والعالم باسره الى تحويل أقواله الى أفعال.

٢- المشاركة في اجتماع اللجنة المعنية بالسلم والامن الدوليين

شارك عضو الوفد الفلسطيني بلال قاسم، في اجتماع اللجنة المعنية بالسلم والامن الدوليين التابعة للاتحاد، ووضع المجتمعين بصورة اخر المستجدات على الساحة الفلسطينية، واخرها قرار الإدارة الامريكية بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال ونقل سفارتها اليها، في اعتداء صارخ على قرارات الشرعية الدولية والمواثيق، الامر الذي تمت مواجهته ليس من الشعب الفلسطيني وقيادته فحسب، بل من العالم اجمع في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الامن الدولي.

وأضاف قاسم أن ما يحاول الرئيس الأمريكي فرضه تحت ما يسمى بصفقة القرن هو خرق فاضح للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وشجع الاحتلال على انتهاكاته وعدوانه على الشعب الفلسطيني وتصاعد الاستيطان والقمع في فلسطين.

٣- المشاركة في منتدى البرلمانيين الشباب

شارك عمر حمايل عضو الوفد الفلسطيني في اجتماع منتدى البرلمانيين الشباب، والذي جرى خلاله استعراض ابرز التحديات التي تواجه البرلمانيين الشباب في بلدانهم.

وأكد حما يل، ان التحدي الأكبر الذي ما يزال يواجه الشعب الفلسطيني بشبابه ونسائه ورجاله وشيوخه واطفاله، هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين، وان الشعب الفلسطيني ليس له هم الا التخلص من هذا الاحتلال الذي يمارس أبشع صور العدوان والإرهاب ضد كل شيء في فلسطين، مستعرضا معاناة الشباب الفلسطيني في مخيمات اللجوء والشتات.



وأضاف حمايل، ان فلسطين أيضا تواجه الان تحديا جديدا وتعمل على مواجهته وهو العدوان الأمريكي على حقوق الشعب الفلسطيني في عاصمة دولته مدينة القدس، فمنذ اعلان الرئيس ترمب قراره الاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال ونقل سفارة بلاده اليها، واجه الشعب الفلسطيني والعالم معه هذا القرار المخالف لكافة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

ودعا حمايل البرلمانيين الشباب إلى دعم البند الفلسطيني الطارئ الذي تقدمت به المجموعتان العربية والإسلامية لمواجهة تداعيات قرار الإدارة الامريكية بشأن القدس، وان الانتقال من الاقوال الى الأفعال هو ما يجسد الإرادة الحرة للبرلمانيين الشباب في دعم الحق والعدل.

٤- المشاركة في اجتماع الاشتراكية الدولية البرلمانية

شارك عزام الأحمد بصفته عضو اللجنة المركزية لحركة فتح في اجتماع الاشتراكية الدولية الذي عقد على هامش اجتماعات الاتحاد البرلماني الدولي، ووضع الأحمد المشاركين بالاجتماع من مختلف برلمانات العالم بصورة اخر المستجدات المتعلقة بالقضية الفلسطينية مركزا على قرار الرئيس الامريكي ترامب وتداعياته وتأثير ذلك على السلم والامن الدوليين.

كما تناول موضوع البند الطارئ المقدم من الدول الاربعة باسم المجموعتين العربية والاسلامية وحثهم على التصويت لصالح البند، واكد باننا نقدر اهمية الموضوع المطروح من السويد ودعمنا لقضية المرأة بشكل عام، الا ان هذا الموضوع لا يحمل صفة الاستعجال خلافا لموضوع القدس الذي يعتبر امرا طارئا ويترتب عليه تداعيات خطيرة تؤثر على الشعب الفلسطيني ككل والمرأة الفلسطينية بشكل خاص باعتبارها احد ضحايا الاحتلال.

وتحدث عدد من رؤساء واعضاء البرلمانات المشاركين في الاجتماع معبرين عن دعمهم الكامل للبند المتعلق بالقدس وعن ضرورة اعطاء الفلسطينيين حقوقهم ورفع الظلم الواقع عليهم.

٥- المشاركة في اجتماع لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان

شارك عضو الوفد الفلسطيني زهير صندوقة في اجتماع اللجنة الدائمة الثالثة -لجنة الديمقراطية وحقوق الإنسان، التي ناقشت موضوع تعزيز التعاون البرلماني الدولي حول ا لهجرة وحوكمة شؤون الهجرة في ضوء اعتماد الاتفاق العالمي من أجل هجرة آمنة ومنظمة وقانونية.

وتقدم صندوقة بمداخلة حول الموضوع أشار فيها الى ملامح ظهور ازمة اللاجئين الفلسطينيين منذ وعد بلفور عام ١٩١٧ مرورا بالانتداب البريطاني عام ١٩٢١، ثم صدور قرار التقسيم عام ١٩٤٧، الى ان وقعت الجريمة الكبرى عام ١٩٤٨ على يد العصابات الصهيونية بتدمير اكثر من٤٥٠ قرية ومدينة فلسطينية وطرد سكانها بالقوة وتهجير ما يزد عن نصف سكان فلسطين داخليا وخارجيا.

والان يبلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين عن خمسة ملايين لاجئ يعيشون غاية في البؤس، وقد أنشئت وكالة الاونروا عام ١٩٤٩ لرعاية شؤون اللاجئين الى حين عودتهم الى ديارهم وتطبق إسرائيل القرار ١٩٤ الذي يطالبها بتسهيل عودتهم الى منازلهم التي شردوا منها قسرا وتعويضهم عن الخسائر التي لحقت بهم، ولكن ذلك كالعادة لم يحدث ولك تطبق إسرائيل القرار.

وأضاف صندوقة ان ازمة اللاجئين الفلسطينيين قد تفاقمت في اعقاب قرار الإدارة الامريكية تقليص مساهمتها في ميزانية الاونروا على طريق تصفية وكالة الاونروا وهي خطوة للتنصل من الالتزام الدولي تجاه مأساة اللاجئين الفلسطينيين مما يهدد بكارثة إنسانية تؤثر على اكثر من خمسة ملايين لاجئ فلسطيني.

وقال صندوقة ان العالم يتحمل مسؤولية أخلاقية لضمان حق اللاجئين في حياة مشرفة وهذه المسؤولية ممنوحة لهم وفق القرار١٩٤.



٦- المشاركة في اجتماع لجنة الشرق الوسط

شارك الوفد الفلسطيني برئاسة عزام الأحمد وأعضاء الوفد بسام الصالح وقيس عبد الكريم وبلال قاسم في اجتماعات لجنة شؤون الشرق الأوسط التابعة للاتحاد البرلماني الدولي.

وقد أطلع عزام الأحمد أعضاء لجنة الشرق الأوسط على كافة التطورات الخطيرة والتداعيات التي أعقبت قرار ترمب حول القدس، فقد جاء هذا القرار مفاجئا في الوقت الذي كان يجري فيه اتصالات مع الرئيس محمود عباس حول صفقة القرن، وهو قرار مخالف لكل القرارات الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، وأضاف: إن ترمب اتبع ذلك بقرار خفّض بموجبه مساهمته بلاده في ميزانية الاونروا، في انتهاك صارخ لقرار الأمم المتحدة رقم ٣٠٢، في محاولة لتغيير تعريف اللاجئ، فضلا عن انتهاكه للقرار ١٩٤ الخاص بعودة اللاجئين وتعويضهم.

وتطرق الأحمد في مداخلته امام اللجنة أيضا، الى دور السفير الأمريكي في إسرائيل فردمان والذي هو مستوطن يسكن في مستوطنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، لذلك فالإدارة الامريكية غير مؤهلة لتكون راعية لعملية السلام، وقد أوقف الجانب الفلسطيني علاقاته الرسمية مع الإدارة الامريكية بعد اغلاقها مكتب منظمة التحرير في واشنطن وجمد دورنه في الرباعية الدولية نظرا لهيمنة الولايات المتحدة عليها.

واكد الاحمد ان رؤينا واضحة وهو ما جاء في خطاب الرئيس محمود عباس الأخير في مجلس الأمن الدولي حول ضرورة ان تكون المفاوضات ضمن إطار دولي بعيدا عن الهيمنة الامريكية، وقد ايدنا العالم في رؤيتنا ضد قرار ترمب في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة، رغم تهديد الإدارة الامريكية ومندوبتها نيكي هلي، ولن نسمح لأحد بابتزازنا بالمال.

واضاف الأحمد أن إسرائيل كذلك استغلت ذلك الغطاء الأمريكي، فقد صعد الكنيست الإسرائيلي من سن قوانينه العنصرية خارج إطار القانون الدولي، كقانون القدس، وسحب هويات المقدسيين، وغيرها من عشرات القوانين، وهي مخالفة لاتفاقية جنيف الرابعة ومبادئ واهداف وميثاق الاتحاد البرلماني الدولي. ويجب التصدي لتلك القوانين لأنها تضر بعمل الاتحاد وعمل ودور لجنة الشرق الاوسط.

وأوضح الأحمد لأعضاء اللجنة الأهداف السياسية والإنسانية وراء استهداف وكالة الأونروا، وتأثير ذلك على سبيل المثال على نصف مليون فلسطيني سيحرمون من الدراسة

وقد حدثت مشادة ومساجلة بين رئيس الوفد الفلسطيني وممثل الكنيسيت الاسرائيلي «يشاي» الذي شارك في الاجتماع، حيث عليه رد رئيس الوفد الفلسطيني خلال الاجتماع على هذا المندوب، الذي ادعى خلال مداخلته ان السلطة الوطنية الفلسطينية تدفع أموال المساعدات كرواتب لأسر الشهداء والأسرى الفلسطينيين، واصفا إياهم بالإرهابيين، بالقول: اننا لن نبيع حقوقنا ونضال شعبنا وعائلات الشهداء والأسرى بالمال، حتى لو قطعت عنا كل مساعدات الدنيا عنا.

كما رد الأحمد على المندوب الاسرائيلي وعلى توقيع ترامب قانون بقطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني قبل أيام: بالقول "إن نضال شعبنا ليس سلعة تباع وتشترى، وانما نضال مشروع كلفته المواثيق الدولية للشعوب التي ترزح تحت الاحتلال، مضيفا: فلتقطع كل المساعدات عنا، ولكن لن نبيع عائلة اسير او شهيد مقابل هذه الأموال، وهؤلاء ناضلوا من اجل التخلص من الاحتلال.

وفي رد الاحمد على "يشاي" مندوب الكنيست الذي كرر مقولة: "أن القدس ستبقى موحدة وعاصمة ابدية لدولة إسرائيل كما كانت قبل ٣ آلاف عام، وان اسرائيل لا علاقة لها بقرار بترمب، وقوموا انتم بالحديث معه، وادعاءاته اين ذهبت مليارات الدولارات التي قدمت للأونروا، لذلك لا بدّ من انهاء دور الاونروا."، قال الأحمد ردا على تلك الادعاءات، "اذا كان الإسرائيلي يريد حرمان اللاجئين الفلسطينيين الأحياء من العودة والذين شردتهم العصابات الصهيونية قبل سبعين عاما، فكيف يعود بنا الى ثلاثة آلاف عام، ويطالب بعودة من لم يولد في فلسطين، فهم أي اليهود ليس لهم علاقة بفلسطين ولم يولدوا فيها، ونحن قلبهم منذ ما يزيد على خمسة آلاف عام كانت القدس مدينة فلسطينية وستبقى".

وفضلا عن ذلك، أضاف الأحمد: فإن قرارات الشرعية الدولية واضحة كلها تؤكد أن القدس أراضي فلسطينية محتلة منذ عام ١٩٦٧، وهي بموجب قرار التقسيم كلها ليست عاصمة لإسرائيل، وكذلك قرارات الشرعية واضحة حول عودة اللاجئين بموجب القرار ١٩٤. فهل المجتمع الدولي كله على خطأ، وترامب وإسرائيل على حق.

وقال الأحمد إن دعوة "يشاي" للتنازل عن ارض فلسطينية محتلة في عام ١٩٦٧ من اجل تحقيق السلام، هي دعوة باطلة، فمصر عندما وقعت اتفاقية سلام مع إسرائيل لم تتنازل عن شبر من ارضها، وكذلك الأردن، ولكن نحن قبلنا ان تكون دولتنا على ٢٢٪من مساحة فلسطين من اجل السلام، وهو الان يريدون منا التنازل عنها.؟

من جانبه، أكد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي مارتن تشونجغ ان الاتحاد تسلم ١٤ رسالة من المجلس الوطني الفلسطيني تطالبه بمناقشة قرار ترامب واتخاذ موقف بشأنه، والضغط من أجل عودة الإدارة الأمريكية عن قرارها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، والمطالبة بعدم ارسال بعثات دبلوماسية الى مدينة القدس المحتلة. الى جانب رسائل أخرى وصلتنا حول وضع الاونروا.



تحت شعار "القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين"
المجلس المركزي لمنظمة التحرير يعقد دورته الثامنة والعشرين

عقد المجلس المركزي الفلسطيني دورته العادية الثامنة والعشرين، دورة القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، يومي الأحد والاثنين ١٤ـــ١٥ كانون الثاني ٢٠١٨ في مدينة رام الله، بحضور الرئيس محمود عباس، ورئيس الوزراء الدكتور رامي الحمد الله.

أستهل الأخ سليم الزعنون «أبو الأديب» رئيس المجلس الوطني الجلسة للتثبت في النصاب، حيث حضر (٨٧) عضواً من أصل (١٠٩) أعضاء، ولم يتمكن عدد من الأعضاء من الحضور بسبب اعتقالهم أو منعهم من سلطة الاحتلال الإسرائيلي، وقد بدأت الجلسة بتلاوة آيات من الذكر الحكيم وقراءة فاتحة الكتاب ترحماً على أرواح شهداء شعبنا وعزف النشيد الوطني.

وفي كلمته التي افتتح بها الجلسة قال الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني « لقد آن الأوان أن يقوم مجلسنا المركزي الفلسطيني الذي ينوب عن المجلس الوطني الفلسطيني، وهو الذي أتخذ قرار إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية لتكون نواة الدولة، أن يقرر مستقبلها ووظيفتها، وأن يعيد النظر بمسألة الاعتراف بدولة إسرائيل، حتى تعترف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس وبعودة اللاجئين وفق القرار ١٩٤.

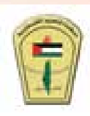
وأكد الزعنون أن يقوم المجلس المركزي برفض ومواجهة أية أفكار يتم تداولها تحت ما يسمى « بصفقة القرن »، لأنها خارجة عن قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وتسعى لفرض حل منقوص لا يلبي الحد الأدنى من حقوقنا المشروعة، وطالب بالبحث عن مسارات دولية أخرى برعاية الأمم المتحدة لرعاية حل القضية الفلسطينية.

وقال الزعنون: إن نجاحنا في التصدي لتلك المخاطر والتحديات، يتطلب تسريع خطوات تنفيذ المصالحة وإنهاء الانقسام، ووضع خطة لتعزيز الشراكة الوطنية في إطار م.ت.ف، كونها هي المرجعية الوطنية السياسية والقانونية العليا لشعبنا، بما يستلزم تفعيل دور مؤسساتها.

واقترح الزعنون الإعداد لعقد دورة عادية للمجلس الوطني، مع دعوة حركتي حماس والجهاد للمشاركة فيها، تكون مهمتها الأولى إعادة تشكيل أو اختيار أو انتخاب مجلس وطني جديد، وفق ما نص عليه نظام انتخابات المجلس الوطني.

واستطرد» إننا ونحن نثمن ونقدر الموقف الثابت للأشقاء العرب ودعمهم للقضية الفلسطينية، فإننا نطالب بتنفيذ ما قررته القمم العربية بشأن القدس، وخاصة قرار قمة عمّان عام ١٩٨٠، الذي طالب بقطع جميع العلاقات مع أية دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو تنقل سفارتها إليها.

وشدد الأخ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، على أن تضحيات ونضالات الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال، تلزمنا بتقديم كافة أشكال الدعم والرعاية لهم.



وأكد أن كرامة شعبنا الأبي فوق أي اعتبار، وستبقى قيادته وعلى رأسها الرئيس محمود عباس وفيّة لأهدافه وأمينة عليها.

واستمع المجلس إلى كلمة الأخ محمد بركة رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية في الداخل.

وقد رحب الأخ سليم الزعنون برئيس دولة فلسطين الرئيس محمود عباس، ودعاه لإلقاء كلمته أمام المجلس.

وقد بدأ الرئيس كلمته» إننا نلتقي هنا لندافع عن القدس، ونحمي القدس، ولا حجة لأحد في المكان أنه غير مناسب، مؤكداً أننا في لحظة خطيرة ومستقبلنا على المحك، وإننا لن نرحل ولن نرتكب أخطاء الماضي، هذه بلادنا من أيام الكنعانيين.

وأكد الرئيس أننا ملتزمون بحل الدولتين على أساس الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية على حدود عام ١٩٦٧، ووقف الاستيطان وعدم القيام بإجراءات أحاديه، وسنواصل الذهاب إلى مجلس الأمن حتى الحصول على العضوية الكاملة.

وأكد أننا لن نقبل بما تريد أمريكا أن تفرضه علينا من صفقات، وسنعيد النظر في علاقاتنا مع إسرائيل، مشدداً على أننا سنحافظ على مكتسبات الدولة الفلسطينية الداخلية والخارجية، وسننخرط في أي مفاوضات سلمية جادة برعاية أممية.

وشدد الرئيس على استمرارنا في تلبية حاجات أسر الشهداء والأسرى والجرحى.

وقال الرئيس: إننا مع المقاومة الشعبية السلمية، وملتزمون بمحاربة الإرهاب، ومع ثقافة السلام، وإننا سنواصل الانضمام للمنظمات الدولية، وسنستمر في لقاءاتنا مع أنصارالسلام في إسرائيل، مشدداً على ضرورة ووجوب العمل لعقد المجلس الوطني الفلسطيني في أقرب وقت، وتفعيل وتطوير م.ت.ف، والاستمرار في تحقيق المصالحة التي لم تتوقف، ولكن تحتاج إلى جهد كبير ونوايا طيبة لإتمامها.

وقد أصدر المجلس المركزي بعد انتهاء النقاش العام مساء الخامس عشر من كانون الثاني ٢٠١٨ القرارات التالية:

أولاً: إدانة ورفض قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، باعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، ونقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس، والعمل على إسقاطه، واعتبر المجلس أن الإدارة الأمريكية بهذا القرار قد فقدت أهليتها كوسيط وراع لعملية السلام، ولن تكون شريكاً في هذه العملية إلا بعد إلغاء قرار الرئيس ترامب بشأن القدس.

وأكد المجلس على رفض سياسة الرئيس ترامب الهادفة لطرح مشروع أو أفكار تخالف قرارات الشرعية الدولية بحل الصراع، والتي ظهر جوهرها من خلال إعلانه عن القدس عاصمة لإسرائيل، وشدد على ضرورة إلغاء قرار الكونغرس باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية منذ عام ١٩٨٧، وقرار وزارة الخارجية الأميركية بإغلاق مكتب مفوضية م.ت.ف في واشنطن في ٢٠١٧/١١/١٧.

ثانياً: على صعيد العلاقة مع إسرائيل(سلطة الاحتلال:

١. في ضوء تنصل دولة الاحتلال من جميع الاتفاقيات المبرمة وإنهائها لها، بالممارسة وفرض الأمر الواقع،ويؤكد المجلس المركزي أن الهدف المباشر هو :

استقلال دولة فلسطين، مما يتطلب الانتقال من مرحلة سلطة الحكم الذاتي إلى مرحلة الدولة، والتي تناضل من أجل استقلالها، وبدء تجسيد سيادة دولة فلسطين بعاصمتها القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، وذلك تنفيذاً لقرارات المجلس الوطني، بما فيها إعلان الاستقلال عام ١٩٨٨، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢٩، باعتباره الأساس السياسي والقانوني لتعاطي شعبنا مع واقعه القائم، وتأكيد التمسك بوحدة أراضي دولة فلسطين، ورفض أي تقسيمات أو وقائع مفروضة تتعارض مع ذلك.

وبناءً على ذلك يقرر المجلس المركزي، أن الفترة الانتقالية التي نصت عليها الاتفاقيات الموقعة في أوسلو، والقاهرة، وواشنطن، بما انطوت عليه من التزامات لم تعد قائمة.

ويدعو المجلس المركزي المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته، على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، من أجل إنهاء الاحتلال وتمكين دولة فلسطين من إنجاز استقلالها، وممارسة سيادتها الكاملة على أراضيها بما فيها العاصمة القدس الشرقية على حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

٢. تكليف اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية بتعليق الاعتراف بإسرائيل إلى حين اعترافها بدولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧ وإلغاء قرار ضم القدس الشرقية ووقف الاستيطان.

٣. يجدد المجلس المركزي قراره بوقف التنسيق الأمني بكافة أشكاله، وبالانفكاك من علاقة التبعية الاقتصادية التي كرسها اتفاق باريس الاقتصادي، وذلك لتحقيق استقلال الاقتصاد الوطني، والطلب من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ومؤسسات دولة فلسطين البدء في تنفيذ ذلك.

٤. استمرار العمل مع جميع دول العالم لمقاطعة المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية في المجالات كافة، والعمل على نشر قاعدة البيانات من قبل الأمم المتحدة للشركات التي تعمل في المستوطنات الإسرائيلية، والتأكيد على عدم قانونية الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي من بداية عام ١٩٦٧.

٥. تبني حركة مقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها، ودعوة دول العالم إلى فرض العقوبات على إسرائيل، لردع انتهاكاتها الصارخة للقانون الدولي، ولجم عدوانها المتواصل على الشعب الفلسطيني ونظام الابارتهايد الذي تفرضه عليه

٦.رفضه وإدانته لنظام الاحتلال والابارتهايد العنصري الإسرائيلي، الذي تحاول إسرائيل تكريسه كبديل لقيام



دولة فلسطينية مستقلة، ويؤكد عزم الشعب الفلسطيني على النضال بكل الوسائل لإسقاطه.

٧. رفض أي طروحات أو أفكار للحلول الانتقالية أو المراحل المؤقتة بما فيها ما يسمى بالدولة ذات الحدود المؤقتة.

٨. رفض الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

ثالثاً: على الصعيد الفلسطيني الداخلي:

١) التمسك باتفاق المصالحة الموقع في أيار ٢٠١١ وآليات وتفاهمات تنفيذه وآخرها اتفاق القاهرة ٢٠١٧، وتوفير وسائل الدعم والإسناد لتنفيذها، وتمكين حكومة الوفاق الوطني من تحمل مسؤولياتها كاملة في قطاع غزة وفقاً للقانون الأساسي المعدل، ومن ثم إجراء الانتخابات العامة وعقد المجلس الوطني الفلسطيني بما لا يتجاوز نهاية عام ٢٠١٨، وذلك لتحقيق الشراكة السياسية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني وبرنامجها، والعمل على تشكيل حكومة وحدة وطنية تعزيزاً للشراكة السياسية ووحدة النظام السياسي الفلسطيني.

٢) التأكيد على حق شعبنا في ممارسة كافة أشكال النضال ضد الاحتلال وفقاً لأحكام القانون الدولي والاستمرار في تفعيل المقاومة الشعبية السلمية ودعمها وتعزيز قدراتها.

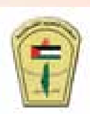
٣) يؤكد على ضرورة توفير أسباب الصمود لأبناء شعبنا في مدينة القدس، العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، ويؤكد ضرورة توفير الدعم لنضالهم في التصدي للإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى تهويد المدينة المقدسة، وضرورة وضع برنامج متكامل لتعزيز صمود مواطنيها في مختلف مجالات الحياة، ودعوة الدول العربية والإسلامية للوفاء بالتزاماتها بهذا الشأن، وتعزيز تلاحم الصف الوطني المقدسي تحت قيادة مرجعية وطنية موحدة، وإعادة تشكيل مجلس أمانة العاصمة من خلال صيغة ديمقراطية تمثيلية مناسبة ومتوافق عليها وطنياً.

٤) اتخاذ كافة الإجراءات لإسناد شعبنا في قطاع غزة الذي صمد ببطولة أمام الاعتداءات الإسرائيلية والحصار الإسرائيلي ودعم كافة احتياجات صموده بما في ذلك حرية تنقل أفراده واحتياجاته الصحية والمعيشية وإعادة الاعمار وحشد المجتمع الدولي لكسر الحصار على قطاع غزة.

٥) يدين المجلس المركزي عمليات تسريب ممتلكات الطائفة الأرثوذكسية للمؤسسات والشركات الإسرائيلية ويدعو إلى محاسبة المسؤولين عن ذلك، ويدعم نضال أبناء الشعب الفلسطيني من الطائفة الأرثوذكسية من اجل المحافظة على حقوقهم ودورهم في إدارة شؤون الكنيسة الأرثوذكسية، والحفاظ على ممتلكاتها.

رابعاً: على صعيد مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة والمحكمة الجنائية الدولية:

١) استمرار العمل لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني في أراضي دولة فلسطين المحتلة (الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة) وذلك عملاً بقرارات مجلس الأمن الدولي (٦٠٥) لعام ١٩٨٧ والقراران (٦٧٢) و (٦٧٣) لعام ١٩٩٠، والقرار (٩٠٤) لعام ١٩٩٨، وإنفاذ اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ (حماية



المدنيين وقت الحرب).

٢) استمرار العمل لتعزيز مكانة دولة فلسطين في المحافل الدولية، وتفعيل طلب العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة.

٣) تقديم الإحالة حول مختلف القضايا (الاستيطان، الأسرى، العدوان على قطاع غزة) للمحكمة الجنائية الدولية.

٤) استمرار الانضمام للمؤسسات والمنظمات الدولية وبما يشمل الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة.

خامساً: على الصعيدين العربي والإسلامي:

١) المطالبة بتفعيل قرار قمة عمان ١٩٨٠ الذي يلزم الدول العربية بقطع جميع علاقاتها مع أي دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل وتنقل سفارتها إليها والذي أعيد تأكيده في عدد آخر من القمم العربية مع الطلب من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي القيام بالمثل.

٢) التمسك بمبادرة السلام العربية، ورفض أي محاولات لتغييرها أو تحريفها، والاحتفاظ بأولوياتها.

٣) العمل مع الأشقاء العرب (الجامعة العربية) والدول الإسلامية (منظمة التعاون الإسلامي) وحركة عدم الانحياز لعقد مؤتمر دولي كامل الصلاحيات لإطلاق عملية السلام وبالتنسيق مع دول الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين واليابان وباقي المجموعات الدولي على أساس قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة والاستفادة من مخرجات مؤتمر باريس كانون الثاني ٢٠١٧ لهذا الغرض وبما يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتمكين دولة فلسطين وبعاصمتها القدس الشرقية على حدود ١٩٦٧ من ممارسة استقلالها وسيادتها وحل قضية اللاجئين استناداً للقرار الدولي ١٩٤ وباقي قضايا الوضع النهائي وفقاً لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بسقف زمني محدد.

٤) وجوب وقوف الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي وحركة عدم الانحياز والاتحاد الإفريقي بحزم أمام الدول التي خرقت قرارات هذه الأطر الجماعية بشأن التصويت لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالقدس ٢٠١٧/١٢/٢١.

٥) يؤكد إدانته للتهديدات الأمريكية بوقف الالتزام بالمساهمة بتمويل (الاونروا)، ويرى فيها محاولة التنصل من المسؤولية، عن مأساة اللاجئين التي كانت الولايات المتحدة شريكة في صنعها، ويدعو المجتمع الدولي إلى الالتزام بتأمين الموازنات الضرورية لوكالة الغوث، بما يضع حداً للتراجع المتواصل في خدمات الوكالة، ويمكن من تحسين دورها في تقديم الخدمات الأساسية لضحايا النكبة وتأمين الحياة الكريمة لهم باعتبارها حقاً يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية الوفاء به وفقاً للقرار ١٩٤.

٦) يرفض المجلس المركزي التدخل الأجنبي في الدول العربية ويدعو إلى حل سياسي وحوار من اجل الخروج من الأزمات والحروب التي تعيشها بعض الدول العربية ويدعو للحفاظ على وحدة هذه الدول ومواجهة محاولات التقسيم ورفع المعاناة عن شعوبنا العربية وتعزيز التفافها حول قضيتها المركزية قضية فلسطين.

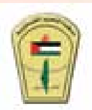
سادساً: وضع الآليات لتنفيذ قرارات المجلس المركزي السابقة بتمثيل المرأة بما لا يقل عن نسبة ٣٠٪ في جميع مؤسسات دولة فلسطين ومواءمة القوانين بما يتلاءم واتفاقية سيداو.

سابعاً: يحيي المجلس المركزي جماهير شعبنا في مخيمات اللجوء والشتات في سوريا ولبنان والمهجر الذين يؤكدون كل يوم تمسكهم بحق العودة، ويكلف اللجنة التنفيذية استمرار وتكثيف العمل مع الجاليات الفلسطينية في دول العالم والتواصل المستمر مع الأحزاب الدولية لحشد الرأي العام في مواجهة القرارات التصفوية للقضية الفلسطينية.

ثامناً: يحيي المجلس المركزي نضال وصمود الأسرى في سجون الاحتلال ويدعو إلى دعمهم في مواجهتهم اليومية مع السجان ويدعو المؤسسات الوطنية والدولية متابعة قضاياهم في كل المحافل إلى حين الإفراج عنهم، ويستنكر المجلس اعتقال الأطفال وترويعهم بمن فيهم عهد التميمي والتي أصبحت رمزاً للكبرياء الفلسطيني في مواجهة الاحتلال وغيرها من عشرات الأطفال.

كما يستنكر جرائم القتل المتعمد والإعدامات الميدانية التي يرتكبها جنود الاحتلال الإسرائيلي كما جرى مع الشهيد المناضل المقعد إبراهيم أبو ثريا، ويدين استمرار احتجاز جثامين الشهداء في مقابر الأرقام، ويدعو للإفراج عنها دون قيد أو شرط.

تاسعاً: ووجه المجلس المركزي الفلسطيني تحية الاعتزاز للهبة الجماهيرية العارمة رداً على قرار الرئيس ترامب بالاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، وترحم المجلس على أرواح الشهداء الذين أرتقوا من أجل فلسطين وشهداء الهبة الجماهيرية الفلسطينية الأخيرة من أجل القدس والأقصى.



الزعنون: آن الأوان ليقرر المجلس المركزي مستقبل السلطة الوطنية وإعادة النظر بالاعتراف بإسرائيل



قال رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، رئيس المجلس المركزي سليم الزعنون إن الأوان آن ليقرر المجلس المركزي مستقبل السلطة الوطنية ويعيد النظر بمسألة الاعتراف بإسرائيل.

وأضاف الزعنون خلال كلمته الافتتاحية لأعمال الدورة الـ٢٨ للمجلس المركزي الفلسطيني الذي انعقد في مدينة رام الله خلال الفترة ١٤-٢٠١٨/١/١٥ تحت اسم القدس العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، إن القدس لن تكون إلا عاصمة للدولة الفلسطينية، ولن يغير هذه الحقيقة اعتداء الرئيس الأميركي عليها، فقد بناها أجدادنا الكنعانيون قبل ستة آلاف سنة.

وتابع إن مدينة القدس هي عنوان قضيتنا الوطنية ولن يغيّر هذه الحقيقة قرارُ جاهل بالتاريخ، وجاهل بصلابة شعبنا الذي لم ولنْ تطوّعه سياسة الابتّزاز والترهيب، ولَن تفلحَ سياسة التهديد بالتجويع بتركيعه سياسياً، مطالبا الإدارة الأميركية استخلاص العبر من صمود ورباط أهل القدس مسلمين ومسيحيين أمام بوابات المسجد الأقصى قبل أشهر معدودة.

وأوضح إن الموقف المشين للولايات المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة وفي مجلس الأمن والتي لم تشرِّف أهليتها فيه كدولة دائمة العضوية، قد عزلها تماما، عندما صوتت ١٢٩ دولة حرة لصالح حقنا في مدينة القدس، وأبطلت قرار الرئيس الأميركي، ووجهتْ صفعةً مباشرةً لسياسة الابتزاز والغطرسة الأميركية.

وأشار إلى أن وقوف الولايات المتحدة معزولة حتى عن أقرب حلفائها في مواجهة القانون الدولي وفي مواجهة دول العالم، وخاصة في مواجهة الحق الفلسطيني، أظهرها بما لا يدع مجالاً للشك كطرف في الصراع، ونزع عنها صفة الوسيط التي ادعتها باطلاً طوال عُقود، مؤكدا أنها ليست أهلاً لإدارة أي عملية سلام، لأنها انقلبت على هذه العملية برمتها.

وأكد أنه استناداً لكل ذلك، فالمطلوب منا إعداد خطة متكاملة ومبرمجة لمواجهة القرار الأميركي، ومواجهة السياسات والإجراءات التهويدية الاحتلالية في مدينة القدس، ومضاعفة دعم صمود أهلها المرابطين والمدافعين عنها رغم عنصرية الاحتلال وضغطه اليومي عليهم لإجبارهم على هجر مدينتهم المقدسة.

وقال الزعنون: إن إسرائيل تقوم وبشراكة من الإدارة الأميركية بتدمير كل إمكانية لقيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ بعاصمتها القدس، وترفض حق العودة للاجئين، وتقر القوانين العنصرية وآخرها إسقاط القدس من قضايا الوضع النهائي، ومشروع قانون إعدام الأسرى، والإعلان الدائم عن الصندوق القومي الفلسطيني كمنظمة إرهابية، وقرار حزب الليكود الحاكم بضم المستعمرات الاستيطانية.

وأضاف الزعنون إن على المجلس المركزي الفلسطيني إعادة النظر في عناصر الاستراتيجية الحالية، فطالما أن إسرائيل ترفض الاعتراف بدولتنا وعاصمتها القدس، فمن حقنا نحن أيضا إعادة النظر، واختيار ما يحمي ويحقق أهدافنا الوطنية.

وتابع: "لقد آن الأوان أن يقوم مجلسنا المركزي الذي ينوب عن المجلس الوطني الفلسطيني، وهو الذي اتخذ قرار إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية لتكون نواة للدولة، أن يقرر مستقبلها ووظيفتها، وأن يعيد النظر بمسألة الاعتراف بدولة إسرائيل، حتى

تعترف بدولة فلسطين وعاصمتها القدس وبعودة اللاجئين وفق القرار ١٩٤.»

واقترح الزعنون على المجلس المركزي الفلسطيني تكريس المكانة القانونية لدولة فلسطين كما أنشأها القرار١٨١عام ١٩٤٧، ونص عليها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٩ \ ٦٧ لسنة ٢٠١٢، في جوانب عدة هي: إعداد خطة لتحويل وظائف السلطة الوطنية الفلسطينية إلى وظائف الدولة، وتأكيد اعتماد رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية رئيساً لدولة فلسطين، والتعامل مع المجلس الوطني الفلسطيني باعتباره برلمان دولة فلسطين، واستكمال مناقشة مسودة دستور دولة فلسطين، والعودة بها للمجلس المركزي لإقرارها، بعد عرضها على الرأي العام الفلسطيني، والتي على ضوئها تجري انتخابات رئاسة الدولة وبرلمانها، والذهاب للجمعية العامة للأمم المتحدة تحت بند: متحدون من أجل السلام لإنهاء الاحتلال الاسرائيلي لدولة فلسطين كواجب على الأمم المتحدة، إضافة إلى استكمال العمل للحصول على العضوية الكاملة لدولة فلسطين في الأمم المتحدة، والمضي قُدماً بالتحرك الدبلوماسي والقانوني والقضائي بالانضمام للمعاهدات والاتفاقيات الدولية، وتحريك الدعاوى القضائية ضد الاحتلال أمام المحكمة الجنائية الدولية، وإعادة التأكيد على الحق القانوني لشعبنا في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي بكافة الوسائل المشروعة، بما يجعل كلفته كبيرة.

وأكد الزعنون أن يقوم المجلس المركزي رفض ومواجهة أية أفكار يتم تداولها تحت ما يسمى "بصفقة القرن" لأنها خارجة على قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وتسعى لفرض حل منقوص لا يلبي الحد الأدنى من حقوقنا المشروعة.

وأشار إلى أن الولايات المتحدة أعلنت سياستها العدوانية ضدنا، وتمارس الابتزاز بقطع المساعدات وتربطها بشروط تمس مشروعية نضالنا، وكرامة الشهداء وتضحيات الجرحى والأسرى، وقامت بإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وخفضت إسهاماتها المالية لوكالة الأونروا، فكيف لنا والحال هذه أن نقبل بأية وساطة أمريكية، وقد اختارت أن تكون طرفاً خصماً، لا حَكَماً نزيهاً.

وطالب الزعنون بالبحث عن مسارات دولية أخرى لرعاية حل القضية الفلسطينية، وإثارة شرعية اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بدولة إسرائيل، كونها لم تنفذ أياً من شروط قبولها فيها، ومنها تنفيذ قرار تقسيم فلسطين رقم ١٨١ والصادر في العام ١٩٤٧، وتنفيذ القرار ١٩٤ بعودة اللاجئين والصادر في العام ١٩٤٨.

ودعا إلى التعجيل بمسار المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة قادة الاحتلال على جرائمهم، فما زالت صور إحراق الفتى محمد أبو خضير والطفل الرضيع علي دوابشة وعائلته حية فينا، وصورة الشهيد القعيد إبراهيم أبو ثريا تلاحق مجرمي الحرب في إسرائيل، وما زالت أنات شهيد المقاومة الشعبية الوزير زياد أبو عين لحظة استشهاده تنادينا.

وقال الزعنون: إن نجاحنا في التصدي لتلك المخاطر والتحديات، يتطلب تسريع خطوات تنفيذ المصالحة، وإنهاء الانقسام، ووضع خطة لتعزيز الشراكة الوطنية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية، كونها هي المرجعية الوطنية السياسية والقانونية العليا لشعبنا، بما يستلزم تفعيل دور مؤسساتها، وعودة الصلاحيات لها.

وتابع الزعنون: إن إعادة الاعتبار لدور منظمة التحرير الفلسطينية يجب أن لا يكون مجرد شعار يُردد، وإنما يجب أن يكون الهدف المركزي لنا، فعلينا جميعاً حمايتها، كما فعل المؤسسون وحافظوا عليها، فهي التي صانتْ البندقية، وحافظتْ على القرار الوطني المستقل.

واقترح الزعنون على المجلس المركزي الإعداد لعقد دورة عادية للمجلس الوطني مع دعوة حركتي حماس والجهاد للمشاركة فيها، تكون مهمتها الأولى إعادة تشكيل أو اختيار أو انتخاب مجلس وطني جديد وفق ما نص عليه نظام انتخابات المجلس الوطني الذي هو نتاج حوارات شاركت فيها كافة القوى والفصائل والمستقلين، واعتمدته اللجنة التنفيذية قبل ثلاثة أعوام.

واستطرد: "إننا ونحن نثمن ونقدر الموقف الثابت للأشقاء العرب ودعمهم للقضية الفلسطينية، فإننا نطالب بتنفيذ ما قررته القمم العربية بشأن بالقدس، وخاصة قرار مؤتمر قمة عمّان عام ١٩٨٠، الذي طالب بقطع جميع العلاقات مع أية دولة تعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل أو تنقل سفارتها إليها، وهذا ما أكدته أيضاً قمة بغداد عام ١٩٩٠ وقمة القاهرة عام ٢٠٠٠، والمطالبة بمقاطعة البضائع الأميركية، وذلك من خلال خطة عربية متكاملة تسهم في وضعها البرلمانات العربية.»

وأضاف إن المجلس الوطني الفلسطيني بملاحقة الكنيست الإسرائيلي وقوانينه العنصرية في مختلف الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والدولية وخاصة الاتحاد البرلماني الدولي، وصولاً لتجميد عضويته في هذا الاتحاد.

وشدد الزعنون على أن تضحيات ونضالات الأسرى والأسيرات في سجون الاحتلال تُلزمنا بتقديم كافة أشكال الدعم والرعاية لهم، والدفاع عنهم بتحويل قضيتهم إلى المحكمة الجنائية الدولية، لتحاسب إسرائيل على جرائم الحرب التي ترتكبها بحقهم وفق ما تنص عليه اتفاقيات جنيف الأربع واتفاقية مناهضة التعذيب.

وتوجه الزعنون بتحية إجلال وإكبار لأسرانا ومعتقلينا الأبطال في سجون الاحتلال وعلى رأسهم القادة مروان البرغوثي وأحمد سعدات وفؤاد الشوبكي وكريم يونس وأعضاء المجلس التشريعي المعتقلين، كما نخص بالتحية أسيراتنا الصابرات وأسرانا الأطفال الذين يعانون ظلم السجان ومرارة فراق العائلة.

وقال الزعنون إن كرامة شعبنا الأبيّ فوق أي اعتبار، وستبقى قيادته وعلى رأسها الرئيس محمود عباس وفيّة لأهدافه وأمينة عليها، ولن نقبل أي تدخل في شؤوننا الداخلية، ونؤكد أن معركتنا كانت وستبقى من أجل القدس وفلسطين، ومن أجل حرية شعبنا وعزته، لن يقهره أحد، ولن نسمح لأحد بالاستعلاء عليه، هكذا كان شعار ثورتنا الفلسطينية التي أطلقها الشهيد القائد ياسر عرفات وأخوته منذ ٥٣ عاما، وستبقى شعلتها وقادةً تنير الدرب للأجيال المقبلة.

وتابع إن أطفال فلسطين استلهموا تلك المعاني عندما أشعلوا انتفاضة الحجارة، وانتفاضة الأقصى، وهبة القدس، والصمود الأسطوري أمام بوابات المسجد الأقصى، وواجهوا المحتل بكل صلابة وإباء، فقد دافعت البطلة عهد التميمي عن بيتها بكل شجاعة وإقدام، وأصبحتْ وفوزي الجنيدي وإسراء الجعابيص ومئات الأطفال الذين تعرضوا لقمع الاحتلال وعدوانه رموزاً نفتخر بها، سيخلدهم تاريخ نضالنا الوطني.



الرئيس عباس يدعو المجلس المركزي لإعادة النظر بالاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير وإسرائيل

قال رئيس دولة فلسطين محمود عباس إن القدس هي درة التاج وزهرة المدائن والعاصمة الأبدية لدولة فلسطين

وأضاف الرئيس، في كلمته بالجلسة الافتتاحية للدورة الـ٢٨ للمجلس المركزي الفلسطيني في مقر الرئاسة بمدينة رام الله، أنه "أزعجني كثيراً عدم مشاركة أخوة لنا في هذا الاجتماع لأن المكان غير مناسب لاتخاذ قرارات مصيرية"، متسائلا: أين هو المكان المناسب برأيهم لاتخاذ القرارات المصيرية؟

وتابع الرئيس "أننا نلتقي هنا لندافع عن القدس ونحمي القدس ولا حجة لأحد في المكان أنه غير مناسب"، مؤكدا "أننا في لحظة خطيرة ومستقبلنا على المحك"، وشدد على "أننا لن نرحل ولن نرتكب أخطاء الماضي، هذه بلادنا من أيام الكنعانيين."

وأكد سيادته أننا لا نأخذ تعليمات من أحد ونقول "لا" لأي كان إذا كان الأمر يتعلق بمصيرنا وقضيتنا وبلدنا وقضيتنا وشعبنا "لا وألف لا"، وقال: "قلنا لا لترمب ولن نقبل مشروعه، وصفقة العصر هي صفعة العصر ولن نقبلها."

وقال الرئيس إننا سنستمر بإثارة موضوع وعد "بلفور" حتى تعتذر بريطانيا لشعبنا وتقدم التعويض، مشددا على أننا لم نفرط بحرف واحد من قرارات عام ١٩٨٨.

وأردف الرئيس "أننا لا نتدخل في شؤون الدول العربية ولن نقبل أن يتدخل أحد في شؤوننا."

وتابع سيادته أن إسرائيل أنهت اتفاق أوسلو، مضيفا "أننا سلطة من دون سلطة وتحت احتلال من دون كلفة ولن نقبل أن نبقى كذلك."

وأكد سيادته أننا ملتزمون بحل الدولتين على أساس الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية على حدود عام ١٩٦٧ ووقف الاستيطان وعدم القيام بإجراءات أحادية، وسنواصل الذهاب إلى مجلس الأمن حتى الحصول على العضوية الكاملة"، مشددا على "أننا لا نقبل أن تكون أميركا وسيطا بيننا وبين إسرائيل ونريد لجنة دولية."

وقال الرئيس إننا مع المقاومة الشعبية السلمية وملتزمون بمحاربة الإرهاب ومع ثقافة السلام، مجددا التأكيد على أنه ليس مسموحا لأحد أن يتدخل في شؤوننا.

وأشار الرئيس إلى أنه رفض لقاء السفير الأميركي في تل أبيب في أي مكان، مبينا أن أميركا استعملت الفيتو ٤٣ مرة ضد قرارات تتعلق بالقضية الفلسطينية.

وأردف سيادته أننا سنواصل الانضمام للمنظمات الدولية وسنستمر في لقاءاتنا مع أنصار السلام في إسرائيل، مشددا على ضرورة وجوب العمل بكل جهد لعقد المجلس الوطني الفلسطيني في أقرب وقت، وإعادة تفعيل وتطوير منظمة التحرير الفلسطينية والاستمرار في تحقيق المصالحة "التي لم تتوقف ولكن تحتاج إلى جهد كبير ونوايا طيبة لإتمامها."

وقال الرئيس إننا نرفض المساس برواتب أسر الشهداء والأسرى والجرحى، وسنستمر في دعمها.

وأكد أننا لن نقبل بما تريد أميركا أن تفرضه علينا من صفقات، وسنعيد النظر في علاقاتنا مع إسرائيل، مشددا على أننا سنحافظ على مكتسبات الدولة الفلسطينية الداخلية والخارجية وسننخرط في أي مفاوضات سلمية جادة برعاية أممية.

ودعا سيادته المجلس المركزي الفلسطيني إلى إعادة النظر في الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية، مضيفا أننا أصحاب قضية عادلة وثقتنا بالضمير العالمي ستبقى قائمة.



الزعنون يهنئ المرأة الفلسطينية في يومها العالمي ويثّمن نضالها ضد الاحتلال

هنأ سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني المرأة الفلسطينية، والمرأة بشكل عام في يومها العالمي الذي يوافق يوم في الثامن من آذار.

وقال الزعنون في تصريح صحفي صدر عنه في الثامن من آذار بمناسبة يوم المرأة العالمي الذي يحتفي به العالم بنسائه، إن المرأة الفلسطينية شريكة الرجل الفلسطيني الوفية الصابرة والمناضلة، التي وهبت حياتها ليس فقط لأسرتها، وإنما لبناء مجتمعها، والإسهام في رفعته.

وثمّن الزعنون نضال المرأة الفلسطينية في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي وأثنى على صمودها وتضحياتها، فهي الشهيدة والأسيرة والجريحة والوزيرة، وهي ربة البيت المخلصة لأسرتها، وتتحمل أعباء اعتقال الأب والأخ والزوج لتدافع عن كينونتها وتحمي وطنها.

وأكد الزعنون أن المرأة الفلسطينية تتعرض للاعتقال من قوات الاحتلال الإسرائيلي فمنذ عام ١٩٦٧ تم اعتقال نحو ١٥ ألف من النساء الفلسطينيات، وما زالت ٦٢ امرأة فلسطينية معتقلة من بينهن الطفلة البطلة عهد التميمي، والصابرة إسراء الجعابيص.

وطالب الزعنون في هذه المناسبة، الحكومة الفلسطينية والمؤسسات الفلسطينية بالمزيد من الرعاية والاهتمام بشؤون المرأة الفلسطينية، داعياً مؤسسات حقوق الإنسان المعنية والمنظمات الدولية ذات الصلة للوقوف إلى جانب المرأة الفلسطينية في معاناتها نتيجة استمرار انتهاكات الاحتلال لأبسط حقوقها الطبيعية، والضغط عليه لإطلاق سراح الأسيرات منهن، وتخليصها من هذا الاحتلال البغيض، لتعيش في وطنها حرة كريمة كباقي نساء العالم.



خطر المسيحية الصهيونية على الوجود المسيحي الفلسطيني

بقلم سيادة المطران عطا الله حنا
رئيس اساقفة سبسطية للروم الارثوذكس - القدس

لا بد لي ان اوضح اولا وقبل كل شيء بأننا في قاموسنا الكنسي واللاهوتي لا نعترف بشيء اسمه المسيحية الصهيونية، فهذا المسمى تطلقه على نفسها جماعة متواجدة في امريكا وهم يتبنون تفسيرات مغلوطة للكتاب المقدس وخاصة للعهد القديم.

هؤلاء يطلقون على انفسهم "المسيحيون الصهاينة" او "الانجيليون الصهاينة" ونحن بدورنا لا نتبنى ولا نعترف بهذه التسمية لان هنالك تناقضا كبيرا بين المسيحية التي هي ديانة المحبة والرحمة والسلام والصهيونية التي تعتبر حركة عنصرية كانت سببا اساسيا من اسباب ما حل بشعبنا الفلسطيني من نكبات ونكسات.

ان المسيحية والصهيونية لا يلتقيان لان المسيحية تنادي بنصرة المظلومين والمتألمين والمعذبين والمضطهدين في هذا العالم بينما الصهيونية هي حركة ارهابية كانت سببا اساسيا من اسباب التطهير العرقي الذي حل بفلسطين الارض المقدسة ولذلك فإننا نتحفظ على هذه التسمية التي لا نعترف بها ونعتبرها مسيئة للقيم والمبادىء المسيحية السامية.

لقد اعلنا في وثيقة الكايروس الفلسطينية بأننا نرفض التفسيرات الخاطئة للكتاب المقدس التي تتبناها هذه الجماعات الموجودة في امريكا وفي غيرها من الاماكن، فهؤلاء يؤيدون اسرائيل بشكل كلي ويتجاهلون حقيقة ان نكبة الشعب الفلسطيني تمت بوعد من بلفور وليس بوعد من الله، فلا يجوز على الاطلاق ان ننسب لله ما ليس فيه، فالله لا يحلل الظلم والتشريد والقتل واقتلاع الابرياء من قراهم وبلداتهم.

ان هذه الجماعات التي تتخذ من امريكا مقرا لها، انما هي لا علاقة لها بالمسيحية وهؤلاء هم اقرب الى اليهودية الصهيونية من المسيحية، فالمسيحية براء من مواقفهم واقوالهم وافعالهم وانحيازهم للاحتلال وسياساته وظلمه وقمعه وعنصريته.

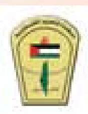
ان هذه الجماعات الموجودة في امريكا ينتمي اليها الرئيس الامريكي ونائبه كما ان هذه الجماعات لها نفوذ كبير في امريكا لانها تملك المال وتملك الكثير من الوسائل التي تجعلها قادرة على فرض ما تريد.

ولذلك فإنني اود ان اتوجه اولا الى الكنائس المسيحية الموجودة في امريكا الكاثوليكية والارثوذكسية والانجيلية البعيدة عن هذا الفكر اللاهوتي المنحرف.

انني اطالبهم واناشدهم بضرورة أن يتصدوا لهذا الفكر المتصهين الذي يتخذ من المسيحية شعارا له ولكن من حيث المضمون هم ابعد ما يكونون عن المسيحية.

اننا نطالب كنائسنا في امريكا بأن تتصدى لما يسمى الفكر المسيحي الصهيوني المسيء للعقيدة المسيحية وللقيم والاخلاق الانسانية النبيلة.

والتصدي يجب ان يكون من خلال المنشورات والكتب التي تفند ادعاءات هذه المجموعات وكذلك عقد مؤتمرات فكرية لاهوتية لمواجهة هذه الظاهرة التي نعتبرها مسيئة للمسيحية.



قبل عدة سنوات عقد مؤتمر هام في مدينة القدس برعاية مركز السبيل حول ظاهرة ما يسمى بالمسيحية الصهيونية وكانت هنالك دراسات واوراق بحثية قدمها لاهوتيون من مختلف ارجاء العالم جمعت كلها في كتاب ترجم بعدها الى اللغة العربية ويحتوي هذا الكتاب على كافة المحاضرات والدراسات والاوراق التي قدمت في هذا المؤتمر الهام حيث تم الاعلان عن رفض ادعاءات هذه الجماعات المتصهينة التي تتدعي المسيحية زورا وبهتانا.

ان المسيحيين في فلسطين كما وفي مشرقنا العربي يشعرون بأن هذه الجماعات انما تسيء اليهم بشكل مباشر لانها تبرر الاحتلال وسياسته كما انها تحلل ما حرمه الله وهي امتهان الكرامة الانسانية والحرية وحقوق الانسان.

المسيحيون الفلسطينيون يرفضون رفضا قاطعا ما تدعيه هذه الجماعات المتصهينة، وهؤلاء عندما يزورون مدينة القدس وعندما يأتون الى فلسطين يذهبون للتضامن مع المستوطنات ومع المستوطنين ومع المتطرفين المستعمرين لبلادنا وهم لا يلتقون مع المسيحيين الفلسطينيين.

هؤلاء لا يفكرون بالحضور المسيحي في فلسطين ولا يفكرون بالحضور المسيحي في المنطقة العربية ولكن همهم الاساسي هو دعم اسرائيل وتبرير سياساتها وقمعها وممارساتها بحق شعبنا.

لقد اعلنت الكثير من الكنائس المسيحية في بلادنا وفي منطقتنا عن رفضها لما تقوم به هذه الجماعات المتصهينة التي تدعي المسيحية زورا وبهتانا ونحن في فلسطين اذ نعرب عن رفضنا للتفسيرات المغلوطة التي يتبناها هؤلاء حول الكتاب المقدس وخاصة العهد القديم فإننا نؤكد انتماءنا لهذه الارض ونؤكد بأن الكنيسة المسيحية الاولى التي بزغ نورها من هذه الارض المقدسة انما ترفض ما تقوم به هذه الجماعات وما تنادي به ونعتبر ما يسمى بالمسيحية الصهيونية بأنها هرطقة كبرى تستهدف المسيحية وهويتها ومبادئها ورسالتها وحضورها العريق في هذه المنطقة وفي فلسطين بنوع خاص.

عندما يتضامن هؤلاء المتصهينون مع الاحتلال ويتجاهلون الظلم الواقع على شعبنا ويتجاهلون ان هنالك مسيحيين فلسطينيين يعانون كباقي ابناء شعبنا الفلسطيني ان ما يقوم به هؤلاء يتناقض والقيم والمبادىء المسيحية السامية.

عودوا الى الانجيل المقدس فالسيد المسيح عندما كان ينتقل من مكان الى مكان في هذه الارض المقدسة لم نره يذهب الى الجبابرة والزعماء والاغنياء، لم نره ذاهبا الى الظالمين متجاهلا المتألمين والمظلومين والحزانى، فقد كانت مواقفه دوما معبرة عن انحيازه للفقراء والحزانى والثكالى والمرضى والمأسورين والمهمشين، كان نصيرا لكل انسان مظلوم في هذا العالم، ومن اراد ان يكون مسيحيا حقا عليه ان يتعلم من السيد المسيح كيف يجب ان تكون الانسانية وكيف يجب ان يكون انحيازنا دوما للمظلومين وليس للظالمين.

ان هذه الجماعات المتصهينة الموجودة في امريكا وفي غيرها من الاماكن انما هي منحازة بشكل كلي الى الظالمين على حساب المظلومين، وخطاب نائب الرئيس الامريكي في زيارته الاخيرة لمدينة القدس كان خطابا استفزازيا بشكل كلي فإنه تجاهل وجود المسيحيين الفلسطينيين وتجاهل وجود مسيحيين ومسلمين فلسطينيين ينتمون الى شعب واحد ويسعون للعيش بحرية وسلام في وطنهم وفي ارضهم المقدسة.

لقد استفزني خطاب الرئيس الامريكي لدى اعلانه عن القدس عاصمة لاسرائيل وقد اتى هذا الاعلان في موسم عيد الميلاد وكانت شجرة الميلاد منصوبة في القاعة التي فيها اطلق الرئيس الامريكي خطابه المشؤوم حيث تجاهل الرئيس الامريكي رسالة الميلاد ورسالة صاحب العيد اعني السيد المسيح الذي اتى الى هذا العالم لكي يعلم البشرية القيم الانسانية ولكي يزرع في قلوبنا المحبة والرأفة والحنان ولكي يدعونا جميعا لكي نكون منحازين لكل انسان مظلوم في هذا العالم.

اقول من رحاب مدينة القدس بأن التضامن مع الشعب الفلسطيني والوقوف الى جانبه في محنته هو واجب على كل انسان مسيحي، من كان مسيحيا حقا كان مدافعا عن شعبنا وكان مدافعا عن فلسطين والقدس وكان منحازا لقضايا العدالة والحرية في عالمنا.

ان القضية الفلسطينية هي قضية مسيحية لانها قضية مرتبطة بأرض تباركت وتقدست بحضور السيد المسيح ونحن في هذه الايام التي ابتدأنا فيها مسيرة الصوم التي توصلنا الى القيامة نؤكد بأن ارضنا ستبقى ارضا مقدسة ومدينتنا ستبقى مدينة مباركة عاصمة للسلام والمحبة والاخوة، عاصمة لفلسطين ولشعبها.

نؤكد في موسم الصوم الاربعيني المقدس تشبثنا بوطننا وتعلقنا بقدسنا ومقدساتنا ورفضنا وتنديدنا لاي محاولات هادفة لتشويه نضال شعبنا وكفاحه من اجل الحرية.

نرفض رفضا قاطعا ما تدعيه هذه الجماعات المتصهينة التي تتخذ من المسيحية اسما لها والمسيحية براء منها.

ندائي اوجهه الى كافة الكنائس المسيحية في عالمنا بأن ترفع صوتها دفاعا عن القدس ودفاعا عن فلسطين الارض المقدسة، عندما يدافع مسيحيو عالمنا عن القدس وفلسطين انما يدافعون عن جذور ايمانهم وعن مقدساتهم ويدافعون عن ارض مقدسة غيب عنها العدل والسلام وهي تتوق الى ان يعود اليها سلامها المغيب وان تتحقق فيها العدالة لكي ينعم شعبنا الفلسطيني بالحرية التي يستحقها ويناضل في سبيلها.



تداعيات قرار ترامب على مدينة القدس

بقلم خليل التفكجي
مدير دائرة الخرائط ونظم المعلومات الجغرافية / جمعية الدراسات العربية

منُذ استلام الخليفة عمر بن الخطاب مفاتيح مدينة القدس الى لحظة سقوطها تحت يد الاحتلال عام ١٩٦٧ يتّكشف لنا بأن المدينة ما كانت لتسقط لولا سقوط عمقها العربي والإسلامي، فهنا يتجلى النصر وتظهر الهزيمة.

واليوم مع عودة القدس لواجهة المشهد السياسي في العالم العربي والإسلامي بعد قرار رئيس الولايات الأمريكية المتحدة " دونالد ترامب " ، الاعتراف بالقدس عاصمة للدولة العبرية، في ظل الانهيار العربي والإسلامي وبعد أن تم تفكيك الدول العربية المحيطة وانشغالها بمشاكلها الذاتية مما أبعدها عن قضية القدس وفلسطين، وأصبحت البوصلة هي الإقليمية والطائفية، استغلت إسرائيل هذا الوضع بالإمعان بتهويد المدينة وتنفيذ مشاريعها لجعل المدينة عاصمة لها بإقلية عربية وأغلبية يهودية. ومُنذ إعلان الرئيس الأمريكي « دونالد ترامب» عن القدس عاصمة لدولة الاحتلال وإعلان إدارته نقل السفارة الأمريكية إلى القدس سيتم في الذكرى (٧٠) لقيام الدولة العبرية أعلنت الحكومة الإسرائيلية بكل أدواتها المالية والسياسية والتنفيذية، عن فتح باب الاستيطان على مصراعيه، بالإضافة إلى سّن القوانين الخاصة لتقليص عدد السكان المقدسيين بمصادقة من اللجنة الوزارية لشؤون التشريع بالكنيست على مشروع قانون جديد يمنح حكومة الاحتلال القدرة على سحب (الإقامة الدائمة) من المقدسيين وهذا القانون يعطي الصلاحية لوزير الداخلية بسحب الإقامة من أي فلسطيني أذا اثبت تورطه في أعمال معادية لإسرائيل أو ماس بأمنها أو «خيانة الأمانة».

وبشكل متوازٍ تم المصادقة على بناء آلاف من الوحدات



السكنية بالمستعمرات القائمة والتي تم تجميدها في سنوات سابقة نتيجة للضغوطات الدولية، وبدأت الجرافات بإقامة البنية التحتية لهذه الوحدات السكنية سواء أكانت شمال المدينة أم شرقها وتنفيذاً لمشروعها القدس عام ٢٠٢٠ لبناء ٥٨ الف وحدة سكنية. كما بدأت بإقامة البنية التحتية للقطارات التي تربط بين هذه المستعمرات داخل المدينة بغية تسهيل حركة المستوطنين، وزيادة أعدادهم.

وسوف يُفتتح خلال هذا العام مشروع القطار الذي يصل ما بين الساحل (يافا) والقدس بعد أن استغرق بناؤه (٧ أعوام) وبلغت التكلفة الإجمالية (١٫٨ مليار دولار)، ومن المحطة المركزية التي تقع على بعد (٨٠) متراً تحت الأرض سيتم افتتاح خط باتجاه حائط البراق. وسباقاً مع الزمن تواصل سلطات الاحتلال مشاريعها التهويدية.

وبذريعة تطوير السياحة، تقوم جميعة (إلعاد) الاستيطانية بتسريع العمل بإقامة المشاريع في منطقة سلوان والطور، وجبل الزيتون، فبعد المصادقة على مشروع القطار الهوائي الذي يربط جبل الزيتون بساحة البراق، وبعد تدشين الحدائق التوراتية في منطقة القصور الأموية (جنوب المسجد الأقصى) وتدشين شبكة الأنفاق في منطقة سلوان، باتجاه ساحة البراق.

وكذلك المصادقة على إقامة متنزه في جبل الزيتون يربط بين البؤرة الاستيطانية (بيت أورت) مع البؤرة الأخرى (بيت حوشين). بدأت التحضيرات لإقامة مشروع سياحي جديد أطلق عليه أسم (أوميغا) أو ما يعرف . (بـ النزول على حبل ويمتد مشروع (أوميغا) على مسافة (٧٨٤ م) من منطقة جبل المكبر وحتى غابة الثوري، وقد منحت رخصة البناء لهذا المشروع على الرغم من معارضة شديدة من جمعيات الخُضر والمحافظة على البيئة. كما أن مشروع (كيدم) الاستيطاني في باب المغاربة قد تم إنجازه وإقامة الأساسات لهذا البناء الذي سيكون الأضخم والأعلى في باب المغاربة الذي يحتوي على متاحف وقاعات عرض. وقد أدى إعلان ترامب عن القدس العاصمة للدولة العبرية إلى إخراج مخطط جديد لهذه المدينة أطلق عليه اسم مشروع ١(٥٨٠٠) لعام ٢٠٥٠.

مشروع [1]١(٥٨٠٠) لعام ٢٠٥٠

ضمن مشاريع اليمين الإسرائيلي، اتجاه مدينة القدس، وضعوا مخططاً جديداً لمدينة القدس لرسم هذه الحدود في عقول الجمهور الصهيوني ووعيهم الوطني وهي رؤية ثانية لليمين للمشاريع طويلة الأمد لمدينة القدس ومستقبلها بعد ٢٥ عاماً. وهذا [2] المخطط الذي يهدف إلى إقامة مطار دولي كبير في منطقة (البقيعة) القريبة من مدينة أريحا والبحر الميت ولا يبعد سوى بضعة كيلو مترات عن المدينة، وربط المنطقة بشبكة من القطارات، وإقامة مناطق صناعية وتجارية وفنادق. وتوسيع حدود بلدية القدس لتصل إلى أريحا شرقاً وغوش عتصيون جنوباً، وموديعين (اللطرون) غرباً.

وهذه الخطة تتجاهل السكان الفلسطينيين واحتياجاتهم، والخطة تظهر أن المدينة كمدينة دولية مزدهره،وفي هذه الخطة سيعيش في المدينة ومحيطها ٥ ملايين شخص، ويزورها ١٢ مليون سائح سنوياً، وتكون مكتظة بالسياح والفنادق وفيها مواصلات متطورة. وتتجاهل الخطة الوضع السياسي في القدس والوجود الفلسطيني فيها.

وتعتمد الخطة في مبادئها على ستة بنود أساسية جميعها تتحدث عن يهودية القدس (دولة إسرائيل هي قلب الشعب اليهودي والقدس هي قلب دولة إسرائيل والشعب اليهودي).

ويشير المبدأ الثاني أن زيادة سكان القدس اليهودي لن تكون فقط بناءً على التكاثر الطبيعي، بل من خلال الهجرة إلى المدينة وهذا الهدف سيكون بربط المدينة مع شوارع وأنفاق وسكك حديدية متطورة تربط المنطقة الساحلية بالقدس، وجعلها منطقة جاذبة للسكان وليست طاردة.

أما المبدأ الثالث من واضعي الخطة فيتحدثون على أنها وضعت من اجل زيادة الازدهار للشعب اليهودي والدولة، أما الهاجس السكاني فقد وضع في سلم أولويات الخطة فتشير المبادئ الثلاثة الأخيرة عن الحاجة إلى التخطيط الديموغرافي من أجل الحفاظ على أغلبية يهودية في المدينة.

ويسعى واضعو خطة القدس ٥٨٠٠، لإظهارها بأنها خطة غير سياسية تروج السلام من خلال الرخاء الاقتصادي ». ولكن الأهداف الديموغرافية تقول غير ذلك، حيث تشير المعطيات أن تنفيذ الخطة سيؤدي إلى جني ١٢٠ مليون دولار إضافية، واستحداث ٧٥،٠٠٠-٨٥،٠٠٠ فرصة عمل بدوام كامل في الفنادق، ٣٠٠،٠٠٠ وظيفة إضافية في الصناعات وهذا سيؤدي إلى تقليل نسب الفقر وجذب المزيد من اليهود إلى القدس وزيادة عدد اليهود ويركز المشروع على القطاع السياحي باعتباره محركاً للتنمية الاقتصادية لجذب اليهود إلى المدينة واستخدام هذا التطور والهيمنة على القطاع السياحي كأداة للسيطرة على الرواية وضمان إبراز القدس للعالم الخارجي (كمدينة يهودية)[3]. وسيتم تطبيق قواعد صارمة على من يمكنه العمل كمرشد سياحي، وعلى الرواية والمعلومات التاريخية التي ستروى للسياح.

أما الصناعة فإن الخطة ترى بإنشاء صناعات مقترحة منها التعليم العالي والتكنولوجيا المتطورة، من أجل الارتقاء بصناعة التعليم العالي تهدف الخطة إلى بناء جامعة دولية في وسط المدينة تعتمد اللغة الانجليزية لغة رئيسية للتدريس فيها. وفي خطوات استباقية لهذه المشاريع، أنشأت سلطة تطوير القدس (مركز القدس البيولوجي) لتعزيز الشركات الطبية البيولوجية في القدس كمحرك محتمل للتنمية الاقتصادية ولجذب هذه الشركات إلى القدس عارضة مزايا سخية جداً كالتخفيضات الضريبية والمنح لتوظيف عمال جدد في القدس، والمنح الخاصة للشركات العاملة في مجال البحث والتطوير، أو إقامة البنى التحتية المتقدمة.

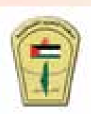
وهكذا نلحظ بأن قرار ترامب قد أفلت قضايا الاستيطان من عقالها وفرض الأمر الواقع على الأرض، تحقيقاً للهدف عاصمة لدولة واحدة مستخدماً الدمج بين الجغرافيا والديموغرافيا، والايدولوجيا الدينية في سبيل زيادة عدد السكان الإسرائيليين وطرد السكان الفلسطينيين عن طريق سحب الهويات، أو مناطق خلف الجدار، والتخلص من الزيادة السكانية العربية مقابل ضم الكتل الاستيطانية التي تقع خارج حدود بلدية القدس، الذي يعني طرد وإحلال سكاني للصالح الإسرائيلي مع تقليص المساحة الجغرافية وترسيم حدود خالقة وضعاً سياسيا يمنع إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس.

المراجع:

١. خطة (٥٨٠٠) خطة أخذ أسمهم من التاريخ العبري حيث سيصادف العام العبري (٥٨٠٠) في العام ٢٠٥٠م وهو العام الذي سيبدأ فيه المشروع.

٢. مشروع القدس ٥٨٠٠ / طاقم المخططين شلومو غيرنتر/ معهد القدس اسرائيلي كمحي.موقع مدينة القدس ٢٠١٧/٣/١

٣. وضعت وزارة الإسرائيلية خارطة البلدة القديمة مستخدمه الأسماء والمواقع العبرية.



قراءة تاريخية قانونية
حول سحب الهوية المقدسية من فلسطينيين؟

أ.د.حنا عيسى استاذ القانون الدولي

(صادق برلمان الاحتلال "الكنيست"، يوم ٢٠١٨/٣/٧، بالقراءتين الثانية والثالثة على "قانون" يخوّل وزير داخلية الاحتلال سحب هويات المقدسيين بحجة "خرق الأمانة لدولة إسرائيل")

القانون يأتي كخطوة انتقامية ضد الفلسطينيين في القدس من جهة اولى، ويتناقض مع مبادئ القانون الدولي الذي يقرّ ان الفلسطينيين في القدس هم اصحاب الارض الاصليين ويمنع طردهم من وطنهم من جهة ثانية وسحب هويات المقدسيين تطهير وتهجير صامت من جهة أخيرة

منذ احتلال إسرائيل لمدينة القدس أصدرت العديد من القوانين العنصرية من أبرزها إصدار قانون ضم القدس، وترسيم حدود المدينة ومصادرة أراضي الفلسطينيين لبناء مستوطنات عليها، ومن ثم هدم مئات المنازل، إلى جانب بناء جدار الفصل العنصري الذي صادر آلاف الدونمات، علاوة على عدم وضع مخططات بناء للفلسطينيين في القدس الشرقية بغية إجبارهم على ترك مدينتهم وصولاً لتحقيق المشروع الإسرائيلي الهادف إلى أن يصل عدد اليهود في القدس ٧٠٪ من نسبة السكان مقابل ٣٠٪ فقط من العرب.

تعمدت إسرائيل ومنذ اللحظة الأولى لاحتلالها مدينة القدس عام ١٩٦٧م الى ممارسة العديد من السياسات العنصرية ضد المواطنين المقدسيين لتهجيرهم من منازلهم، وطردهم خارج مدينة القدس بالقوة، ومن ابرز هذه السياسات سياسة سحب الهويات، حيث تم من خلال هذه السياسة إلغاء حق الإقامة للأشخاص الذين يقطنون في ضواحي القدس الواقعة خارج حدود البلدية، وفي المحافظات المجاورة، وكذلك الذين يقيمون خارج فلسطين، كما اعتمدوا الاحتيال في قضايا جمع الشمل، فالزوجات اللواتي يقمن بتقديم طلب جمع شمل لأزواجهن، تقبل طلباتهم بداية، ثم يجري إلغاء حقهن في الإقامة مع أطفالهن بحجة أن الزوج يقيم خارج القدس، وهكذا فإن الزوجة لا تفشل في جمع الشمل فقط، بل تفقد حقها في الإقامة أيضاً، إضافة لأسلوب الإبعاد الذي بدأت سلطات الاحتلال العمل به منذ مطلع السبعينات، وعندما تقدمت عائلات المبعدين بطلب تصريح لزيارتهم، جرى منح العائلة المتقدمة بالطلب، تصريح خروج دون عودة، كما وجرى تطبيق أسلوب قهري مع الطلبة الذين يدرسون خارج القدس، إذ فرض عليهم القيام بتجديد بطاقات هوياتهم على نحو يعطل دراستهم، ثم جرى إلغاء الحق في الإقامة لمن أمضى سبع سنوات خارج القدس بسبب التعليم.

بين الإحصاء السكاني الذي أجرته سلطات الاحتلال لسكان القدس المحتلة عام ١٩٦٧م، أن هناك ٦٦ ألف مواطن فلسطيني مقدسي ظلوا داخل حدود المدينة. آنذاك لم تقم السلطات بمنح هذا العدد الحق للمواطنة بموجب القانون الاسرائيلي، بل منحتهم "حق الإقامة"، والفرق واضح بين الحالين، إذ أن الأول يعني حقاً أبدياً لا يملك أحد إلغاءه (إلا ضمن ظروف معينة تتعلق بأمن الدولة)، أما الثاني فيعني أن وزير الداخلية الإسرائيلي يملك الصلاحيات في كل وقت لإعطاء تعليمات يمكن بموجبها حرمان الشخص من الإقامة في المدينة، ويطبّق موظفو الداخلية هذه التعليمات بصورة آلية دون الرجوع إلى أي مرجع آخر.

وكان النص القانوني المعتمد في هذه الحالة ما ورد في "قانون الدخول لإسرائيل" (للعام ١٩٥٢م)، الذي طبق على سكان القدس، واعتبروا بموجبه مقيمين موجودين بتصريح هوية تتيح لهم السكن والعمل، وذلك على غرار أي أجنبي مقيم في القدس ويحمل هذه الهوية. وفي العام ١٩٧٤م، صدرت أنظمة تحكم مسألة الدخول إلى "إسرائيل"، وكانت المادة الحادية عشرة من هذه الأنظمة، تنص على أنه يكون الشخص خارج "إسرائيل" إذا وجد خارج حدود دولة "إسرائيل" مدة ٧ سنوات أو أكثر، أو حصل على الإقامة الدائمة والجنسية في دولة أخرى" وفسرت الأجهزة الإسرائيلية هذه المادة بأن أي مقدسي يقيم خارج القدس، في الضفة الغربية أو خارجها، ينطبق عليه هذا التعريف، أي إمكان سحب هويته المقدسية، وفي عام ١٩٨٨، أضيف معيار جديد لسحب الهويات، يتمثل في ما سمي "مركز الحياة" الذي يكتنفه الكثير من الغموض في التعريف، حيث يقضي بسحب هوية المقدسي إذا نقل مركز حياته إلى خارج الحدود البلدية للمدينة بما يشمل الضفة والقطاع لمدة سبع سنوات.

وفي التطبيق، وفي أوائل العام ١٩٩٦م، قامت سلطات الاحتلال بتبليغ المئات من السكان المقدسيين، أن عليهم ترك مدينة القدس وتسليم هوياتهم؛ بحجة أن تصريح إقامتهم الدائمة قد انتهى، ووجهت هذه الإجراءات على وجه



الخصوص للمقدسيين المقيمين خارج حدود بلدية القدس. وطبقته بأثر رجعي، مما عرض الآلاف منهم إلى خطر سحب الإقامة الدائمة، وشطب أسمائهم من سجلات السكان، بحجة أنهم نقلوا مركز حياتهم إلى خارج المدينة أو البلاد.

وخلال السنوات اللاحقة، قامت إسرائيل بتصعيد حملات مصادرة إقامة المقدسيين فخلال العام ٢٠٠٧ قامت وزارة الداخلية الإسرائيلية بإسقاط حق الإقامة عن ٢٢٩ مواطناً مقدسياً، بينما سجل العام ٢٠٠٨ أكبر نسبة لسحب البطاقات الشخصية، وإسقاط حق الإقامة عن أصحابها وصلت إلى ٤٦٧٢ مواطناً.

بدأت وزارة الداخلية الإسرائيلية في ١٩٩٣ بفحص من كان مقيماً في القدس من حاملي الهويات المقدسية ومن يقيم خارج حدودها، وقدر عدد المواطنين الذين انتقلوا للعيش خارج حدود المدينة ما بين ٥٠ - ٨٠ ألف وقد تم إلغاء إقامتهم من القدس، وعُرفت هذه الفترة التي تم خلالها تنفيذ هذه القرارات بـ "التهجير الصامت".

وفي الفترة ما بين ١٩٨٧ و١٩٩٩ قدر عدد من سحبت هوياتهم من المقدسيين بـ ٣٣٠٠ مواطن، ومنذ اتفاق أوسلو صعدت وزارة الداخلية الإسرائيلية من إجراءاتها بسحب الهويات المقدسية، وقد أظهرت مؤسسة "بتسيلم" في بيان إحصائي لها أنه من العام ١٩٦٧ ولغاية العام ٢٠٠٤ تم تجريد ٦٣٩٦ فلسطينياً، معظمهم من القدس من مواطنتهم وهوياتهم. ومنذ عام ١٩٦٧ ولغاية نهاية عام ٢٠١٦ سحبت اسرائيل هويات ١٤٥٩٥ هوية مقدسي.

في إطار السياسة الإسرائيلية الرامية لتهويد مدينة القدس وتقليص الوجود العربي الفلسطيني إلى اقل نسبة ممكنة، ارتفع وبشكل ملحوظ عدد الفلسطينيين الذين تم سحب حق الإقامة الدائمة منهم في القدس، حيث فقد ما يقارب ٢٠ ألف مقدسي حق الإقامة في المدينة بسبب اشتراط الحكومة الإسرائيلية اقامتهم داخل الحدود المصطنعة للمدينة، فسلطات الاحتلال الإسرائيلي واصلت من خلال وزارة الداخلية الإسرائيلية ومساندة مؤسسة التأمين الوطني سحب هويات المقدسيين، حيث تم إلغاء حق الإقامة لأكثر من ٤٥٧٧ مقدسياً خلال العام ٢٠١٢م، اضافة لوضع سلسلة من الشروط التعجيزية التي تفرضها سلطات الاحتلال الاسرائيلي على المقدسيين، وذلك إثر اشتراط المحكمة العليا الإسرائيلية عام ١٩٨٨ لاستمرارية الحق بالإقامة الدائمة بأن تكون إقامة فعلية داخل حدود الخط الأخضر أو بلدية القدس ما يشكل عبئا عليهم لإثبات ذلك، وهو ما يتناقض بشكل صريح مع ما يفرضه القانون الدولي على سلطة الاحتلال المؤقت للأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية، حيث لا يجوز لسلطة الاحتلال طرد السكان المدنيين الأصليين من مكان سكنهم.

فكل فلسطيني يحمل الهوية الاسرائيلية ليس مواطناً في الدولة الاسرائيلية، بل ان "اسرائيل" تستطيع في اي وقت سحب هويته ولو كان مواطناً مقيماً وعاملاً في المدينة، بناء على بند قانوني اسرائيلي يخول وزير الداخلية الاسرائيلي بسحب البطاقة الدائمة لمن يرى انه يشكل خطرا على الدولة وبرؤية خاصة، إضافة الى اقدام اسرائيل على سحب البطاقة المقدسية من كل شخص يتبين انه لم يولد في اسرائيل "سواء ولد في الضفة او خارج البلاد"، حتى انه ذهب الى ان اسرائيل تطلب من عائلة كل طفل ولد في المدينة ان يثبت ذلك جينياً وقانونياً، موضحاً ان قرار لم الشمل في دولة اسرائيل للحصول على البطاقة الدائمة للاقامة يخضع لثلاث مراحل "إن ووفق عليه" تبدأ بحق المكوث ثم الاقامة المؤقتة وفي النهاية حق الاقامة الدائمة.

فسياسة التطهير العرقي التي تتبعها إسرائيل في المدينة المقدسة، تتطلب من الدول العربية لعب دور بارز عبر المنظمات الدولية لوقف المخططات التهويدية الاسرائيلية وتصفية الحقوق في المدينة المقدسة للشعب الفلسطيني، فالوضع الراهن في القدس بات يتطلب موقفاً حازماً لوقف إجراءات إسرائيل التهويدية ضد المقدسيين وذلك من أجل الحد من مصادرة هويات أبناء مدينة القدس، والعبث بالمقدسات، الأمر الذي يتطلب من الدول العربية والاسلامية إعادة عرض هذه الانتهاكات والإجراءات على مجلس الأمن الدولي بغية استصدار قرارات لوقف النشاطات الاستيطانية والحد من تشييد الجدار والبناء والتوسع غير القانوني في الأراضي الفلسطينية بما في ذلك القدس وحولها، انطلاقاً من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحتم على إسرائيل الامتثال لهذه الاتفاقية التي ترفضها إسرائيل بإجراءاتها المستمرة في تدمير التواصل الجغرافي وسلامة الأراضي الفلسطينية والحفاظ على الطابع الديني للمدينة المقدسة.



الكنيست الإسرائيلي أقر ٥٤ قانونا عنصريا لحسم الصراع وفق رؤية اليمين الاستيطاني

قال المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، إن "الكنيست"، البرلمان الإسرائيلي، استمرت في نهجها المتسارع في طرح وتمرير تشريعات عنصرية تستهدف الفلسطينيين، وأخرى معادية لحل الدولتين ومرسخة للاستيطان وموجهة لتمرير الضم.

ووفقا للتقرير السنوي الثالث حول القوانين العنصرية والداعمة للاحتلال والاستيطان، الصادر عن المركز، ١٨-٤-٢٠١٨ بلغ عدد القوانين التي عالجتها "الكنيست" العشرين خلال الفترة الممتدة ما بين الدورة الصيفية ٢٠١٥ وحتى الدورة الشتوية ٢٠١٨، ١٨٥ قانونا، بينها ٥٤ قانونا أقرت أو دخلت مسار التشريع، ما يؤكد مساعي الحكومة الإسرائيلية المثابرة لحسم الصراع وفق رؤية اليمين الاستيطاني المهيمن.

وأظهر التقرير، أنه منذ لحظة فوز دونالد ترمب بالانتخابات الرئاسية الأميركية، سارع الائتلاف الحاكم في إسرائيل بدفع قوانين الضم الزاحف للضفة الغربية ومستوطناتها.

وقالت المديرة العامة للمركز هنيدة غانم، إن تقرير القوانين يعكس عمليا نهجا قائما في حكومات بنيامين نتنياهو الثلاثة الأخيرة، وبالذات الحكومة الحالية لما تتيحه تركيبتها، يهدف إلى حسم الصراع وفق رؤية يمينية استيطانية، تهدف إلى إغلاق المجال أمام حل الدولتين بصيغة مقبولة على الجانب الفلسطيني.

بينما قال معد التقرير الباحث برهوم جرايسي، إن المشهد السياسي بات يبرز شبه الإجماع الصهيوني حول القوانين التي تقضي على الحق الفلسطيني في وطنه وعلى وطنه. وهذا تعزز أكثر بعد وصول ترمب وفريقه إلى البيت الأبيض، إذ إن التوجهات السياسية الظاهرة هناك، ساعدت على محو بعض الاستثناءات التي كنا نراها لدى بعض النواب.

وأضاف جرايسي، أن الاحصائيات التي يعرضها التقرير تسجل الذروة تلو الذروة، ويتبين أن لا قاع للحضيض، وما نراه وكأنها مشاريع قوانين ليست واقعية، ولا أمل لها بدخول مسار التشريع، فإن حالها سيتغير لاحقا، لأن قسما كبيرا من القوانين التي أقرتها "الكنيست"، كانت في إطار "غير المعقول" حتى سنوات قليلة ماضية.

بدوره، قال النائب في "الكنيست" عن القائمة العربية المشتركة يوسف جبارين، إن التقرير يكشف عمق تورط الهيئة التشريعية "الكنيست"، في ترسيخ البرنامج السياسي لليمين الإسرائيلي، وفرض تشريعات تهدف إلى ترجمة هذا البرنامج المتطرف إلى خطوات عملية، بدءًا بالتشريعات حول تهويد القدس، مرورًا بالتشريعات حول توسيع الاستيطان، وصولًا للتشريعات المعادية للمواطنين الفلسطينيين.

من جانبه، قال المدير العام للهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق الإنسان عمار دويك، إن القانون الدولي يمكن توظيفه في مواجهة سياسات وإجراءات الدولة العبرية، خاصة وأن موقفه واضح إزاء الحقوق الفلسطينية.

وأوضح أن ما يجري في "الكنيست" من تسارع في سن قوانين بخصوص الاستيطان، لا ينفصل تاريخيا عما هو قائم في هذا المجال منذ تأسيس اسرائيل، وإن كان هناك تنام في كم القوانين.

ونوه لضرورة تبني الحركة الوطنية الفلسطينية خطابا حقوقيا يرتبط بالقانون الدولي.

وبين التقرير الذي يصدر بدعم من دائرة المفاوضات في منظمة التحرير الفلسطينية، أن الأعوام الثلاثة للولاية البرلمانية، شهدت معالجة ١٨٥ قانونا عنصريا وداعما للاحتلال والاستيطان. حيث تم إقرار ما مجموعه ٣٢ قانونا بالقراءة النهائية، و٢٦ قانونا رسميا، و٦ قوانين تم إدراجها كبنود ضمن ٤ من القوانين الـ ٢٦. في حين أن ٤ قوانين تم إقرارها بالقراءة الأولى، و١٨ قانونا بالقراءة التمهيدية، بينها ٣ قوانين مجمدة، و١٣١ مشروع قانون ما تزال مدرجة على جدول الأعمال.

وفي العام البرلماني الثالث وحده، تم إقرار ٦ قوانين بالقراءة النهائية، يضاف لها قانونان تم دمجهما بأحد القوانين كبندين. كما أقر قانونان بالقراءة الأولى. في حين أقرت "الكنيست" ٧ قوانين بالقراءة التمهيدية، وأخطرها قانون "القومية". وأدرج النواب ٣٨ قانونا في ذات الفترة، في معظمها قوانين عقابية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية والقدس المحتلة، وتضييق العمل السياسي، وترسيخ التمييز.

وبين التقرير، أنه منذ بدء ولاية "الكنيست" الـ٢٠ الحالية، عالجت ٤٣ قانونا لغرض الضم المباشر وغير المباشر للضفة المحتلة كلها، أو المستوطنات. وأوضح أن هذا لا يشمل مشاريع القوانين الستة التي تم إدراجها، ومنها ما دخل مسار التشريع وأقر، وكلها تتعلق بقانون سلب ونهب الأراضي الفلسطينية بملكية خاصة.

ويتضح من رصد دقيق لأداء المعارضة البرلمانية، أن المعارضة الحقيقة تقتصر على كتلة "القائمة العربية المشتركة" بنوابها الـ ١٣، وكتلة "ميرتس" بنوابها الخمسة. في حين يبين التقرير تزايد مشاركة كتلتي "المعسكر الصهيوني" (٢٤ نائبا)، وكتلة "يوجد مستقبل" (١١ نائبا)، في هذه الفئة من القوانين، وبالذات "يوجد مستقبل"، التي بات كل نوابها الـ ١١ متورطين بقسم كبير من هذه القوانين.


تعداد سكان القدس نهاية عام 2017 م
435000
عدد السكان
229000
فئة الشباب
(29 عاما فدون)
95152
أسرة
فلسطينية
4.5 طفل
معدل المواليد
14700
يفوق عدد
الذكور عدد الإناث
129000
مسكن
383000
سكان
مسلمون
8558
سكان
مسيحيون
49000
أنهوا التعليم
المتوسط فأعلى
5911
أميين



الزعنون: قانون -المؤسسات الأكاديمية- يأتي ضمن خطة لضم المستوطنات والضفة للسيادة الإسرائيلية

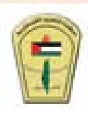
اعتبر المجلس الوطني الفلسطيني أن مشروع قانون ضم مؤسسات التعليم العالي في المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية إلى السيادة الإسرائيلية يأتي ضمن خطة لضم المستوطنات في الضفة الغربية، التي من المتوقع أن يقوم الكنيست بالمصادقة عليها في أي وقت، ويأتي كذلك في سياق التطبيق العملي لقرار حزب الليكود الحاكم بضم الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية.

وأكد المجلس الوطني في بيان صدر عن رئيسه سليم الزعنون، في الرابع عشر من فبراير ٢٠١٨، ان اسرائيل ماضية في سياسة تحدي إرادة المجتمع الدولي، والقانون الدولي وانتهاك قرارات الشرعية الدولية وآخرها القرار ٢٣٣٤، التي اعتبرت الاستيطان بكل أشكاله وصوره ومسمياته غير شرعية، وطالبت إسرائيل بالوقف الفوري لكل سياساتها الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها مدينة القدس.

ودعا الاتحاد البرلماني الدولي بشكل خاص، والاتحادات البرلمانية الإقليمية الأخرى، لرفض وإدانة هذا القانون العنصري الذي يهدف ضمن سياسة استيطانية تقودها حكومة الاحتلال لمنع قيام الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس، فضلا عن كونه ينتهك اتفاقيات جنيف، ويكرس الاستيطان والفصل العنصري، وينتهك ميثاق روما الأساسي الذي يعتبر الاستيطان جريمة يجب محاسبة مرتكبيها.

وطالب الأمم المتحدة بتحمل مسؤولياتها، والعمل على مواجهة التحدي الإسرائيلي الصارخ لقراراتها، وإنقاذ حل الدولتين، واتخاذ الإجراءات لوقف انتهاكاته لحقوق الشعب الفلسطيني، والكف عن سياسة التغاضي عن الاحتلال وعنصريته وتدميره لأي إمكانية لحل سلمي للقضية الفلسطينية.

وينص مشروع القانون على إلغاء مجلس التعليم العالي المسؤول عن المؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية في المستوطنات المقامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وإخضاعها لمسؤولية وزارة المعارف الإسرائيلية، ومن هذه المؤسسات: جامعة أرئيل وكلية إلقانا (على أراضي محافظة سلفيت)، وكلية ألون شبوت (بيت لحم والقدس)، وكلية هرتسوغ الواقعة في مستوطنة "ألون شفوت" بالقرب من محافظتي بيت لحم والقدس.



"الوطني الفلسطيني"

قرار الليكود بضم الضفة الغربية حرب مفتوحة على الشعب الفلسطيني

أعتبر المجلس الوطني الفلسطيني أن قرار حزب الليكود الذي يقود حكومة المستوطنين في إسرائيل بفرض السيادة الإسرائيلية على الضفة الغربية حرباً مفتوحة على الشعب الفلسطيني وحقوقه غير القابلة للتصرف.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صادر عن رئيسه سليم الزعنون في الفاتح من يناير ٢٠١٨ أن هذا القرار يمثل قمة الإرهاب والعدوان على حقوق الشعب الفلسطيني، وهو ترجمة لسياسة الاستعمار والتطرف والعنجهية المتجذرة في عقلية حزب الليكود وقادته وعلى رأسهم زعيم التطرف نتنياهو.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن هذا القرار انتهاك صريح واعتداء على حقوقنا التاريخية في أرضنا، واعتداء على قرارات الأمم المتحدة التي اعتبرت الضفة الغربية بما فيها القدس أراضي فلسطينية محتلة لا يمكن لحزب أو رئيس أو حكومة تغيير طابعها القانوني، مطالبا مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة رفض هذا القرار وإدانته، ووضع حد لهذا الاستهتار والتحدي الأرعن الذي أعلن صراحة أنه ضد السلام والاستقرار في المنطقة.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني أن حكومة الاحتلال الإسرائيلي بزعامة حزب الليكود تتحمل كامل المسؤولية عن تداعيات هذا القرار الذي استقوى بالقرارات المعادية للإدارة الأمريكية التي فتحت الباب واسعا لتطرف الحكومة الإسرائيلية وعدوانها وتحديها لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة التي رفضت كافة أشكال الاستيطان الاستعماري في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن الشعب الفلسطيني باق على أرضه متجذرا فيها، وسيقاوم هذا القرار ويسقطه ويعيش حرا أبياً في وطنه، مجددا التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته الفلسطينية المستقلة ذات السيادة على كامل الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس خالية من كافة مظاهر الاستيطان ونتائجه وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

ويطالب الاتحادات البرلمانية بالتصدي لعنصرية الكنيست الإسرائيلي

أدان المجلس الوطني الفلسطيني سلسلة مشاريع القوانين العنصرية التي يقرها الكنيست الإسرائيلي ولجانه المختلفة، والتي تأتي في سياق شرعنة الاحتلال وإمعانه في تكريس نظامه العنصري.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في السادس من آذار أن الكنيست الإسرائيلي بات شريكا كاملا بكل جرائم الاحتلال وإرهابه ضد شعبنا وأرضه، وممارسة الضغط والابتزاز وتشويه نضال شعبنا من خلال قانون سرقة وقرصنة مخصصات ذوي الشهداء، والأسرى في سجون الاحتلال، من عائدات الضرائب الفلسطينية.

واعتبر المجلس الوطني الفلسطيني أن إقرار الكنيست الإسرائيلي لما يعرف بقانون تسليم جثامين الشهداء، جريمة جديدة تضاف لملفات الجرائم التي تمارسها سلطات الاحتلال تجاه الشعب الفلسطيني لانتهاكه اتفاقيتي جنيف ولاهاي اللتين تنطبقان على الأرضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني على إقدام لجنة الداخلية في الكنيَست الإسرائيلي، على إقرار مشروع قانون سحب هويات الإقامة في القدس من الفلسطينيين المقدسيين بحجة تنفيذ عمليات ضد إسرائيل بالقراءتين الثانية والثالثة اعتداء على القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وكافة الاتفاقيات ذات الصلة، إلى جانب طابع هذا القانون العنصري الذي يهدف لإفراغ مدينة القدس المحتلة من أبناء شعبنا، حيث بلغ عدد المقدسيين الذين تم سحب اقاماتهم منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن ما يزيد على ١٥ ألف مواطن فلسطيني.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن مصادقة اللجنة الوزارية الإسرائيلية للتشريع، على مشروع قانون يتضمن حرمان الفلسطينيين عن المحكمة العليا الإسرائيلية، خاصة في قضايا المتصلة بمصادرة أراضيهم وسرقتها لصالح المستوطنين، يهدف لتشريع هذه السياسة الاستيطانية الاستعمارية.

وطالب المجلس الوطني الفلسطيني كافة الاتحادات البرلمانية ومنظمات حقوق الإنسان ذات الصلة إدانة ورفض سياسة الكنيست الإسرائيلي والتصدي لها، واتخاذ إجراءات حاسمة ورادعة ضده هذا البرلمان الذي يدعي الديمقراطية وفي نفس الوقت يستمر في إصدار مثل هذه القوانين المخالفة لمواثيق حقوق الإنسان والمواثيق الدولية، التي تنتهك كافة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.



"الوطني الفلسطيني"

يطالب الاتحاد البرلماني الدولي إدراج الكنيست الإسرائيلي كبرلمان عنصري

طالب المجلس الوطني الفلسطيني في مذكرات متطابقة أرسلها سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني يوم ٢٠١٨/٢/٢١ لأحد عشر اتحادا وجمعية برلمانية إقليمية ودولية وعلى رأسها الاتحاد البرلماني الدولي إدراج البرلمان الإسرائيلي كبرلمان عنصري ومعادٍ للديمقراطية وحقوق الإنسان.

كما طالبها أيضا باتخاذ إجراءات حازمة إزاء سلسلة القوانين والتشريعات التي يشرعها البرلمان الإسرائيلي والمعادية لحقوق الإنسان وحقوق الشعب الفلسطيني، والتي تقوم على العنصرية والكراهية، بسبب تغول هذا البرلمان في وضع قوانين تتصف بالعنصرية « و» الفاشية» تجاه شعبنا الفلسطيني.

ودعا المجلس الوطني تلك الاتحادات والجمعيات الضغط على «الكنيست الإسرائيلي» ليتوقف فوراً عن وضع تلك التشريعات باعتبارها تشكّل انتهاكاً واضحا ومباشرا لأهداف ومقاصد الاتحادات والجمعيات البرلمانية وشروط العضوية فيها، واعتبار تلك التشريعات باطلة وغير شرعية.

وبين المجلس الوطني انه خلال الفترة ما بين ٢٠١٤ حتى الآن، وضع «الكنيست» ما يزيد على ١٦٠ قانوناً ومشروع قانون، تنتهك العدالة الإنسانية والمعاهدات الدولية وأسس التشريعات العادلة التي يفترض أن تنسجم مع القانون الدولي.

وأكد المجلس الوطني من خلال المذكرات، أن مد الولاية التشريعية للكنيست الإسرائيلي على إقليم دولة فلسطين تحت الاحتلال، يعتبر انتهاكاً جسيماً لكافة قرارات الشرعية الدولية وأخرها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤ الصادر في ديسمبر٢٠١٦، وانتهاكاً لكافة المعاهدات الدولية الشارعة للقانون الدولي الإنساني، والتي تلزم سلطات الدولة القائمة بالاحتلال بواجب احترام النظام القانوني السائد في الإقليم المحتل.

وأوضح المجلس الوطني في المذكرات أن «الكنيست» قد أصبح أحد أبرز دوائر شرعنة الاحتلال وجرائمه، كمشروع قانون لتطبيق القانون الإسرائيلي على المؤسسات الأكاديمية في مستوطنات الضفة الغربية، ومشروع قانون خصم عوائد الضرائب الفلسطينية، ومشروع قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، وقانون سحب إقامات المقدسيين، وقانون احتجاز جثامين الشهداء بتاريخ ٢٤ كانون الثاني/ يناير الماضي، وقوانين اعتقال الأطفال ورفع الأحكام بحقهم، وغيرها من القوانين الجائرة التي تنتهك بشكل جسيم مبادئ وقواعد اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ وقرارات الأمم المتحدة، وتضع كل جرائم الاحتلال وأعماله الإجرامية تحت غطاء ما يسمى القانون.

كما أكد المجلس الوطني أن دعم المجرمين القتلة الإسرائيليين يأتي من حكومة الاحتلال، ومن جمعيات ومؤسسات رسمية إسرائيلية، ومساندتهم في إطلاق سراحهم، وتوفير رواتب شهرية لهم، في ظل حالة الصعود في المجتمع الإسرائيلي إلى العنصرية والفاشية ودعم التطرف والإرهاب ضد الشعب الفلسطيني.

وبيّن المجلس الوطني في المذكرات أن تسونامي التشريعات العنصرية للكنيست ،تنطوي على ازدواجية في المعايير المعتمدة من كنيست دولة الاحتلال، وكمثال على ذلك فإن الإسرائيلي يوارمشكولينك قاتل الشهيد الفلسطيني الأسير موسى سليمان ابو صبحة، الذي استشهد عشية عيد الفطر يوم ١٩٩٣/٣/٢٣ في مستوطنة سوسيا، بعد أن أطلق شكولنيك النار عليه وهو أسير مكبل اليدين والقدمين، تلقى خلال اعتقاله رواتب مالية عالية من الحكومة الإسرائيلية وبشكل شهري ورواتب من التأمين الوطني، وبعد إطلاق سراحه تلقى مساعدة حكومية لفتح مشروع اقتصادي. ويعتبر المجرم شكولنيك نموذجا ومثالا على ما تقوم به حكومة الاحتلال من التشجيع على إعدام المعتقلين الفلسطينيين وارتكاب جرائم حرب وتوفير الحماية للمجرمين

وأشار المجلس الوطني إلى أن ٩٩٪ من القتلة اليهود الذين ارتكبوا جرائم بحق فلسطينيين، قد تم إطلاق سراحهم ودعمهم قانونياً واجتماعياً وبحماية وحصانة من الحكومات الإسرائيلية والجمعيات المتطرفة في إسرائيل، مما يؤكد أن دولة الاحتلال والكنيست الإسرائيلي يدعمان الجريمة المنظمة ويشكلان غطاءً لها، بل يشجعان على ذلك من خلال التعاطف مع القتلة وإصدار أحكام شكلية بحقهم.

ودعا المجلس الوطني إلى تعميم هذه المذكرة على البرلمانات الأعضاء في الاتحادات والمحافل الدولية، ودعوتها للانضمام إلى الجهود الرامية لإيقاف شرعنة «الكنيست» الإسرائيلي للاحتلال وجرائمه.



الأبعاد السياسية لتسارع حركة الاستعمار اليهودي بعد قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل

وليد عساف- رئيس هيئة مقاومة الاستيطان والجدار

فوز المرشح دونالد ترامب برئاسة الولايات المتحدة، وتصريحاته المختلفة قبل وبعد الانتخابات بأنه سيعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وبأنه لا يرى ضرورة في حل دولتين لشعبين، وأنه يوافق على أي حل، يتم التوصل إليه بين الجانبين، دفع بقيادات المستعمرين اليهود بالضفة الغربية، وفي مقدمتهم رئيس مجلس المستعمرات السابق وقنصل إسرائيل العام في نيويورك داني ديان وغيره من قيادات المستوطنين، إلى الانضمام لحملة ترامب الانتخابية، التي أصبحت في معظمها من اليهود، الذين نجحوا بعد التعاون مع مستشار الرئيس للشئون الاستراتيجية ستيف بانون في وضع استراتيجية أمريكية جديدة في المنطقة تتوافق بشكل شبه مطلق مع سياسة اليمين الإسرائيلي المتطرف، التي تنص على أن عامل عدم الاستقرار في المنطقة هما إيران وداعش، وليس إسرائيل التي عبثت بأمن المنطقة، مهددة استقرارها وأمنها على مدار العقود السبعة الماضية.

وبعد انتخاب دونالد ترامب رئيسا، ونتيجة لسياساته المؤيدة لإسرائيل، والمعادية كليا للمطالب الفلسطينية، التي توجت بالاعتراف الأمريكي بأن القدس عاصمة لإسرائيل، وأن الاستيطان ليس عقبة أمام السلام، أصبحت المواقف الأمريكية منسجمة بالكامل مع الاستراتيجية الإسرائيلية، التي لا تعير القضية الفلسطينية أي اهتمام على أمل ايجاد دولة واحدة بنظامين في فلسطين التاريخية.

الانحياز الأمريكي الفظ لمواقف إسرائيل، والتخلي عن مواقف الإدارة الأمريكية التقليدية من قضايا الحل النهائي، خاصة في مواضيع القدس واللاجئين والاستيطان التي لا تلبي أصلا مطالب الحد الأدنى فلسطينيا، دفع الحكومة الإسرائيلية الحالية، وقطعان مستوطنيها المنتشرين في كل أنحاء الضفة الغربية، إلى شن حملة استعمار وسرقة لأراضي الفلسطينيين، تشبه إلى حد بعيد الحملة التي شنتها حكومة إسحاق شامير عام ١٩٩٠، في محاولة منهم فرض ورسم حلول نهائية تأخذ بعين الاعتبار، مطالب مختلف التوجهات الإسرائيلية في الضفة الغربية والقدس، وتتجاهل بشكل مطلق مطالب ومصالح الفلسطينيين.

السياسات المذكورة، وفي حال استمرارها وعدم توقفها، ستترك آثارا سياسية وديموغرافية مدمرة على عملية المفاوضات، وعلى الحل النهائي المنشود. وتدفع الفلسطينيين نحو البحث عن خيارات سياسية ونضالية جديدة.

الموقف الأمريكي من الاستيطان - آخر التطورات

شكلت المواقف الأمريكية المتعاقبة من الاستيطان، كابحا نسبيا أمام التوسع الاستعماري في أراضي الفلسطينيين التي احتلت عام ١٩٦٧. وتطورت بعض هذه المواقف إلى سياسات معارضة لتوجهات إسرائيل الاستعمارية، دفعت بحكوماتها إلى الأخذ بعين الاعتبار المواقف الأمريكية، ما دفعها عام



١٩٩٢ إلى تقديم تعهدات للولايات المتحدة بعدم إقامة أية مستوطنات جديدة في الضفة الغربية، مقابل الحصول على ضمانات أمريكية لقروض تصل قيمتها إلى ١٠ مليارات دولار لإعادة إسكان مليون مستعمر مما يسمى بيهود روسيا.

وتجدد هذا التعهد، بعد رسالة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن لرئيس الوزراء الإسرائيلي السابق أريئيل شارون، التي ذكر فيها بأنه، لا يعقل أن يتم التوصل لحل نهائي من دون أن تأخذ الحقائق التي وضعتها إسرائيل على الأرض بعين الاعتبار.

السياسة الجديدة للإدارة الأمريكية في عهد دونالد ترامب، التي رسمها بالأساس المحامي السابق للرئيس والسفير الحالي للولايات المتحدة في إسرائيل دافيد فريدمان (رئيس مجلس أصدقاء مستوطنة بيت إيل لسنوات طويلة)، والمسماة "سياسة الإفلاس" التي تخلت فيها عن دورها ككابح نسبي أوجدت انطباعا لدى أوساط اليمين في إسرائيل أن الوقت هو الأنسب لضم الضفة الغربية والقدس بشكل نهائي من دون أن تتحمل دولة إسرائيل أية مسئولية عن السكان الأصليين في هذه البلاد الذين يشكلون أغلبية السكان في فلسطين، الذين سيتحولون لسكان وليسوا مواطنين، وفق رؤية المحامي فريدمان المختص بعمليات الإفلاس، الذي يعتبر هزيمة العرب عام ١٩٦٧ عملية إفلاس، وبالتالي على الفلسطينيين التسليم بأي حل ترتضيه إسرائيل بدلا من أن يجدوا انفسهم في الشارع[١].

ولم يتوقف دور فريدمان وغيره من اللوبيات اليهودية والمسيحية الصهيونية، على محاولة مسح قضايا الحل النهائي من المفاوضات فقط، بل يحاول بقوة في الفترة الحالية إلى دفع المؤسسات الأمريكية الرسمية إلى مسح التعامل مع مصطلح "مناطق محتلة" عند الحديث عن الضفة الغربية[٢].

أثر القرارات الأمريكية في زيادة عدد المستعمرات والمستعمرين

اعتبرت القرارات الأمريكية الأخيرة التي اتخذت بحق مدينة القدس وقطع التمويل عن وكالة الغوث والسياسات القائلة بأن الاستيطان ليس عقبة في مسيرة السلام، ضوء أخضر لبناء مستعمرات جديدة وزيادة عدد المستعمرين في الضفة الغربية والقدس، حيث أشارت المعطيات إلى زيادة عدد المستعمرين اليهود المنتشرين في الضفة الغربية من دون القدس بـ ١٧ ألف مستعمر جديد حتى بدايات عام ٢٠١٨ مقارنة

---

١. إلـدار عقيبا، المبعوث الأمريكي لبلاد المستوطنين، الموقع الاليكتروني لـ www.al-monitor.com، ٢٠١٨/٢/٢٧.

٢. نفس المصدر.



مع زيادة تقدر بـ ١٦ ألف مستعمر جديد عام ٢٠١٦. ونتيجة لذلك، أصبح عدد المستعمرين اليهود في الضفة الغربية من دون المستعمرات المقامة في محيط القدس ٤١٧ ألف نسمة تقريبا[٣]. وإضافة إلى المستعمرين في مدينة القدس الذين وصل عددهم إلى ٢١٢ ألف مستعمر[٤]، يصل عدد المستعمرين في المناطق الفلسطينية التي احتلت في الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ إلى ما يقارب من ٦٣٠ ألف مستعمر[٥].

وبفضل الصمت الأمريكي، أضيفت إلى قائمة المستعمرات الجديدة عام ٢٠١٨ ما مجموعه ٩ مستوطنات جديدة، ما أدى إلى تقلص ما يسمى بالبؤر الاستيطانية غير الشرعية إلى ١١٠ تقريبا، وزيادة في عدد المستعمرات ليصل إلى ١٧٦ مستعمرة.

وفيما يتعلق بالمخططات المستقبلية، لبناء المزيد من الوحدات السكنية في المستعمرات الإسرائيلية المنتشرة في الضفة الغربية، التي احتلت في الرابع من حزيران عام ١٩٦٧، فقد نشرت مؤسسات التخطيط الهيكلي الإسرائيلية في الإدارة المدنية وبلدية القدس ما مجموعه ١٧٤ مخططا هيكليا بهدف إضافة ١٢٩٣٩ شقة سكنية، كما طرح ٢٣ عطاء لبناء ٣٢٣٨ وحدة سكنية نفذ منها ٣ عطاءات.

وكانت القرارات الأهم، في مجال المستعمرات، التي سيكون لها اثار مستقبلية مدمرة على مستقبل الضفة الغربية والقدس، هو قرار الحكومة تخصيص أكثر من ٢٢٥ مليون دولار خلال العام المنصرم لشق شوارع لعزل التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض وعن امتدادها الطبيعي في الأغوار الفلسطينية، وخلق تواصل بين المستعمرات اليهودية.

وعلى صعيد القرارات اتخذت الحكومة من عام ٢٠١٧-٢٠١٨ ما يقارب من ٢٢ قراراً لصالح المستعمرين والمستعمرات في الضفة الغربية المحتلة لاقامة ٢٠ مستعمرة جديدة.

واستكمالا لما هو مذكور، وبوحي من التوجهات الأمريكية، نشط أعضاء الكنيست من مختلف أعضاء الأحزاب، وفيما يشبه المنافسة بينهم على سن تشريعات وقوانين (٢٥ قانوناً منها ٣ تم إقرارها) كان من أخطرها محاولات سن قانون ضم المستوطنات في االضفة الغربية لدولة إسرائيل، وقانون غور الأردن الذي يطالب بإجراء استفتاء عام عنه في حالة التنازل عنه إسوة بمدينة القدس، وقانون مصادرة مخصصات المخصصات المالية بحجة تمويل الارهاب بهدف زعزعة استقرار السلطة الوطنية الفلسطينية الذي تم تشريعه بالقراءة الأولى أواخر اوائل شهر مارس ٢٠١٨، هادفين من وراء ذلك إلى خلق دولة واحدة بقانونين.

انعكاسات سياسية

تعبر القرارات الأمريكية، المتعلقة بالاعتراف بمدينة القدس عاصمة لدولة إسرائيل ونقل مقرها من تل أبيب إلى القدس، وتجميد تمويل وكالة الغوث الدولية "الأونروا"، وما تبعها من قرارات وإجراءات استعمارية على الأرض، بما في ذلك، إقرار قانون مصادرة أموال السلطة الوطنية الفلسطينية، بالقراءة الأولى، عن المحاولات الأمريكية-الإسرائيلية لدفع السلطة نحو الانهيار، أو إجبارها على القبول بالمقترحات الأمريكية الجديدة وفق سياسة "الإفلاس" التي يتبناها سفير الولايات المتحدة في إسرائيل التي تقول أن: "أي حل أفضل من الإلقاء في الشارع".

من جهتها رأت الحكومة الإسرائيلية بالمواقف الأمريكية الجديدة، مدخلا ليس فقط نحو قضم المزيد من الأراضي الفلسطينية لصالح التوسع الاستعماري، بل لبناء مستعمرات جديدة وتشريع ما يسمى بالبؤر الاستيطانية، التي سبق أن تعهدت إسرائيل للولايات المتحدة نفسها بعدم إقامة أية مستعمرة جديدة وإخلاء البؤر القائمة.

وبالإضافة لذلك، وفي المنطقة التي لم تنجح إسرائيل بإسكانها باليهود، عملت على طرد الفلسطينيين منها وإضعاف وجودهم فيها، كما يحدث في كل مناطق C والأغوار الفلسطينية وكل المناطق المطلة على الأردن المعروفة باسم برية القدس، هادفة من وراء ذلك حشر الفلسطينيين في كانتونات كبيرة، وتكريس تطبيق قانونين في الضفة الغربية كأحد الحلول النهائية، واحد للفلسطينيين (بواسطة أوامر عسكرية) وأخر للمستوطنين من خلال ضمهم لدولة الاحتلال، في حال رفضهم العودة للمفاوضات والموافقة على المقترحات الأمريكية.

التطورات المذكورة تشير بوضوح إلى التوجهات الإسرائيلية الداعية لضم الضفة الغربية والقدس، من دون السكان، وإغلاق مسألة حل دولتين لشعبين نهائيا، ما يعني استمرار الصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، الذي سيدفع في نهاية المطاف إلى استمرار زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط الذي لم يشهد أي استقرار منذ قيام دولة إسرائيل.

ولمواجهة تلك السياسة، على الفلسطينيين تبني خيارات سياسية جديدة وطرق نضالية متنوعة تكون المقاومة الشعبية أساسا لها، بهدف تعزيز صمود الشعب، وإبقاء إسرائيل في حالة استنفار، إلى حين خلق ظروف تمكن الفلسطينيين من تحقيق تطلعاتهم وآمالهم في دولة فلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

٣. وضع طوارئ سياسي: التطورات الأخيرة في المستوطنات، تقرير صادر عن حركة السلام الان، ١٣\١١\٢٠١٧.

٤. السياسات الإسرائيلية لتغيير هوية القدس العربية، دراسة صادرة عن هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ص ٥، ٢٠١٨.

٥. هيئة مقاومة الجدار، ملخص لأبرز الانتهاكات الإسرائيلية خلال عام ٢٠١٧، المعطيات أخذت من جميع فصول الكتاب، وبالتالي لا داعي لتكرار نفس المصدر، وفي حال وجود مصادر غير الكتاب سيتم الاشارة إليها.



تقرير حول مشاركة وفد "الوطني الفلسطيني"

أعمال المؤتمر الثالث لرؤساء البرلمانات العربية

إعداد: عمر حمايل- عضو الوفد

شارك وفد من المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة محمد صبيح أمين سر المجلس الوطني، ومشاركة عمر حمايل عضو المجلس الوطني، في أعمال المؤتمر السنوي الثالث للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية، الذي انعقد في القاهرة في الفترة من ٧- ١٠ شباط ٢٠١٨.

أولا: المشاركة في اجتماعات اللجنة التحضيرية للمؤتمر:

عقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر اجتماعاتها برئاسة د. مشعل السلمي رئيس البرلمان العربي بمشاركة ممثلين عن البرلمانات العربية، وأقرت خلالها توصيات لمؤتمر رؤساء البرلمانات بشأن البيان الخاص بتطورات الأوضاع الخطيرة التي تتعرض لها مدينة القدس والأراضي العربية المحتلة.

كما أقرت توصية بشأن الوثيقة العربية لمكافحة الإرهاب والتطرف، إلى جانب إقرارها لتوصية تتعلق بتثمين دور خادم الحرمين الشريفين بخدمة الأماكن المقدسة.

وقد تبنت اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي عقدت مقترحات الوفد الفلسطيني مع تبني بعض الإضافات الأخرى من بعض الوفود العربية بشأن التداعيات المترتبة على قرار الإدارة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمة للقوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل)، ونقل السفارة الأمريكية إليها.

وشكر رئيس الوفد الفلسطيني الأخ محمد صبيح، البرلمان العربي ورئيسه مشعل السلمي على الدور المهم الذي يطلع به في الدفاع عن القضية الفلسطينية في كافة المحافل البرلمانية الإقليمية والدولية.

ثانيا: الاجتماع التشاوري المغلق لرؤساء الوفود المشاركة في المؤتمر

ترأس الاجتماع د. مشعل السلمي رئيس البرلمان العربي، وناقش ما توصلت إليه اللجنة التحضيرية، وبخصوص فلسطين، فقد وافق المجتمعون على ما ورد من توصيات مع إضافة فقرة تثمّن دور الاتحاد البرلماني العربي في الدفاع عن القضايا العربية على كافة المستويات البرلمانية وخاصة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية والدفاع عنها وفي توحيد المواقف العربية البرلمانية، والتصدي لما يهدد مكونات الأمة ووجودها وهويتها.

وقد أكد مرزوق الغانم ضرورة استكمال تنفيذ قرارات الاتحاد البرلماني العربي بخصوص الطلب من الاتحاد البرلماني الدولي تعديل النظام الأساسي له بحيث تتاح إمكانية معاقبة الأعضاء فيه الذين لا يلتزمون بهذا النظام.

كما دعا إلى ضرورة التنسيق والإعداد الجيد للبند الطارئ الوارد في قرارات البرلمان العربي بخصوص القدس الذي من المقرر طرحه في الدورة القادمة للاتحاد في آذار المقبل في جنيف.

وبخصوص الفقرات الواردة في الوثيقة العربية لمكافحة الإرهاب، فقد اعترضت بعض الوفود على تضمين هذه الوثيقة إدانة التدخلات الإيرانية والتركية في الشؤون العربية، والاكتفاء بإصدار بيانات منفصلة بهذه الإدانات، فيما رفضت وفود أخرى فكرة الإدانة من أساسها خاصة إدانة تركيا.

وفي نهاية النقاش، وافق المجتمعون مع تحفظ رئيس البرلمان السوداني ورئيس مجلس الشورى القطري على هذا الاقتراح، ورفضا إدانة هذه التدخلات خاصة التركية.

ثالثا: الجلسة الختامية:

ألقيت خلالها ثلاث كلمات، لرئيس البرلمان العربي، وللأمين العام لجامعة الدول العربية، ولرئيسة الاتحاد البرلماني الدولي.

وبعد ذلك اعتمد المؤتمر الوثائق والبيانات التالية:

أولا: البيان الصادر عن المؤتمر الثالث للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية بشأن التطورات الخطيرة في مدينة القدس والأراضي العربية المحتلة.(مرفق رقم ١)

ثانيا: الوثيقة العربية الشاملة لمكافحة التطرف والإرهاب. (مرفق رقم ٢)

ثالثا: بيان صادر عن المؤتمر الثالث للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية بشأن التدخل الإيراني في الشؤون الداخلية للدول العربية. (مرفق رقم ٣)

رابعا: بيان صادر عن المؤتمر الثالث للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية بشأن التدخل التركي في شؤون جمهورية مصر العربية ودولة ليبيا. (مرفق رقم ٤)

خامسا: البيان الصادر عن المؤتمر الثالث للبرلمان العربي ورؤساء البرلمانات والمجالس العربية بشأن الإشادة بدور المملكة العربية السعودية خدمةً للحرمين الشريفين. (مرفق رقم ٥)

سادسا: بيان صادر عن المؤتمر الثالث للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية بشأن تثمين جهود البرلمان العربي ضمن منظومة العمل العربي المشترك. (مرفق رقم ٦)

وقرر المؤتمر رفع الوثيقة العربية لمكافحة الإرهاب والبيان الخاص بالقدس إلى مؤتمر القمة العربية على مستوى الرؤساء الذي سينعقد بالسعودية في هذا العام.

وفيما يلي نص البيان الخاص بالقدس:

البيان الصادر عن المؤتمر الثالث للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية

بشأن التطورات الخطيرة في مدينة القدس والأراضي العربية المحتلة

يُتابع البرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية، المجتمعون في المؤتمر الثالث للبرلمان العربي ورؤساء المجالس والبرلمانات العربية المنعقد بمقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة بتاريخ ١٠ فبراير ٢٠١٨م، التطورات الخطيرة التي تتعرض لها مدينة القدس والأراضي العربية المحتلة، والتداعيات المترتبة على قرار الإدارة الأمريكية الاعتراف بالقدس عاصمةً للقوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل)، ونقل السفارة الأمريكية إليها.

وتمسكاً بقرارات القمم العربية المتعاقبة بشأن مدينة القدس المحتلة، وقرار مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في اجتماعه الطارئ بالقاهرة بتاريخ ٩ ديسمبر٢٠١٧م، وقرار البرلمان العربي في جلسته الطارئة بالقاهرة بتاريخ ١١ ديسمبر٢٠١٧م، والبيان الختامي لقمة رؤساء المجالس البرلمانية العربية في الدورة الاستثنائية للاتحاد البرلماني العربي بمدينة الرباط بتاريخ ١٤ديسمبر ٢٠١٧م.

وانطلاقاً من واجبنا كممثلين للشعب العربي، فإننا نقرر الآتي:

أولاً: الاستنكار والرفض القاطع لقرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن القدس جملةً وتفصيلاً، وما يترتب عليه من سياسات وإجراءات تتعارض مع قرارات الشرعيةالدولية، واعتباره لاغياً ومخالفاً للقانون الدولي، مما يستوجب العمل على إسقاطه، واعتبار الإدارة الأمريكية بعد هذا القرار الجائر فاقدة لأهليتها كراعٍ ووسيط لعملية السلام، بعد أن واجه هذا القرار رفضاً وإجماعاً دوليّاً يفرض عليها مراجعة قرارها، والعودة إلى المرجعيات الدولية ذات الصلة.

ثانياً: رفض ومواجهة سياسة الإدارة الأمريكية الهادفة لطرح مشاريع أو أفكار تتعلق بالقضية الفلسطينية خارجة على قواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية، وسعيها لفرض حل منقوص لا يُلبي الحد الأدنى من حقوق الشعب الفلسطينيّ المشرُوعة، والتي ظهر جوهرها من خلال إعلانها عن القدس عاصمةً للقوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل)، وعدم إلغائها لقرار الكونغرس باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية منظمة إرهابية منذ عام ١٩٨٧م، وإغلاق مكتب المفوضية العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن بتاريخ ١٧ نوفمبر ٢٠١٧م، وفرض العقوبات، وممارسة الابتزاز السياسي بتخفيض إسهاماتها المالية لوكالة الأونروا إلى النصف، وتعرضها للشعب الفلسطيني وقيادته وعلى رأسها الرئيس محمود عباس.

ثالثاً: إن مدينة القدس العاصمة الأبديةً لدولة فلسطين، وتشكل مسؤولية عربية وإسلامية ودولية جماعية وفردية رسمية وشعبية، تتطلب اتخاذ كافة الإجراءات والتدابير العاجلة لإنقاذ المدينة المقدسة، وإرثها التاريخي والأماكن الدينية الإسلامية والمسيحية بمسجدها الأقصى المبارك وكنيسة القيامة، وحمايتها مما تتعرض له من أخطار وسياسات تهدف لتهويدها وتشويه وطمس هويتها العربية والإسلامية والمسيحية.

رابعاً: دعم صمود الشعب الفلسطيني، خاصةً في مدينة القدس المحتلة، والطلب من الحكومات العربية والإسلامية تنفيذ قراراتها لدعم الصناديق الخاصة بالقدس، من خلال دعم رسمي وشعبي للحفاظ على مؤسسات القدس التعليمية والصحية والاجتماعية والدينية والتجارية، والطلب من رئيس البرلمان العربي وضع خطة لتنفيذ القرارات ذات الصلة، ومطالبة جامعة الدول العربية بتفعيل مكتب المقاطعة العربية للقوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل)، لمواجهة ما تفرضه الولايات المتحدة وإسرائيل من حصار مالي وعقوبات على الشعب الفلسطيني ومؤسساته.



خامساً: دعم ومساندة القيادة والمؤسسات الفلسطينية وما اتخذته من سياسات وقرارات لمواجهة قرار الإدارة الأمريكية بشأن القدس، للحفاظ على عروبتها كونها العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، وتقديم الدعم اللازم لها في توجهاتها على كافة المستويات من خلال شبكة أمان مالية وسياسية عربية.

سادساً: دعم وتثمين دور المملكة الأردنية الهاشمية في تحركها السياسي من أجل القدس والقضية الفلسطينية والقيام بدورها ومسؤولياتها في الوصاية الهاشمية على المقدسات الإسلامية والمسيحية في القدس والذي أكدها الاتفاق الأردني الفلسطيني، وتأييدها في كافة المحافل الإقليمية والدولية باعتبارها إحدى أهم ضمانات الوجود العربي الرسمي في مدينة القدس.

سابعاً: تثمين الموقف المبدئي للدول التي صوتت في الجمعية العامة للأمم المتحدة برفض القرار الأمريكي اعتبار القدس عاصمةً للقوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل)، وإدانة واستنكار الضغط على هذه الدول لتغيير موقفها، ودعوة الدول التي صوتت ضد القرار أو التي امتنعت عن التصويت مراجعة موقفها والانضمام إلى الإجماع الدولي والالتزام بالقانون والمواثيق وقرارات الشرعية الدولية.

ثامناً: الطلب من مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في اجتماعه القادم تنفيذ قرار مؤتمر قمة عمّان عام ١٩٨٠، الذي يُلزم الدول العربية بقطع جميع العلاقات مع أية دولة تعترف بالقدس عاصمةً للقوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) أو تنقل سفارتها إليها، والذي أُعيد تأكيده في عدد من القمم العربية، (بغداد عام ١٩٩٠م والقاهرة عام ٢٠٠٠م)، ووجوب وقوف جامعة الدول العربية بحزم أمام بعض الدول التي خالفت قرارات الشرعية الدولية بعدم تصويتها لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الخاص بالقدس بتاريخ ٢٠١٧/١٢/٢١م.

تاسعاً: التأكيد في الذكرى الثلاثين لإعلان تأسيس دولة فلسطين بالجزائر (١٩٨٨- ٢٠١٨) على تمكين دولة فلسطين من عضويتها الكاملة في الأمم المتحدة، ومطالبة الولايات المتحدة الأمريكية بعدم استخدام حق النقض (الفيتو) ضد طلب عضوية فلسطين الكاملة في الأمم المتحدة.

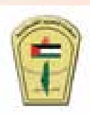
عاشراً: دعوة كافة برلمانات ودول العالم للاعتراف بدولة فلسطين وعاصمتها مدينة القدس، والعمل مع تلك البرلمانات للضغط على حكوماتها لمقاطعة المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية في المجالات كافة، والعمل على نشر قاعدة البيانات من الأمم المتحدة الخاصة بالشركات التي تعمل في المستوطنات الإسرائيلية، والتأكيد على عدم قانونية الاستيطان الاستعماري الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ الخامس من يونيو/حزيران عام ١٩٦٧م، ودعم المنظمات والفعاليات والأنشطة التي تهدف لمقاطعة القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل)، ودعوة دول العالم لفرض العقوبات على القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) لوقف انتهاكاتها وعدوانها المتواصل على الشعب الفلسطيني وممارسة نظام التمييز العنصري (الأبارتايد) عليه، ووقف انتهاكاتها لكافة القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة والمنظمات والهيئات الدولية الأخرى.

حادي عشر: إعداد خطة تحرك برلمانية عربية بالتعاون بين البرلمان العربي والاتحاد البرلماني العربي واتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي لكشف خطورة القوانين العنصرية التي يُقرها الكنيست الإسرائيلي وكل القوانين الخاصة بمدينة القدس المحتلة التي أدت إلى إنهاء عملية السلام وآخرها قانون يحظر على حكومة الاحتلال التفاوض على مدينة القدس، ومشروع قانون إعدام الأسرى، ومشروع قانون احتجاز جثامين الشهداء، وقرار اعتبار الصندوق القومي الفلسطيني منظمة إرهابية، وقرار حزب الليكود الحاكم بضم المستعمرات الاستيطانية، والعمل على استكمال ملاحقة وكشف وعزل الكنيست الإسرائيلي وقوانينه العنصرية في مختلف الاتحادات والجمعيات البرلمانية الإقليمية والدولية وخاصةً الاتحاد البرلماني الدولي، وصولاً لتجميد عضويته في هذا الاتحاد.

ثاني عشر: مطالبة الأمم المتحدة بقيادة عملية السلام، وإعلاء مبدأ سيادة القانون الدولي، وحماية حق دولة فلسطين المُطلق في السيادة على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م، والحفاظ على الوضعية القانونية لمدينة القدس المحتلة، استناداً إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وقواعد القانون الدولي، ومبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢م، والتأكيد على التمسك بها نصاً وروحاً، ورفض أية محاولات لتعديلها أو الخروج عن نصوصها. حيث لم تعد الولايات المتحدة الأمريكية وسيطاً نزيهاً ومقبولاً في تحقيق السلام الدائم والشامل، وباتت بشكلٍ سافرٍ طرفاً في النزاع باتخاذها موقفاً منحازاً للاحتلال.

ثالث عشر: مطالبة الأمين العام للأمم المتحدة، والمفوض السامي للأمم المتحدة لحقوق الإنسان التدخل العاجل لإيقاف الجرائم اللاإنسانية التي ترتكبها القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل)، بحق الشعب الفلسطيني من تهجير وهدم للمنازل، وعمليات الاغتيالات الميدانية والاعتقالاتً لأبناءً الشعب الفلسطيني بمن فيهم الأطفال والنساء والشيوخ وذوو الاحتياجات الخاصة، وتوفير الحماية الدولية لهم، واعتبار هذه الممارسات جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

رابع عشر: تثمين دور الاتحاد البرلماني العربي في الدفاع عن القضايا العربية على كافة المستويات البرلمانية وخاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية والدفاع عنها وفي توحيد المواقف العربية البرلمانية، والتصدي لما يهدد مكونات الأمة ووجودها وهويتها.



خامس عشر: تثمين خطة تحرك البرلمان العربي للتصدي لترشح القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن الدولي لعامي ٢٠١٩-٢٠٢٠م، وإبراز كافة انتهاكاتها لحقوق الشعب الفلسطيني والقانون الدولي والقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

سادس عشر: التنسيق بين البرلمان العربي، والاتحاد البرلماني العربي، واتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، والاتحاد البرلماني الإفريقي، والبرلمان الإفريقي لإدراج بند طارئ بشأن عدم المساس بالوضعية التاريخية والقانونية لمدينة القدس المحتلة على جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي في دورته القادمة رقم ١٣٨ المقرر عقدها بجنيف خلال الفترة من ٢٤-٢٨ مارس ٢٠١٨م.

سابع عشر: وضع مدينة القدس على جدول أعمال التصدي العربي لكافة الافتراءات ومحاولات التزوير التي تقوم بها القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل)، وجهات صهيونية أخرى، لتشويه تاريخ المدينة وإرثها الحضاري العربي والإسلامي والمسيحي، على أن يتم ذلك التصدي بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية في دولة فلسطين وفي جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، بما في ذلك إلزامية تدريس تاريخ القدس وأهميتها في مناهج الجامعات والمدارس العربية، وهو ما أكده مؤتمر الأزهر العالمي حول القدس.

ثامن عشر: استنكار وإدانة استمرار عدوان القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) على قطاع غزة، وعلى أهلنا في باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها مدينة القدس، ومطالبة المجتمع الدولي بوقف هذا العدوان والتصدي للتهديدات بشن حرب جديدة على القطاع، واتخاذ كافة الإجراءات لمساندة أهلنا فيه، ودعم كافة احتياجات صموده بما في ذلك حرية تنقل أفراده واحتياجاته الصحية والمعيشية وإعادة الإعمار، وحشد المجتمع الدولي لكسر حصار القوة القائمة بالاحتلال (إسرائيل) على قطاع غزة.

تاسع عشر: التأكيد على الرفض القاطع المساس بالدور المهم الذي تقوم به وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» والإصرار على المحافظة على استمرار رسالتها طبقاً لقرار تأسيسها رقم (٣٠٢)، والربط الدائم بين إنهاء عملها وبين تنفيذ القرار رقم (١٩٤) والقاضي بعودة وتعويض اللاجئين، باعتبار حق العودة حقاً فردياً وجماعياً مقدساً غير قابل للتصرف، ورفض تحويل مهام عملها إلى الدول المضيفة للاجئين، ودعوة المجتمع الدولي للحفاظ على تفويضها وتطوير مواردها المالية اللازمة لموازنتها وأنشطتها على نحو مستدام يمكّنها من مواصلة تقديم خدماتها لضحايا النكبة عام ١٩٤٨م باعتبار ذلك حقاً يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية الوفاء به وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤) بما يعزز الأمن والاستقرار في المنطقة، ورفض أية شروط لاستمرار دورها.

عشرون: إنهاء الانقسام الفلسطيني والالتزام الأمين والصادق لكافة الأطراف ببنود اتفاق المصالحة المُوقع بالقاهرة، وتثمين دور جمهورية مصر العربية في المصالحة الوطنية الفلسطينية.

حادي وعشرون: توجيه التحية لنضال وصمود الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، والدعوة لدعمهم في مواجهتهم اليومية مع السجان، ودعوة المؤسسات العربية والدولية لمتابعة قضاياهم في كافة المحافل إلى حين الإفراج عنهم، واستنكار اعتقال الأطفال وترويعهم بمن فيهم عهد التميمي التي أصبحت رمزاً للكبرياء الفلسطيني في مواجهة الاحتلال وغيرها من آلاف الأطفال.

وفي الختام، نعيد التأكيد على ما يلي:

- القضية الفلسطينية هي القضية المركزية الأولى للأمة العربية والإسلامية، وإن التحدي الأكبر الذي يواجهها هو استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، وهو المصدر الأول الذي يهدد الأمن القومي العربي.
- حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من يونيو/حزيران من العام ١٩٦٧م وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين إلى ديارهم التي شُردوا منها وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (١٩٤)، وهو ما أكدته القرارات الدولية ذات الصلة وإجماع العالم.
- حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن حقوقه المشروعة، وممارسة كافة أشكال النضال ضد الاحتلال وفقاً لأحكام القانون الدولي، لتحقيق أهدافه في إنهاء الاحتلال ونيل حريته واستقلاله.
- الالتزام التام بمبادرة السلام العربية لعام ٢٠٠٢م، ومبادئ القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بمدينة القدس المحتلة وآخرها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر بتاريخ ٢١ ديسمبر ٢٠١٧م، وقرارات مجلس الأمن الدولي أرقام: ٢٤٢ لعام ١٩٦٧م، و٢٥٢ لعام ١٩٦٨م، و٢٦٧ لعام ١٩٦٩م، و٣٣٨ لعام ١٩٧٣م و٤٤٦ لعام ١٩٧٩م، و٤٦٥ و٤٧٦ و٤٧٨ لعام ١٩٨٠م، و٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦م، والفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية بتاريخ ٩ يوليو ٢٠٠٤م بشأن الجدار العنصري العازل، التي تؤكد جميعها الحفاظ على الوضع القانوني والتاريخي لمدينة لقدس، وتعتبر القدس الشرقية جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧م.



تقرير بمشاركة وفد "لوطني الفلسطيني"

في اجتماعات الجمعية البرلمانية المتوسطية

شارك وفد المجلس الوطني الفلسطيني برئاسة زهير صندوقة، وبلال قاسم عضو المجلس الوطني الفلسطيني ونائب رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية، وعضو المجلس الوطني عمر حمايل، والمستشار عاصم الكرد في سفارة دولة فلسطين في رومانيا، في أعمال الدورة ١٢ للجمعية البرلمانية المتوسطية التي انعقدت خلال الفترة ١٤-٢٠١٨/٢/١٦ في العاصمة الرومانية بوخارست.

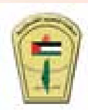
وشارك بلال قاسم عضو المجلس الوطني الفلسطيني ونائب رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية، وعضو المجلس الوطني عمر حمايل، في اجتماع مكتب الجمعية، الذي ناقش القضايا ومشاريع القرارات التي ستعرض على الجلسة العامة للجمعية، وطالب قاسم خلال الاجتماع بأن تتضمن مشاريع القرارات خاصة المقدمة من اللجنة السياسية واللجنة الثقافية وحماية التراث التطورات الأخيرة للقضية الفلسطينية.

وفي اجتماع الجمعية العامة، طالب رئيس الوفد الفلسطيني زهير صندوقة الجمعية البرلمانية برفض قرار الإدارة الأمريكية الأخير بشأن الاعتراف بالقدس المحتلة عاصمة لدولة الاحتلال الإسرائيلي ونقل سفارتها إليها، والذي انتهك بشكل صارخ قرارات مجلس الأمن الدولي وأخرها القرار رقم ٢٣٣٤ وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ذات الصلة.

كما طالب إدانة ورفض قرارات الإدارة الأمريكية الأخرى خاصة قرارها خفض إسهاماتها المالية في ميزانية الاونروا، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، إلى جانب قرارات الكونغرس الأمريكي المعادية للشعب الفلسطيني وحقوقه.

كما شرح رئيس الوفد الفلسطيني زهير صندوقة خطورة ما يقره الكنيست الإسرائيلي من قوانين عنصرية، إلى جانب استمرار الانتهاكات الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، مؤكدا التمسك بالحقوق المشروعة وفي مقدمتها الحق في تقرير المصير وعودة اللاجئين وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧.

ودعا صندوقة البرلمانيين إلى التمسك بالمرجعيات الدولية وقرارات الشرعية الدولية فيما يتصل بالقضية الفلسطينية في مواجهة الانحياز الأعمى الذي تمارسه الإدارة الأمريكية إلى جانب الاحتلال، لا سيما أن ١٢٨ دولة صوتت في الجمعية



العامة للأمم المتحدة لصالح الحق الفلسطيني ولصالح قرارات الشرعية ورفضت قرار ترامب بشأن القدس.

بدوره شرح بلال قاسم عضو المجلس الوطني الفلسطيني ونائب رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية المأساة والكارثة البيئية التي يعانيها قطاع غزة نتيجة ممارسات الاحتلال الإسرائيلي خاصة مشكلة المياه، داعيا الجمعية لبذل الجهود للضغط والإسراع في تنفيذ مشروع تحلية المياه في قطاع غزة.

وترأس بلال قاسم عضو المجلس الوطني الفلسطيني ونائب رئيس الجمعية البرلمانية المتوسطية الجلسة الخاصة بإقرار مشاريع التقارير والقرارات الخاصة باللجنة الثالثة للحوار بين الحضارات وحقوق الإنسان، وقد قدم رئيس الوفد الفلسطيني زهير صندوقة مقترحا بإضافة فقرة إلى التقرير الخاص بالبعد المتوسطي لميثاق عالمي بشأن الهجرة ، تعالج مستجدا جديدا وخطيرا سيضاعف من وضعهم الإنساني المأساوي في جميع المجالات المعيشية والصحية والتعليمية، بقيام دولة عظمى مؤثرة بتجميد أكثر من نصف مساهماتها المالية في ميزانية وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة، لتحقيق أهداف سياسية.

فيما قدم عضو الوفد عمر حمايل مقترحا بإضافة فقرة خاصة إلى مشروعي القرار والتقرير الخاصين بحماية الإرث الثقافي زمن الصراعات، بحيث ينص على دعوة جميع الدول الأعضاء في الجمعية البرلمانية المتوسطية إلى الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالحفاظ على الممتلكات الثقافية والأماكن الدينية في حالات الدول التي تقع تحت الاحتلال كما هو الحال في فلسطين والقدس بشكل خاص، الى جانب التزام تلك الدول بقرارات منظمة اليونسكو الخاصة بحماية التراث الحضاري في مدينة القدس المحتلة.

واستعرض حمايل الانتهاكات الإسرائيلية بحق التراث الحضاري الفلسطيني في مدينة القدس وأماكن العبادة الإسلامية المسيحية في المدنية المقدسة خاصة ما يتعرض له المسجد الأقصى، وما تقوم به إسرائيل من محاولة لطمس وتشوية وتزوير ذلك الإرث فيها، من حفريات إلى تغيير أسماء الشوارع، واقتحامات يومية للمسجد الأقصى، ومنع المصلين من الوصول إليه، بهدف طمس معالم المدينة العربية الإسلامية المسيحية.

وأضاف حمايل أن إسرائيل خرقت كل الاتفاقيات والمعاهدات الدولية وقرارات اليونسكو التي أكدت جميعها على فلسطينية مدينة القدس وكل ما تحويه من ارث حضاري.

وفي نهاية اجتماعاتها أقرت الجمعية البرلمانية المتوسطية قرارات تنض: حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية تجسيدا لحل الدولتين حسب قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.

كما طالبت الجمعية في قرار منفصل تقدمت به اللجنة الدائمة الثالثة- الديمقراطية و حقوق الإنسان جميع الدول الأعضاء إلى دعم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين وزيادة مساهماتها لسد العجز المالي في ميزانيتها للسنة الحالية والمقدر بحوالي ٨٠٠ مليون دولار أمريكي، لتجنيب ما يزيد على خمسة ملايين لاجئ فلسطيني التداعيات المأساوية لهذا العجز،إلى جانب دعوة البرلمانات الأعضاء فيها وعددها ٣٢ عضوا، معالجة الأسباب الجذرية للهجرة وتدفقات اللاجئين على غرار الصراعات إضافة إلى الاحتلال الأجنبي.

وأضافت الجمعية إلى تقارير اللجنة الدائمة الثالثة- الديمقراطية و حقوق الإنسان تعديلات، من أبرزها ما تقدم به رئيس الوفد الفلسطيني زهير صندوقة مساهمة الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط والبرلمانيين بشأن البعد المتوسطي لميثاق عالمي بشأن الهجرة، حيث تم اعتماد الإضافة التالية: وقد أضيف مؤخرا مستجد جديد وخطير سيضاعف من وضعهم الإنساني المأساوي في جميع المجالات المعيشية والصحية والتعليمية، بقيام دولة عظمى مؤثرة بتجميد أكثر من نصف مساهماتها المالية في ميزانية وكالة إغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة، لتحقيق أهداف سياسية، كذلك إضافة الاحتلال الأجنبي كأحد الأسباب التي يجب معالجتها للحد من الهجرة وتدفقات اللاجئين على غرار الصراعات، إلى جانب الفقر وتغير المناخ والافتقار إلى فرص التنمية والظواهر الديمغرافيه لضمان هجرة طوعية وآمنه تجري بطريقة تحمي حقوق المهاجرين، فضلا عن احترام الشواغل المشروعة لجميع الدول المعنية.

كما اعتمدت الجمعية إلى تقارير اللجنة الدائمة الثالثة- الديمقراطية وحقوق الإنسان تعديلات في تقرير حماية التراث الثقافي في زمن الصراعات تقدم بها عضو الوفد عمر حمايل، تغطي الانتهاكات التي يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي بحق الإرث الحضاري، الثقافي والأماكن الدينية في فلسطين، وبشكل خاص في مدينة القدس المحتلة، والإشارة الى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تخص حماية هذا الإرث في الدول التي تقع تحت الاحتلال كما هو الحال في فلسطين، إلى جانب قرارات منظمة اليونسكو فيما يخص الأماكن التاريخية والحضارية في مدينة القدس المحتلة خاصة ومدينة الخليل والحرم الإبراهيمي الشريف.

وطالب أن يتضمن التعديل كذلك دعوة الجمعية جميع الدول الأعضاء إلى الالتزام بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية الخاصة بالحفاظ على الممتلكات الثقافية والحضارية والأماكن الدينية في حالات الاحتلال، كما هو الحال في فلسطين المحتلة بما في ذلك عاصمتها المحتلة مدينة القدس الشرقية، ودعوة جميع الأعضاء للالتزام بقرارات اليونسكو الخاصة بحماية الإرث الحضاري والثقافي والديني في مدينة القدس المحتلة.



الأهمية السياسية والتضامنية لعضوية فلسطين في البرلمان الافريقي

" تعنينا أفريقيا لأن ميراثها النضالي يخصنا ولأن موقعها في إستراتيجية الأمن العربي والأفريقي يلتقي مع خصوصية منطقة الشرق الأوسط، بالنسبة للإمبريالية خاصة وأن العرب في غالبيتهم أفارقة، كما أن تاريخينا مشترك، أفريقيا تعنينا لأنها الظهر الجغرافي والظهير السياسي لأمتنا وقضيتنا"

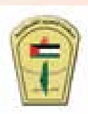
الرئيس ياسر عرفات ١٩ نوفمبر١٩٨٧

مقدمة :

تم إنشاء برلمان عموم إفريقيا كأحد أجهزة الاتحاد الأفريقي الرئيسية في ١٨ آذار / مارس ٢٠٠٤ بداية في أديس أبابا بإثيوبيا وتم نقل مقره العام إلى ميدراند في جمهورية جنوب أفريقيا بجهود رئيسها السابق ثابو مبيكي، البرلمان يمثل السلطة التشريعية للاتحاد الافريقي ويضم مئتين وخمسة وستين ممثلاً عن مختلف الدول الأعضاء بحد اقصى، حيث يحق لكل دولة خمس مقاعد ومعظم الدول تضم وفودها اعضاء من الاحزاب المشاركة في البرلمانات الوطنية للدول من الاحزاب الحاكمة والمعارضة.

يتمثل الهدف الرئيسي لإنشاء البرلمان ضمان المشاركة الكاملة للشعوب الأفريقية في التنمية والتكامل الاقتصادي للقارة وتسهيل عملية الاندماج السياسي والوصول لموقف موحد بشأن القضايا التي تعني القارة الإفريقية وشعوبها لتحقيق الأمن والسلام وتعزيز حماية حقوق الإنسان، حيث يسعى البرلمان في نهاية المطاف لتحقيق التكامل السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي الكامل في القارة وتحويلها إلى منطقة تجارة حرة ذات تعرفة جمركية واحدة وإقامة علاقات اقتصادية قوية في المجالات الرئيسية كالزراعة والتجارة والشئون المالية والنقل والاتصالات والصناعة والطاقة.

ومن أهم مهام البرلمان تعزيز حقوق الإنسان والشعوب ودعم ثقافة الديمقراطية والحكم الرشيد وتقوية المؤسسات الديمقراطية بالإضافة إلى الإشراف على صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج الاتحاد الإفريقي وتوفير مشاركة الشعوب



والمجتمع المدني في عمليات الحكم الديمقراطي وتعميق وممارسة مفهوم الديمقراطية النيابية وتشجيع الاتصالات بين أعضاء البرلمانات الأفريقية وأعضاء برلمانات القارات الأخرى.

يعقد البرلمان دورتين عاديتين كل عام من شهر مايو وشهر اكتوبر ودورات استثنائية ويشهد مقره العام اجتماعات تحضيرية للجان المتخصصة طوال فترات العام، كما يشهد اجتماعاً سنوياً لرؤساء البرلمانات الوطنية وللبرلمان مكتب رئاسي يتكون من الرئيس وعضوية أربعة نواب يتم انتخابهم كل ثلاث سنوات ولجان فرعية يمثل فيها اعضاء من مختلف الدول هي لجنة الاقتصاد الريفي والزراعة والموارد الطبيعية والبيئة ولجنة الشؤون النقدية والمالية ولجنة التجارة والجمارك والهجرة ولجد
النزاعات ولجنة النقل والصناعة والاتصالات والطاقة والعلم والتكنولوجيا ولجنة الصحة والعمل والشؤون الاجتماعية ولجنة التعليم والثقافة والسياحة والموارد البشرية ولجنة نوع الجنس والاسرة والشباب والمعوقين ولجنة العدل وحقوق الانسان ولجنة القواعد والامتيازات والانضباط.

حقق البرلمان الصفة الاستشارية ولازال يسعى إلى التحول إلى مؤسسة تتمتع بسلطات تشريعية كاملة وترأسه منذ التأسيس وحتى الآن : جيرترود مونجيلا ٢٠٠٤-٢٠٠٨ (تنزانيا) إدريس نيدل موسى ٢٠٠٩-٢٠١٢ (تشاد) باثال نيميكا أمادي٢٠١٢ -٢٠١٥ (نيجيريا) روجيه نكودو دانغ ٢٠١٥ حتى الآن الكاميرون.

الانضمام الفلسطيني للبرلمان الافريقي :

اعترفت منظمة الوحدة الافريقية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني عام ١٩٧٤ ويشكل هذا الاعتراف إلى جانب الاعتراف بدولة فلسطين ثلث الاعتراف الدولي بالدولة المستقلة إيمانابكون القضية الفلسطينية قضية ضمير إنساني ونضال شعب من اجل الحرية والاستقلال.

منذ تأسيس البرلمان الافريقي كانت فلسطين تشارك في جلسات الافتتاح للبرلمان من خلال الدعوات الرسمية للسفارة لدى جنوب افريقيا اسوة بالبعثات والسفارات الاخرى وبدأت السفارة تركز على اهمية إستنهاض الدور التضامني للبرلمان مع شعبنا منذ مطلع عام ٢٠١٦ وتواصلت مع رئيس برلمان عموم افريقيا وباقي المسؤولين في الرئاسة، بالاضافة الى بحث الامر مع عدد من الاشقاء العرب اعضاء البرلمان من اجل ترسيم عضوية فلسطين بصفة مراقب لدى البرلمان اسوة بالعضوية الرسمية في الاتحاد الافريقي وقد تم تقديم الطلب الرسمي بتاريخ ٢٣ اغسطس ٢٠١٦ برسالة رسمية موقعه من رئيس المجلس الوطني معالي الاخ سليم الزعنون إلى رئيس البرلمان الافريقي معالي السيد روجيه دانج، حيث ينص النظام الداخلي للبرلمان الافريقي المادة(٧٥) الفقرة(٤)»يجوز للبرلمان أن يمنح صفة المراقب الخاص لبرلمانات خارج أفريقيا، أو أجهزة أخرى للاتحاد الأفريقي أو وكالات دولية تعتبر أهدافها و مبادئها متسقة مع أهداف الاتحاد ومبادئه، بناء على طلبها». تحمل هذة الفقرة في طياتها رفض قبول دولة اسرائيل لاحتلالها فلسطين وممارساتها اللانسانية ضد الفلسطينيين.

إن حصول فلسطين على عضوية المراقب يكتسب أهمية سياسية خاصة تؤكد دور القارة السمراء من خلال برلماناتها وشعوبها إضافة إلى حكوماتها في تبني المسألة الفلسطينية وتعزيز التضامن القاري مع عدالة قضية الشعب الفلسطيني ومن جانب أخر سد الطريق أمام إسرائيل للحصول على العضوية في الإتحاد الافريقي، إضافة إلى محاولة الحصول على عضوية البرلمان، كما ان هذا المنبر سيتيح الفرصة لممثلي المجلس الوطني التواصل المستمر مع رئاسة البرلمان وممثلي الشعوب الأفريقية في إطار التشاور واتخاذ المواقف المطلوبة لدعم الموقف الفلسطيني على صعيد القارة بشكل خاص وجميع المحافل الدولية بشكل عام ومن اهم الجهود التضامنية التي اقرها البرلمان خلال الدورة الرابعة بمبادرة من البرلمان العربي ممثلاً برئيسه معالي السيد مشعل بن فهم السلمي وبحضور ومشاركة الوفد الفلسطيني.

- صدور رسالة مشتركة إلى رئيس مجلس العموم بالمملكة المتحدة جون بركاو تم توقيعها من رئيس البرلمان العربي، ورئيس برلمان عموم إفريقيا، ورئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، تطالب الحكومة البريطانية بالعدول عن إحياء ذكرى وعد بلفور المشؤوم مراعاةً لمشاعر الفلسطينيين والعرب والمسلمين والمسيحيين، وتقديم حكومة المملكة المتحدة الاعتذار للشعب الفلسطيني عمَّا لحق به من احتلال وظلم وأذى نتيجةً لهذا الوعد، والاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة على حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها مدينة القدس الشرقية، التي حازت حتى الآن على اعتراف ١٤٠ دولة في العالم.
- صدور رسالة مشتركة وجهت إلى رئيس مجلس النواب الأميركي بول راين تم توقيعها من رئيس البرلمان العربي ورئيس برلمان عموم إفريقيا ورئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، تدعو مجلس النواب للطلب من إدارة الرئيس دونالد ترامب، العدول عن نيتها نقل سفارة الولايات المتحدة الأمريكية من تل أبيب إلى مدينة القدس المحتلة، لما لذلك من تداعيات خطيرة وجسيمة تهدد عملية السلام في منطقة الشرق الأوسط.
- صدور بيان تضامني مشترك مع الأسرى صدر عن رئيس البرلمان العربي، ورئيس برلمان عموم إفريقيا، عبرا فيه عن تحيتهما للأسرى الفلسطينيين وتثمين نضالهم، وطالبا سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتلبية



مطالبهم العادلة، واحترام القوانين الدولية فيما يتعلق بمعاملتهم.

- صدور إعلان مساندة الاسرى الفلسطينيين عن الجمعية العامة للبرلمان الافريقي بالاجماع بناء على مبادرة من النائب التونسي المنجي الرحوي.

هذا وقدلعب الوفد الفلسطيني الذي يرأسة الأخ محمد صبيح سكرتير عام المجلس الوطني وعضوية الأخ السفير هاشم الدجاني والأخ سكرتير أول بسام الحسيني دورا هاما في المشاركة بهذه الخطوات واللقاءات التضامنية.

متابعة العضوية و مشاركة المجلس الوطني :

تابعت سفارة دولة فلسطين لدى جنوب افريقيا الطلب منذ تقديمه بتوجيهات مباشرة من معالي الأخ د.رياض المالكي وزير الخارجية والمغتربين وفقا لإستراتيجية عمل الوزارة واهمية تحقيق التواجد الفلسطيني في كافة المنظمات والمحافل الدولية بموجب التعليمات الصادرة عن سيادة الأخ الرئيس محمود عباس ابو مازن الذي يولي العمل الدبلوماسي في القارة السمراء أولوية خاصة في ظل الجهود الاسرائيلية المستميتة لتقويض التضامن الافريقي مع الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة، حيث التقى السفير الدجاني برئيس البرلمان الافريقي والامين العام واجرى العديد من الاتصالات مع كبار الموظفين من اجل تحقيق العضوية بأسرع وقت ممكن، نظرا لعرض الطلب الفلسطيني على لجنة العلاقات الدولية وتسوية النزاعات ثم على لجنة القواعد والامتيازات والانضباط قبل عرضه على الجمعية العامة للتصويت الامر الذي كان يحتاج فترة زمنية طويلة قد تتجاوز العام.

وقد بذل معظم النواب العرب وخاصة مصر وتونس والجزائر والسودان جهودا مميزة للخروج بتوصيات ايجابية من اللجان، كما بذل النائبان مصطفى الجندي من مصر والنائب فيصل التبيني من تونس جهوداً استثنائية، كما طالب رئيس البرلمان العربي في لقائه مع رئيس البرلمان الافريقي الاسراع في قبول عضوية دولة فلسطين إضافة للدور الكبير الذي لعبة امين عام المجلس الوطني الفلسطيني سعادة السفير محمد صبيح ابتداء من المشاركة الرسمية الاولى للمجلس الوطني، حيث ترأس الوفد الفلسطيني الذي ضم السفير هاشم الدجاني لدورة البرلمان الافريقي التي استضافتها مصر وعقدت في مدينة شرم الشيخ بتاريخ١١اكتوبر ٢٠١٦ وتضمنت احتفالا بمناسبة مرور ١٥٠ عاما على نشأة الحياة النيابية بمصر، على هامش الدورة حيث التقى الوفد الفلسطيني برئيس البرلمان الافريقي وشخصيات برلمانية عربية وافريقية لدعم المسعى الفلسطيني، كما تعزز هذا التواصل مرة اخرى اثناء الدورة الرابعة في مدينة ميدراند حيث التقى الوفد الفلسطيني مجددا مع رئيس البرلمان ونوابه ومع العديد من أعضاء الوفود العربية والأفريقية قبل الجلسة الافتتاحية وبعدها في إطار الاطلاع على تطورات القضية الفلسطينة وحشد الدعم من أجل إنجاح المطلب الفلسطيني للعضوية وكذلك تطويق وإفشال القمة الاسرائيلية في التوغو بما في ذلك التركيز على رفض تسميتها بالقمة الإسرائيلية الأفريقية كون أغلب الدول ترفضها، إضافة إلى التضامن مع الأسرى المضربين عن الطعام.

في جلسة الجمعية العامة بتاريخ ١٦ مايو ٢٠١٧ تمت الموافقة بالإجماع على طلب دولة فلسطين منحها صفة مراقب في برلمان عموم افريقيا، وقد شهدت الجلسة مداخلات هامة تعقيبا على القرار تضمنت رسائل التضامن مع الشعب الفلسطيني وتنديد بالاحتلال، فقد قال أحد نواب كينيا «بأننا نؤكد على القبول فالقضية الفلسطينية قضية معروفة عالميا والشعب الفلسطيني لازال يقبع تحت الإحتلال ويمر بظروف لم يُعرف لها مثيل ومن الأهمية مساندة الشعب الفلسطيني و منح فلسطين العضوية من اجل الاستمرار في نضالهم»، النائب التونسي فيصل التبيني قال «ان البرلمان سيكون له الشرف بقبول العضوية كون القضية هي قضية كل حر وشريف» مقترحا بأن تحمل الدورة القادمة إسم فلسطين، كما تحدثت نائبتان من جنوب أفريقيا حول مواقف الزعيم مانديلا من فلسطين وعن ما قدمته م ت ف ورئيسها ياسر عرفات من دعم لحركات التحرر في القارة، النائب المصري مصطفى الجندي أكد على دعم بلاده اللامحدود لعدالة القضية الفلسطينية وقال سيد فليفل النائب المصري الاكاديمي المعروف «ان الطلب الفلسطيني يتزامن مع مرور ١٠٠ عام من وعد بلفور و٦٩ عاما من النكبة وان الآباء الأفارقة قد تبنوا القضية الفلسطينية ولذلك يجب ان يتم الاحتذاء بهم وبقوة»، كما قالت النائبة المصرية مي محمود «ان التاريخ علمنا بأن الاحتلال سيندحر» واعتبر أحد نواب سيراليون بأن قبول فلسطين هو خطوة إلى الأمام كما قدم نواب من ناميبيا و ليبيريا والصحراء وموريتانيا والسودان مداخلات اعربوا فيها عن تأييدهم ودعمهم للمطلب الفلسطيني إضافة الى نائبة الرئيس الثانية صفيه جبريل من جيبوتي.

بتاريخ ١٧ اكتوبر ٢٠١٧ القى سفير دولة فلسطين لدى جنوب أفريقيا هاشم الدجاني كلمة فلسطين الرسمية الأولى أمام برلمان عموم افريقيا المنعقد في دورته العادية الخامسة بمدينة ميدراند حيث تناولت الكلمة الشكر لرئيس البرلمان وأعضاء مكتب الرئاسة وجميع الاعضاء نيابة عن الرئيس محمود عباس وشعبنا وحكومته على الترحيب الكبير بمنح دولة فلسطين مكانة عضو مراقب في البرلمان مؤكدا أن ارتباط فلسطين مع أفريقيا هو ارتباط تاريخي وثيق مبني على الشراكة النضالية التي صنعتها شعوبنا وقادتها التاريخيون العظام الذين قدموا التضحيات وصنعوا مجد وانعتاق القارة السمراء من نير الاستعمار والعبودية، مشيرا



الى أن الشعب الفلسطيني الذي آمن بالسلام ينظر باحترام وإكبار لجميع دول القارة وشعوبها وكافة حركات التحرر لحشد مزيد من الدعم والمساندة لانهاء الاحتلال الاسرائيلي العنصري ونيل حريته واستقلاله وقيام دولته المستقلة وكافة حقوقه المشروعة، كما قرأ رسالة الشكر والتقدير التي وجهها رئيس المجلس الوطني الفلسطيني سليم الزعنون لرئيس وأعضاء برلمان عموم افريقيا والتي تضمنت الدعوة الى مزيد من الدعم والتضامن حتى زوال الاحتلال، اضافة الى مطالبة البرلمان بالعمل مع الحكومات الافريقية لإلغاء القمة الإسرائيلية الافريقية في توغو نهائيا وعدم الاكتفاء بتأجيلها، وتبني سياسة مقاطعة المستوطنات الإسرائيلية ومنع دخول المستوطنين لكافة الدول الإفريقية.

خلاصة :

اهتمت جميع الحكومات الإسرائيلية بالعلاقات مع دول القارة الأفريقية وتشهد العلاقات الإسرائيلية الأفريقية تطورا ملحوظا سواء على مستوى حجم التبادل التجاري والتعاون الامني، بالاضافة الى الزيارات الرسمية بين إسرائيل وبعض الدول الأفريقية، بالرغم من هذا التطور لا زالت طريق عودة اسرائيل الى افريقيا محفوفة بالمصاعب خاصة وان دول جنوب القارة وبالاخص جمهورية جنوب افريقيا يرفضون التسامح مع الاحتلال الاسرائيلي للاراضي الفلسطينية، فقد اصدر حزب المؤتمر الوطني الافريقي الحاكم قرارا بمنع الزيارات إلى إسرائيل إلا لأغراض تخدم عملية السلام، بلا شك شكلت زيارة نتنياهو لأكثر من سبع دول أفريقية العام الماضي اختراقا هاما في صالح تعزيز وجود وحضور اسرائيل على كافة المستويات وبالاخص السياسي، كما هناك مساعي ومحاولات حثيثةً لتوطيد العلاقات مع دول ذات أغلبيةً إسلامية، مثل مالي وغينيا والسنغال من خلال تسويق الخبرات الإسرائيلية، خصوصا في الزراعة والأمن والصحة والتعليم والتكنولوجيات الحديثة، إضافة لتحقيق أهداف سياسية في طليعتها ضرب المحور التضامني الأفريقي الدائم مع الشعب الفلسطيني وخاصة في التصويت في المحافل الدولية وصولا للحصول على دعم هذه الدول.

إن حصول المجلس الوطني الفلسطيني بالاجماع على مكانة العضو المراقب في هذا المحفل الدولي الهام الذي يمثل كافة شعوب القارة الافريقية خطوة هامة على صعيد الارتقاء بالتضامن الأفريقي والدولي إلى أعلى المستويات، كما يؤكد ان شعوب القارة ما زالت وفيه للشعب الفلسطيني ونضاله العادل، الأمر الذي يستدعي إلى ضرورة بذل الجهود وعمل كل ما يتطلب من جانب الدول العربية وعلى كافة المستويات الرسمية والشعبية للحفاظ على علاقات الصداقة والتعاون العربي الافريقي في رسم السياسات والخطط وتنفيذها وتعزيز التواصل مع كافة الاعضاء ممثلي الدول من اجل ضمان جهودهم التضامنية في دولهم ايضا وصولا إلى إصدار قرارات ومبادرات من البرلمان بخصوص مقاطعة الاستيطان وعزل إسرائيل ومنع تغلغلها في القارة إضافة إلى تحشيد كافة البرلمانات الاقليمية الاخرى وفي كافة الدول من أجل الوقوف إلى جانب قضيتنا العادلة وقد نجحت الجهود الدبلوماسية للبرلمان الافريقي بعد التواصل مع الكونجرس الامريكي إلغاء العقوبات على السودان مؤخرا.





عقد المجلس الوطني الفلسطيني.. ضرورة واستحقاق وطني لتجديد الشرعيات

بقلم الدكتور احمد المجدلاني / عضو اللجنة التنفيذية ل م.ت.ف

منذ وصول ترامب إلى البيت الأبيض، في مطلع يناير / كانون الثاني، من العام الماضي لم يصدر عن هذه الإدارة أي مواقف واضحة ومحدده تجاه القضية الفلسطينية وخاصة ما يتعلق بحل الدولتين ووقف الاستيطان والعودة إلى طاولة المفاوضات لإنهاء ملفات الصراع بما يتعلق بالقدس واللاجئين والمياه والحدود وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على الأراضي التي احتلت عام ٦٧ وعاصمتها القدس المحتلة.

بل إن هذه الإدارة التي يحكمها رئيس هو رجل أعمال في الأصل ولا تستعص عليه أية صفقة مهما كانت مستحيلة، أصدرت وعبر الكونغرس الأمريكي ما يزيد عن عشرين قرارا ضد السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير منها : وقف تمويل المنظمة واعتبار المنظمة منظمة إرهابية، وإغلاق مكتب المنظمة في واشنطن والاهم والأخطر مصادقة ترامب في السابع من ديسمبر / كانون الأول ٢٠١٧ على اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل اتبعها بقرار نقل السفارة الأمريكية إلى القدس في ذكرى النكبة التي هي ذكرى تأسيس الدولة العبرية، إضافة إلى تقليص الدعم الأميركي المخصص لوكالة الغوث (الاونروا)، من ٣٦٠ مليون دولار إلى ٦٠ مليون دولار فقط، قراءة كل هذه المواقف والضغوطات الأميركية على القيادة والشعب الفلسطيني للقبول بمبادرة السلام الأميركية التي باتت تعرف باسم " صفقة القرن " ، هذه الصفقة التي تعني أننا أصبحنا اليوم، في مرحلة الاملاءات وفرض الحلول الأحادية على الشعب الفلسطيني دون أي اعتبار للشرعية الدولية والمعاهدات والاتفاقيات السابقة، التي تحكم صيغة الحل النهائي للصراع الفلسطيني/ الإسرائيلي من منظور أميركي اسرائيلي .

إذن وأمام هذه التحديات ما هي الحلول والمخارج، للحالة الفلسطينية، في ظل كل ما ذكر آنفا وفي ظل الانقسام الفلسطيني / الفلسطيني وانعدام الوحدة الوطنية في الاتفاق على برنامج وأجندة عمل وطنية واحدة في مواجهة المشاريع التصفوية التي تحاك ضد القضية الفلسطينية ؟.

إن عقد المجلس الوطني الفلسطيني، هو الحل الأوحد للخروج من هذا التجريف السياسي والوجودي، الذي بات يعصف بالقضة الفلسطينية، لماذا عقد المجلس الوطني الفلسطيني على هذه الدرجة من الأهمية في حين أن عقده وفي حالة عدم مشاركة حركتي حماس والجهاد الإسلامي أن يشكك بكل مخرجات هذا المجلس، عوضا عن ترسيخ الانقسام الجيوسياسي وتفتت الموقف الفلسطيني وتمرير مشروع صفقة القرن التي يقال انه يطبخ لها بمساعدة أطراف إقليمية وعربية ودون أي اعتبار لأية شرعية دولية وخاصة ما صدرمن قرارات عن مجلس الأمن الدولي أو الجمعية العمومية، واليوم نحن أمام منعطف تاريخي خطير بل وخطير جدا، يستلزم عقد المجلس الوطني الفلسطيني.

يعد المجلس الوطني الفلسطيني ومنذ تأسيسه عام ١٩٤٨ " السلطة التشريعية العليا للشعب الفلسطيني، هو الذي يضع السياسات والبرامج الهادفة إلى إحقاق الحق الفلسطيني بنيل حريته وكرامته واستقلاله، باختصار المجلس الوطني هو الذي يختص بكل المسائل الدستورية والقانونية والبرامج السياسية الخاصة بالقضايا المصيرية، لذلك وأمام المخاطر المحدقة بالشعب الفلسطيني والتي تطال وحدة كيانه ومصيره وتمثيله، فان عقد المجلس الوطني بات ضرورة ملحة واستحقاقا وطنيا عاجلا ل أسباب عديدة منها : تعثر عملية المفاوضات وانسداد أية آمال بعملية السلام وفشل حل الدولتين والأخطر ما أقدم عليه ترامب باعترافه بالقدس عاصمة لدولة الاحتلال وخفض المساعدات لوكالة الغوث ونقل السفارة الأميركية إلى القدس، ما يعني إزاحة قضية القدس وقضية اللاجئين من أية مفاوضات قادمة لحساب صفقة القرن التي يطبخ لها في أروقة البيت الأبيض.

إن الظروف تستدعي اليوم عقد المجلس الوطني في دورة اعتيادية، لما له من أهمية في تجديد الشرعيات، شرعيات المؤسسات والهيئات المركزية وتفعيل دورها للخروج من حالة الترهل والتآكل التي تعتريها من جانب ومن جانب أخر قطع الطريق على أية محاولات خلق البدائل باعتبار أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والحفاظ على تمثيل المنظمة باعتبارها مسالة ذات أولوية قصوى، لأنه إذا قدر للمشروع الأميركي التصفوي أن يطيح بانجازات الشعب الفلسطيني على الأرض، فانه لا يستطيع أن يطيح بوحدانية تمثيل المنظمة ولا بانجازاتها ولا بمكانتها الدولية والعربية والإسلامية التمثيلية .

إن الأمر بات يتطلب تحصين الجبهة الداخلية والبيت الفلسطيني عبر عقد المجلس الوطني للحفاظ على منظمة التحرير وتطوير بنيتها وتجديد هيئاتها الشرعية ودوائرها باتجاه مواجهة المشروع الأميركي التصفوي كون المنظمة تبقى أولا وأخيرا الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني مهما حاول الاحتلال والإدارات الأميركية، فرض حلول أحادية الجانب على الشعب الفلسطيني.

كما أن عقد المجلس إضافة إلى تجديد الشرعيات الرئاسية وتنظيم العلاقة بين المنظمة والدولة وفصل السلطات وتعديل النظام الأساس للمنظمة واللوائح الداخلية ونظام الانتخاب وترسيخ علاقات تكاملية بين رئاسة المنظمة والسلطة وإعادة الاعتبار لمهام التحرر الوطني واعتماد وتنظيم وتفعيل المقاومة الشعبية السلمية بكل أشكالها وأدواتها وتفعيل حركة المقاطعة للمستوطنات الإسرائيلية التي تخرق القانون الدولي هناك المسارين الدبلوماسي والقانوني على الصعيد الدولي في مواجهة الإجراءات العنصرية الإسرائيلية باتخاذ قرارات سياسية مصيرية، باتجاه المحافل الدولية في معركة قانونية شرسة للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة ولمقاضاة إسرائيل عبر التوجه للمحكمة الجنائية الدولية فيما ترتكبه من خرق فاضح للقوانين الدولية.

أما ما يتعلق بموقف حركة حماس تحديدا، فان الحقائق على الأرض تفرض عليهم المشاركة في اجتماع المجلس الوطني وعدم الغياب أو التغيب عن الحضور انطلاقا من المسؤولية الوطنية التي تمليها عليهم طبيعة المرحلة وخاصة أن أعضاء المجلس التشريعي هم أعضاء طبيعيون في المجلس الوطني وحماس لديها ٧٥ عضوا مدعوون للحضور والمشاركة و تغيبهم عن المشاركة في صنع القرار الفلسطيني غير المبرر.

لا شك أن الذهاب إلى عقد المجلس الوطني بانجاز المصالحة الوطنية وإنهاء الانقسام هو ما يتطلع له كل الفلسطينيين لكن بالمقابل لا يمكن ربط عقد المجلس بإنهاء الانقسام، الذي لم يتحقق على مدى السنوات الأحد عشر من عمر هذا الانقسام، على الرغم من كل الجهود الصادقة التي بذلت بهدف تجاوزه وتصليب موقف القيادة الفلسطينية في معركتها ضد الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته العنصرية بحق الشعب الفلسطيني والمخالفة للقوانين الدولية.

إن عقد المجلس الوطني الفلسطيني في ٣٠ نيسان القادم بات استحقاقا لا مفر منه وضرورة ملحة وعلى الجميع في الساحة الفلسطينية أن يتحمل المسؤولية الوطنية والارتقاء لمستوى الحدث القادم، لان نجاح عقد المجلس والتغلب على كل العقبات وتفويت الفرصة على كل المتربصين بالقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني ، هو هزيمة لكل المشاريع التصفوية في المنطقة.

عقد المجلس الوطني الفلسطيني ضرورة لمواجهة صفقة ترامب

بقلم وليد العوض- عضو المجلس الوطني الفلسطيني

في اجتماعها المنعقد في أوائل شهر آذار قررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عقد المجلس الوطني الفلسطيني في الثلاثين من نيسان على أن يكون انعقاده هذا بدورة عادية وجدول أعمال كامل يتضمن تقييم المرحلة السابقة والاتفاق على إستراتيجية وطنية جديدة للحفاظ على المشروع الوطني وضمان مواصلة الكفاح الحقيقي علاوة على تجديد الهيئات واللجان كافة حسب النظام والقانون، ومن الملاحظ أن الدعوة لعقد هذه الدورة العادية جاء بعد أن اصطدمت كافة المحاولات السابقة لعقد دورة جديدة وفقا لتشكيل جديد للمجلس بالتوافق أو الانتخاب هذه المحاولات اصطدمت بجدار الانقسام الذي ما زال خنجرا تستله كل القوى المعادية لشعبنا بهدف الطعن بالتمثيل الموحد لشعبنا والسعي لتبديده مقدمة لتصفية الحقوق الوطنية المشروعة لشعبنا الفلسطيني.

أن هذا الخطر الماثل يستدعي حرص الجميع في الحفاظ على منظمة التحرير الفلسطينية واستعادة مكانتها ودورها في قيادة شعبنا في مرحلة التحرر الوطني وتجديد هيئاتها. وهذا بدوره يتطلب انعقاد المجلس الوطني، وما من شك فان عقد المجلس الوطني بمشاركة الجميع بما فيها كافة قوى منظمة التحرير وحركتي حماس والجهاد يمثل حاجة مهمة ولذلك نعتقد انه من الضروري بذل كل الجهود خلال ما تبقى من وقت، ومحاولة إقناعهم بالمشاركة. وفي هذا السياق إذا ما توفرت النية الحقيقية لهذه المشاركة فَلن يكون من الصعب الاتفاق على مزيد من الوقت لتحقيق ذلك، شريطة أن يتفق مسبقا على عدم رهن ذلك بموقف هذا الفصيل أو ذاك خاصة وانه لم يعد من الممكن أو الجائز الانتظار تحت أي ذريعة من الذرائع، في ظل تصاعد مخاطر تصفية القضية الفلسطينية وفقا لما يسمى بصفعة القرن التي بدأت بإعلان ترامب القدس عاصمة لدولة الاحتلال ومن ثم التوجه لتصفية قضية اللاجئين والانتقال من ملف إلى آخر وصولا للإجهاز على مجمل الحقوق الوطنية.

وفي ضوء ذلك على كل مهتم أن يلاحظ انه لا يمكن تنفيذ بنود الصفقة كاملة إلا بتنفيذ مخطط تبديد التمثيل الفلسطيني الموحد المعبر عنه بمنظمة التحرير الفلسطينية، وهذا يستدعي كما قلت الحفاظ عليها وتجديد مؤسساتها وإنقاذها من فقدان شرعيتها القانونية وأحداث فراغ قانوني لسبب أو لآخر يضع الحالة الفلسطينية برمتها في مهب الريح ويدرك كل صاحب بصر وبصيرة انه يمكن لأي حدث أو عاصفة أن يبدد هذه الشرعيات ويمكن الخصوم من الانقضاض عليها الأمر الذي سيدخل الوضع الفلسطيني برمته في دوامة من الارتباك والفوضى في وقت نحن بأمس الحاجة فيه للحفاظ على مكانة القضية الفلسطينية في ظل ما يشهده العالم من تبدلات في التحالفات تسعى فيها أمريكا وإسرائيل ولو مؤقتا التأكيد على سيطرتها على العالم وعلى المستوى الإقليمي تكون فيه القضية الفلسطينية وحقوق شعبنا هي الضحية.

هذه الأيام وفي ظل ما تمر به المنطقة من تبدلات ومؤامرات وصوغ للتحالفاتَ علينا أن ندرك أن الاختبار الحقيقي الذي نواجهه اليوم يتمثل في القدرة في الحفاظ على انجازاتنا وأهم هذه الانجازات منظمة التحرير الفلسطينية التي قادت نضال شعبنا وأضحت بفعل تضحياته الجسام ممثله الشرعي والوحيد وقد اكتسبت هذه المكانة بفعل عاملين أساسيين العامل الأول: تمثل بما قدمه شعبنا من تضحيات أجبرت العالم على الاعتراف به وبعدالة قضيته ووقف إلى جانب حق شعبنا في إقامة دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس.

أما العامل الثاني فتحقق بفعل البيئة والمناخ الدولي والإقليمي الذي ساعد في حينه أن تتشكل منظمة التحرير وأن تحظى بما حظيت به من اعتراف ومكانة، وإذا كان العامل الأول ما زال متوفرا ويتمثل بالمخزون الكفاحي لشعبنا ويتمثل اليوم بالهبة الشعبية المتواصلة احتجاجا على إعلان ترامب وسعيه المحموم لتصفية القضية بصفقاته المشؤومة، فإن العامل الثاني أي البيئة والمناخ الدولي ودوائر صنع القرار كلها لم تعد كذلك بل وفي بعض تفاصيلها التي نراها اليوم نلحظ المسعى المعادي لشعبنا ومحاولات تبديد المنظمة وتقويض مكانتها كجامعة للشعب الفلسطيني في كافة مناطق تواجده ومجسدة لهويته الوطنية.

إن الدوائر التي تتربص شرا بشعبنا وقضيتنا بما في ذلك التي تريد أن تتحلل من مسؤلياتها تجاه القضية الفلسطينية تتحين الفرصة الآن أكثر من أي وقت مضى للانقضاض على هذه الشرعية وهي تدرك تماما صعوبة الحصول مثل هذه الشرعية الموحدة والجامعة للشعب الفلسطيني مجددا في ظل موازين القوى الماثلة اليوم، أن هذا الواقع الملموس يجب أن يدفع كل الوطنيين الحريصين على بقاء هذه الشرعية البحث عن كيفية الحفاظ عليها وهذا لا يتم بالدعاء وتوفر النوايا الحسنة و فقط، بل يحتاج لعمل دؤوب في حماية الشرعية الفلسطينية التي يمثلها المجلس الوطني الفلسطيني كمظلة للشرعية الفلسطينية وحاميها في مواجهة كافة المخاطر والتحديات التي تواجه شعبنا وقضيتنا.

حركة المقاطعة وفرض العقوبات
وسحب الاستثمارات (BDS) ضد اسرائيل أحد أركان الاستراتيجية الفلسطينية

بقلم د. مصطفى البرغوثي
الأمين العام لحركة المبادرة الوطنية الفلسطينية

يتعرض الشعب الفلسطيني منذ عام ١٩٤٨ لمزيج من ثلاث عمليات اضطهاد: التطهير العرقي وتهجير ملايين الفلسطينيين، والاحتلال الاسرائيلي، ومنظومة الابارتهايد والتمييز العنصري التي تشمل، كما أشار تقرير الإسكوا، كل مكونات الشعب الفلسطيني، بمن في ذلك اللاجئون الفلسطينيون في الخارج والفلسطينيون المقيمون في أراضي ١٩٤٨ وكذلك سكان الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة.

وحيث أن هناك إجماعاً على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد لكل الشعب الفلسطيني وليس فقط للجزء المقيم في أراضي الضفة والقطاع، فان من واجب منظمة التحرير تبني كل وسائل النضال الفعالة للدفاع عن حقوق كل الفلسطينيين بغض النظر عن مكان إقامتهم.

وبالتالي فان من واجبها النضال بشكل شمولي من أجل حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ومن أجل إنهاء الاحتلال الذي بدأ عام ١٩٦٧ وكذلك من أجل إسقاط وإنهاء نظام الابارتهايد والتمييز العنصري الذي يضطهد جميع الفلسطينيين بغض النظر عن مكان إقامتهم.

وتمثل حركة الـ BDS الصاعدة نموذجاً متقدماً ومؤثراً للمقاومة الشعبية الفلسطينية، وتشهد تصاعداً في كافة بلدان العالم رغم محاولات القمع والتشويه الاسرائيلية، وعاملاً أساسياً في تغيير ميزان القوى لصالح الشعب الفلسطيني في نضاله العادل.

إن توازن القوى في أي صراع يمثل نتيجة لتداخل العوامل المحلية والدولية- خصوصاً في عصر تعمق ظواهر العولمة، وتحول العالم الى قرية عالمية متواصلة.

وتشتد أهمية هذا الأمر بفعل تأثير ثورتي المعلومات والاتصالات والانقلاب الشامل في وسائل الإعلام التي حققت قفزتين تكنولوجيتين هائلتين في جيل واحد – بدءاً بقنوات (الساتالايت) الأقمار الاصطناعية، وانتهاء بوسائل الاتصال الاجتماعي.

لقد أدركت الحركة الصهيونية في مشروعها أهمية الدعم الدولي والتحالفات العالمية، وحاولت من أجل كسر المقاومة المحلية لمشروعها أن تخلق مصدر قوة لها عبر التحالف مع قوى دولية عظمى.

وأصبحت الولايات المتحدة الداعم الأكبر لإسرائيل مالياً وعسكرياً وإعلامياً وأصبح اللوبي الصهيوني هناك وذراعه (الإيباك) من أشد القوى المؤثرة.

وساعد على هذا الأمر تمركز الجزء الأكبر من الجالية اليهودية عالمياً في الولايات المتحدة التي تحولت بفعل حسن التنظيم، وقوة الإنتماء، والتأثير الفكري للحركة الصهيونية، الى قاعدة دعم وإسناد هائلة لإسرائيل، خصوصاً مع اتساع نفوذ أجزاء منها في المنظومة الاقتصادية والمالية.

ولم تتورع إسرائيل عن التحالف خلال هذه السنوات مع أشد القوى رجعية وتخلفاً في العالم مثل نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا الذي وصف رئيسها إسرائيل عام (١٩٦٣)، بأنها (دولة أبارتهايد مثل جنوب إفريقيا)، أو نظام الشاه الديكتاتوري في إيران، أو ديكتاتوريات أمريكا الجنوبية وفيتنام الجنوبية قبل تحررها.

ولا يمكن اليوم مواجهة نظام التمييز العنصري الإسرائيلي أو الانتصار على الاحتلال دون إدراك أمرين : أولاً – مصادر قوته العالمية والتعامل معها، وثانياً – ضرورة بناء قوة دعم وتضامن عالمية مضادة تبطل او تخفف تأثير الامتداد العالمي الداعم للحركة الصهيونية وسياساتها ضد الشعب الفلسطيني، وتتابع التحالفات الجديدة التي تحاول إسرائيل إنشاءها من خلال علاقاتها الاقتصادية بالصين، والعسكرية والتقنية بالهند، ونشاطها في دول أمريكا اللاتينية، والقواعد التي أنشأتها في مناطق أثيوبيا وجنوب السودان، بالإضافة الى محاولات استدراج أطراف عربية للتعامل معها.

إن تغيير ميزان القوى لصالحنا، يتطلب تغيير عوامل التأثير الدولية أيضا، بحيث يترافق النضال والمقاومة الشعبية محلياً مع حركة التضامن دولياً، ويساعدنا في هذا المجال عوامل عدة منها :-

- إنكشاف إسرائيل باعتبارها دولة عدوانية ذات سياسة عنصرية واستعمارية استيطانية احلالية وليس مجرد ضحية – كما تدعي – لأطراف تريد القضاء عليها.

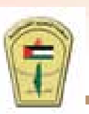


- إتساع وسائل الإعلام والاتصال بما فيها وسائل الاتصال الاجتماعي خارج إطار سيطرة اللوبي المؤيد لإسرائيل، الذي أصبح من الصعب عليه التحكم بكافة قنواتها.
- ظهور أعداد كبيرة من الجيلين الثاني والثالث من الشباب والشابات الفلسطينيين والعرب ضمن الجاليات الفلسطينية والعربية في دول عديدة - خاصة أوروبا والولايات المتحدة – على استعداد للانخراط في القضية الوطنية عبر أنشطة التضامن مع فلسطين.
- تحول قضية فلسطين، كما تنبأ نيلسون مانديلا الزعيم الراحل لجنوب أفريقيا، الى قضية الإنسانية الأولى عالمياً، وانضمام حركات شبابية دولية متنوعة الى نشاطات التضامن معها وخاصة حركة المقاطعة، وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل.
- إن أشكال التضامن الدولي مع فلسطين اتخذت وتتخذ أشكالاً متنوعة: من مظاهرات التضامن ضد الاعتداءات على غزة، إلى سفن كسر الحصار عليها، إلى حملات الاعتراف الدولي بفلسطين، إلى تقديم الدعم لمشاريع تساند صمود الناس على أرض وطنهم. غير أن الشكل الجديد الجامع والأكثر تأثراً، هو بدون شك حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض المقاطعة (BDS) والتي بدأت أولى خطواتها عام (٢٠٠٢) في مؤتمر مكافحة العنصرية في جنوب إفريقيا، ثم تطورت لتأخذ أشكالاً عدة.

ويستفيد نمط الكفاح الدولي بالمقاطعة من التربة الناجحة لحركة المقاطعة التي أسقطت نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا. وقوة تأثير هذا الشكل تكمن في أنه يعتمد أولاً على مشاركة الشعوب دون التقيد بالسياسات الرسمية للدول، وأنه ثانياً متاح لكل حركات التضامن في العالم، ويضاف الى ذلك أنه يمثل آلية لتفعيل طاقات الجاليات الفلسطينية وتنظيمها في الخارج، وثالثاً أنه مؤثر مادياً لأنه يلحق خسائر إقتصادية فعلية بإسرائيل ومن يتعاون مع سياساتها، وتأثيره المعنوي هائل بسبب ما يلحقه من خسائر إخلاقية بصورة إسرائيل والحركة الصهيونية، لأنه ينزع عنها الحصانة الأخلاقية والدولية التي استغلتها لعقود طويلة لتبرير جرائمها واعتداءاتها.

وتحدث حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات تاثيرا قوياً على الشركات الدولية التي تستثمر في مشاريع داخل المستوطنات الإسرائيلية والأراضي المحتلة، وتسبب لها خسائر ملموسة في بلدان العالم، مما يدفع هذه الشركات للهروب من هذه المشاريع – وحتى من إسرائيل – بسبب خرقها للقانون الدولي والقانون الإنساني الدولي وخطر ملاحقتها قانونيا – وخير مثال على ذلك : هروب شركات دولية ضخمة مثل (فيوليا) و (الستوم) و (G4S) من اسرائيل.

وتعزز النجاحات في مجال تعزيز القانون الدولي وقوانين حقوق الانسان وتأكيد انطباقها على الأراضي المحتلة – قوة تأثير حركة المقاطعة وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات، لإنها تضع الشركات المتعاونة مع الإحتلال في موضع الاتهام أمام القانون الدولي. ومن أبرز النجاحات التي تحققت في هذا المجال ما جرى لشركتي (فيوليا) و (الستوم) والضربات التي تلقتها شركة (أهافا) والجهود الجارية لوضع علامات على بضائع المستوطنات في دول الاتحاد الإوروبي وتحريم دخولها، والضغوط لوقف كل أشكال التعاون العسكري مع إسرائيل،



وكذلك قرارات العديد من الكنائس، وصناديق الاستثمار النرويجية والدنماركية، وكذلك قرار البنك الإلماني (دويتشه) سحب استثماراته من البنوك الإسرائيلية لأن لها فروعاً في المستوطنات.

ويقدر الخبراء الاقتصاديون خسائر إسرائيل نتيجة حركة المقاطعة المحلية والدولية بحوالي (١٥) مليار دولار في عام ٢٠١٥. وقد كان للمقاطعة تأثير هام في إنخفاض النمو الاقتصادي السنوي الإسرائيلي. وفي انخفاض الاستثمار الإجنبي في الاقتصاد الإسرائيلي بنسبة (٤٦٪).

وتمثل الهجمة الهستيرية للحكومة الاسرائيلية ضد حركات المقاطعة دليلاً على قوة تأثير هذه الحركات، ومحاولة لإجهاضها في نفس الوقت. ولا بد هنا من تعرية الادعاءات الإسرائيلية التي تصف المقاطعة بأنها حركة إرهابية ولا سامية، ويتشارك في ذلك ليس فقط حزبا (الليكود والعمل) بل كل الإحزاب الصهيونية – حتى مدعية اليسارية منه – وهذا دليل على نفاقها. إن حركة المقاطعة (BDS) حركة إنسانية نبيلة غير عنيفة، ولكنها مبدئية في رفضها للظلم والعدوان والاحتلال وتهجير الشعب الفلسطيني.

ولا يجب الخوف من الدعاية الإسرائيلية، بل لا بد من تعريتها وتوضيح مقاصدها، وأن نشرح للعالم في نفس الوقت مغزى حركة المقاطعة باعتبارها نضالاً ليس فقط لتحرير الفلسطينيين من نظام الاضطهاد والاحتلال والتمييز العنصري بل ولتحرير الاسرائيليين انفسهم من هذا النظام الاستعماري العقيم.

ومن المهم لحركة المقاطعة كي تكون أشد تأثيراً وأوسع انتشاراً، أن تنوع نشاطاتها وأشكالها، وأن تتسم بالمرونة الخلاقة، وتتجنب أي شكل من الانغلاق أو الانعزالية أو الجمود والدوغماتية.

فقوتها تكمن في انفتاحها وتنوعها، وأنها ملك لكل المتضامنين في العالم وليست حكراً على أحد، وفي كونها حركة شعبية تعمل على مستوى الشعوب وليست ذات طابع رسمي يسهل اجتثاثها، وأن تمزج بنجاح بين قدرتها على أن تكون منارة فكرية ومحفزاً لحركة التضامن الدولي دون أن تحصر هذه الحركة في قوالب جامدة.

وأخيراً فان نجاح النضال الوطني الفلسطيني يتطلب تفعيل طاقات مكوناته الثلاثة، وانسجامها معاً بما في ذلك الشعب الفلسطيني في الداخل (أراضي ١٩٤٨) ومواقع اللجوء والجاليات في الخارج وفي الأراضي المحتلة.

وتقدم حركة المقاطعة آلية مادية مؤثرة لتفعيل طاقات الفلسطينيين في كل بلدان العالم واتاحة الفرصة لهم للمساهمة في نضال شعبهم، كما انها تقدم للمتضامنين الدوليين وسيلة لترجمة تضامنهم الى قوة مادية ملموسة تساهم في اضعاف اسرائيل و تغيير ميزان القوى لصالح الشعب الفلسطيني.

وتوفر حركة المقاطعة وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات ميداناً ملائماً لتفعيل التكامل بين هذه الطاقات وخاصة للمقيمين في الخارج، غير ان نجاح التفاعل السليم بين المقاومة الشعبية على الإرض وحركة (BDS) والتضامن الدولي، يتطلب اتخاذ عدد من القرارات الواضحة لدعمها، ومن أبرزها:

١) تبني ودعم حركة المقاطعة وفرض العقوبات وسحب الاستثمارات (BDS) من دولة الاحتلال الإسرائيلي وتشجيع الانضواء الشعبي فيها في كل بلدان العالم، وخاصة من الجاليات الفلسطينية، واعتبارها أحد أهم أشكال المقاومة الشعبية الفلسطينية.

٢) تبني ودعم وتوسيع حركة المقاطعة للبضائع الإسرائيلية التي لها بدائل فلسطينية وعربية ودولية في جميع الإراضي الفلسطينية المحتلة.

٣) مطالبة كافة الدول العربية والإسلامية بقطع علاقاتها مع دولة الاحتلال الإسرائيلي وتحريم دخول منتجاتها الى دولهم.

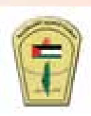
٤) الضغط من أجل نشر أسماء كافة الشركات المتورطة في العمل داخل المستوطنات الاستعمارية الإسرائيلية وشن حملة عربية ودولية لمقاطعتها.

٥) إسناد الجهود الرامية الى إقرار تشريعات في برلمانات الدول المختلفة تحرم دخول المنتجات التي يتم تصنيعها من الشركات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٦) تعرية ومقاومة الحملات الإسرائيلية ضد حركة BDS وإسناد حركة المقاطعة في وجه هذه الحملات كي تواصل وتوسع أنشطتها.

٧) مقاومة وتعرية كل أنشطة التطبيع مع دولة الاحتلال الإسرائيلية ومؤسساتها.

٨) اشتراط اللقاءات مع الإطراف والهيئات الإسرائيلية بإقرارها للإنهاء الكامل للاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك عن مدينة القدس، وبتأييدها لحقوق الشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته الحرة المستقلة.



خلفيات وأسباب انسحاب أمريكا وإسرائيل من اليونسكو

د. كمـال قبـعة - أستاذ القانون الدولي

أعلنت الولايات المتحدة بتاريخ ١٢ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٧، أنها انسحبت من منظمة التربية والثقافة والعلوم اليونسكو، متهمة هذه المؤسسة بأنها «معادية لإسرائيل». وقالت الناطقة باسم وزارة الخارجية الأميركية أن الولايات المتحدة ستشكل بعثة بصفة مراقب، لتحل محل بعثتها في الوكالة التي تتخذ من فرنسا مقرا لها. وأضافت المتحدثة إن «القرار لم يتخذ بسهولة، وهو يسلط الضوء على مخاوف الولايات المتحدة من تزايد ديون اليونسكو وضرورة إجراء إصلاحات جذرية في المنظمة، ومن استمرار الانحياز ضد إسرائيل فيها». ويشكل الانسحاب الأمريكي من منظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، تحيزا فاضحا للاحتلال الإسرائيلي، ويطلق يد إسرائيل للتغول على الأرض والتراث والآثار الفلسطينية، والاستمرار في محاولة تزوير طابع وهوية الأرض الفلسطينية.

وكانت أمريكا قد إنسحبت من منظمة اليونسكو في عام ١٩٨٤، بسبب ما وصفته الخارجية الأمريكية بتعارض بين اهداف المنظمة والسياسة الخارجية الأمريكية، وعادت أمريكا إلى عضوية منظمة اليونسكو عام ٢٠٠٣. وتبعتها بريطانيا بالانسحاب في عام ١٩٨٠ لكن بريطانيا عادت للمنظمة في عام ١٩٩٧. والحقيقة أن قرار الإنسحاب هذا كان بسبب احساس الامريكيين، بعدم سيطرتهم وفرض الهيمنة عليها او اجبارها على مسايرة سياساتها. يومها قالت السيدة جين كيركباتريك، السفيرة الامريكية لدى الامم المتحدة آنذاك : «الدول التي تتمتع بالتصويت لا تدفع، والدول التي لا تدفع تتمتع بالتصويت". وكادت واشنطن تنسحب مرة اخرى في ٢٠١١ عندما اوقفت الدعم المالي لليونيسكو بعد اقرار المنظمة العضوية الكاملة لدولة فلسطين.

عداء وضغط بعد عضوية فلسطين

نجحت دولة فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة، في المنظمة الدولية للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) التابعة للأمم المتحدة، لتصبح الدولة رقم ١٩٥ فيها ،بأغلبية ١٠٧ أصوات ومعارضة ١٤ دولة من ضمنهم أمريكا وامتناع ٥٢ عن التصويت، بباريس بتاريخ ٣١ تشرين الأول/ اكتوبر٢٠١١، على الرغم من التهديدات الأمريكية بقطع المساعدات عن اليونسكو والتي تعادل ٨٠ مليون دولار سنويا، أي ما نسبته ٢٢٪ من موازنتها، بإدعاء الإدارة الأمريكية أن قوانين أمريكية قديمة صدرت أوائل التسعينات، تحظر تمويل أي وكالة أو منظمة متخصصة في الأمم المتحدة تقبل فلسطين كدولة كاملة العضوية فيها. وقد أعلنت الولايات المتحدة بعد القرار أنها أوقفت تمويل منظمة اليونسيكو، بعد أن حصلت فلسطين على عضوية كاملة في هذه المنظمة التابعة للأمم المتحدة. وكانت الولايات المتحدة قد انسحبت من اليونسكو وقاطعتها على مدى عشرين عاماً من عام ١٩٨٤-٢٠٠٣ احتجاجاً على ما إدعته بشأن سوء إدارتها وعقيدتها، علماً أن السبب الحقيقي كان يعود إلى موقف اليونسكو من دولة إسرائيل المارقة عن ميثاقها وقراراتها المتعاقبة. وعادت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ لتشارك بفاعلية في برامج الوكالة، وترى فيها وسيلة لنشر بعض قيمها الغربية بدون أن تكون في الواجهة.

والحقيقة أن الإدارات الأمريكية جميعها، تخضع لاشتراطات ومطالب اللوبي اليهودي في أمريكا « الإيباك»، وعلى حد تعبير السناتور الأمريكي بول فندلي في كتابه «من يجرؤ على الكلام»، «فإن جميع قرارات الإدارات الأمريكية المتعلقة بالشرق الأوسط وبالقضية الفلسطينية -سواءً كانت هذه الإدارات جمهورية أو ديمقراطية - تمر من خرم إبرة اللوبي الصهيوني». والانسحاب الأميركي من اليونيسكو، ينسجم مع سياسة الرئيس الأمريكي ترامب الذي لديه موقف معاد من المنظمات الدولية بشكل عام، ويأتي في سياق انسحاباتها المتتالية من اتفاقية باريس للمناخ التي وقعت عليها ١٨٧ دولة، والانسحاب من اتفاقية الشراكة التجارية عبر المحيط الهادي، ومع تجميد العمل الأميركي بالاتفاق النووي الإيراني ٥+١، ومع التراجع عن اتفاق التقارب الأميركي الكوبي وغيرها. وأمريكا منذ دخول فلسطين إلى منظمة اليونسكو، جمدت عضويتها؛ وتوقفت عند دفع نصيبها، مما أحدث عجزاً في ميزانية المنظمة ٥٠ مليون دولار. وتوقّفت الولايات المتحدة عن تمويل «اليونسكو» بعد أن صوتت لصالح إدراج فلسطين كعضو بها في ٣١ تشرين الأول ٢٠١١، لكن وزارة خارجيتها احتفظت بمكتب لها في مقر المنظمة. ويأتي هذا التصرف في سياق تبني مواقف إسرائيل وحمايتها بعد رفضها لكافة قرارات المنظمات الدولية، كما جرى في القرار الأخير رقم ٢٣٣٤، الصادر عن مجلس الأمن، حول عدم شرعية الاستيطان، ورعاية التعنت الإسرائيلي بالانحياز الأمريكي السافر له.ويأتي انسحاب امريكا في إطار دفاعها المستميت عن اسرائيل، وفي ظل تبني المنظمة قرارات لصالح فلسطين، ورفض الضغوطات والتدخل الامريكي من اجل تمكين سيطرة الاحتلال على مناطق في التراث العالمي وخاصة في فلسطين.

وكانت الولايات المتحدة ذكرت في تموز ٢٠١٧ أنها تراجع علاقاتها مع اليونسكو. وقد أتى القرار الامريكي الاخير بالانسحاب بعد صدور قرارين عن اليونسكو، حول وقف سياسات تهويد مدينة القدس وتغيير معالمها التاريخية، واعتبار التراث التاريخي بمدينة الخليل معرضا للتدمير على ايدي الاسرائيليين. وفي تموز/يوليو ٢٠١٧ اعلنت المنظمة إدراج المدينة القديمة والمسجد الإبراهيمي في الخليل الفلسطينية بالضفة الغربية المحتلة ضمن قائمة مواقع التراث العالمي برغم الاعتراض على القرار من السلطات الاسرائيلية.



اليونسكو وفية لميثاقها وإنجاز أهدافها

إعتمد الميثاق التأسيسي لليونسكو في لندن في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٥ وتم تعديله عدة مرات. وهي تتألف اليوم من ١٩٤ دولة عضوا، وبدخول فلسطين أصبحت الدولة ١٩٥ في المنظمة. وجاء في الديباجة أن الميثاق يسعى إلى " نشر الثقافة وتنشئة الناس جميعا على مبادىء العدالة والحرية والسلام"، وكذلك إلى " تعاون أمم العالم في ميادين التربية والعلم والثقافة، الى بلوغ أهداف السلم الدولي، وتحقيق المصالح المشترك للجنس البشري" . وأبرزت المادة الأولى من الميثاق أهداف المنظمة ومهامها وأبرزها:

١. صون السلم والأمن بالعمل، عن طريق التربية والعلم والثقافة، على توثيق عرى التعاون بين الأمم، لضمان الاحترام الشامل للعدالة والقانون وحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس كافة دون تمييز

٢. حفظ المعرفة وعلى تقدمها وانتشارها: بالسهر على صون وحماية التراث العالمي من الكتب والأعمال الفنية، وغيرها من الآثار التي لها أهميتها التاريخية أو العلمية؛

واستناداً إلى ذلك، أطلقت اليونسكو برنامج مواقع التراث العالمية،تطبيقاً لإتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي التي تبناها المؤتمر العام لليونسكو يوم ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٧٢. وتتألف قائمة التراث العالمي -وفق ما أورده موقع اليونسكو على شبكة الإنترنت- مما مجموعه ٨٧٨ من الممتلكات، منها ٦٧٩ ممتلكا ثقافيا، و١٧٤ طبيعيا، و٢٥ مختلطا، والمجموع موزّع في الدول الأعضاء.وتسعى اليونسكو من خلال هذا البرنامج تشجيع تعيين وحماية والحفاظ على التراث الثقافي والطبيعي، في جميع أنحاء العالم كونه ذو قيمة كبيرة للبشرية. ولا يتوقف التراث الثقافي عند المعالم ومجموعات القطع فقط، بل يشمل جل التقاليد وأساليب المعيشة الموروثة من أسلافنا والمنقولة إلى أبنائنا كالتقاليد الشفوية وفنون الأداء، والممارسات الاجتماعية، والشعائر والمناسبات الاحتفالية، والمعارف والممارسات المتعلقة بالطبيعة والكون، والمعرفة والمهارات اللازمة لإنتاج الحرف التقليدية. والتراث الثقافي مورد غير متجدد، ولذا فإن فقدانه يعني فقدان للأبد، الأمر الذي يوجب حمايته عن طريق التوعية، وإنفاذ الصكوك القانونية، ونشر المعرفة والقيم، ووضع وثائق وقوائم الجرد، وتحسين بناء القدرات على المستويات المحلية، من أجل إنشاء وسائل تتمتع بالدعم الذاتي لإدارة وحماية وتعزيز الثقافة والتراث. وتراث الأمم ركيزة أساسية من ركائز هويتها الثقافية، وعنوان اعتزازها بذاتيتها الحضارية في تاريخها وحاضرها.وإنسجاماً مع هذا التوجه العالمي جاء ميثاق الوحدة الثقافية العربية الذي تم التوافق العربي عليه ببغداد في ٢٩ فبراير/شباط ١٩٦٤، وبموجبه تقرر إنشاء المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم التي تأسست عام ١٩٧٠، وأقرّ في مادته الخامسة عشرة، أن تتعاون الدول العربية فيما بينها على إحياء التراث العربي —الفكري والفني— والمحافظة عليه، ونشره وتيسيره للطالبين بمختلف الوسائل، وعلى ترجمة روائعه إلى اللغات الحية، وهو ما أكده دستور المنظمة العربية وتبلور في عملها الثقافي منذ إنشائها.

ولعل من الملاحظ، أن اليونيسكو تحترم منظومة عملها وميثاقها والاتفاقيات الدولية التي ترعاها وتقوم بتنفيذ قواعدها وأحكامها، ولا ينقصها غير إيجاد آلية لتنفيذها ومعاقبة الدولة المنتهكة لها، خاصة وأن ميثاقها التأسيسي يساوي بين كافة الدول الأعضاء ويخلو من حق النقض/ الفيتو. ولعل إسرائيل هي الدولة المارقة على مبادئ وأهداف ميثاق اليونسكو، والعاصية لقراراتها على مدى أكثر من نصف قرن من الزمن، برعاية وحماية من قبل الإدارات الأمريكية المتعاقبة وكذلك من بعض الدول الأوروبية. وإسرائيل التي تعرف جيدا أنها احتلت وطنا لا تراث لها فيه، وتعمل جاهدة على تزوير آثاره وتاريخه وإنكار وجود شعبه، اعتبرت اليونسكو عدوّها اللدود الذي يساهم في كشف اغتصابها لوطن لا تربطها به علاقات تراثية، ويرفض احتلالها، ويفضح ممارساتها العنصرية ومحاولاتها لطمس تراث الشعب الفلسطيني وتزوير وانتحال تاريخه.

وتستند اليونسكو إلى الإتفاقيات التي ترعى تنفيذها، وكذلك الاتفاقيات الدولية الناظمة للقانون الدولي وخاصة الإنساني، فالفقرة ب من المادة السادسة من ميثاق محكمة نورمبرغ، نصت على أن " الاعتداءات على الآثار والمباني التاريخية من دون سبب تعد جريمة حرب" . كما أن معاهدة لاهاي بشأن حماية الممتلكات الثقافية والدينية لعام ١٩٥٤، تلزم أي دولة احتلال بالحفاظ على تلك الممتلكات، وتعتبر الاعتداء عليها جريمة حرب أيضاً. ويخضع التراث الثقافي والحضاري في فلسطين للعديد من المبادئ والقواعد القانونية الدولية، والتي تشكل بمجملها الإطار القانوني الدولي لحمايتها وصونها وردع من ينتهكها. فالاتفاق الدولي الخاص بحماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام ١٩٧٢، وقواعد وأحكام اتفاقية لاهاي لعام ١٨٩٩، و١٩٠٧، وأحكام اتفاقية جنيف الرابعة في آب/ أغسطس ١٩٤٩، والبروتوكولات المضافة لها عام ١٩٧٧، إضافةً إلى معاهدة لاهاي لحماية الممتلكات الثقافية أثناء النزاعات المسلحة لعام ١٩٥٤، تنطبق بكاملها على التراث الثقافي والحضاري في فلسطين، وشكل سياجاً حامياً من الممارسات العنصرية الإسرائيلية ومحاولاتها لطمس تراث الشعب الفلسطيني وتزوير وانتحال تاريخه.وقد نصت المادة ٢٧ (٤) من الملحق الرابع من اتفاق لاهاي ١٩٠٧، على وجوب أن تتخذ القوات العسكرية في حال حصارها «كل الوسائل لعدم المساس بالمباني المعدة للمعابد وللفنون والعلوم والأعمال الخيرية والآثار التاريخية». كما حظرت المادة ٢٢ من الاتفاق ذاته «ارتكاب أية أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية، أو الأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي أو الروحي للشعوب». ونصت المادة ٥٦ من اتفاق لاهاي ١٩٥٤ على تحريم «حجز أو تخريب المنشآت المخصصة للعبادة [... \ والمباني التاريخية». كما نصت المادة ٥٣ من البروتوكول الإضافي الأول والمادة ١٦ من البروتوكول الإضافي الثاني، لاتفاقية جنيف الرابعة ١٩٤٩، على " حظر ارتكاب أي أعمال عدائية موجهة ضد الآثار التاريخية أو الأعمال الفنية وأماكن العبادة التي تشكل التراث الثقافي والروحي للشعب" .



سجل مشّرف من القرارات تنفي الرواية الإسرائيلية المُدعاة

تقوم إسرائيل منذ بداية الإحتلال بمحاولات محمومة من التنقيب عن الآثار، التي تدعي أن الهيكل مكان المسجد الاقصى، وقدس الاقداس مكان قبة الصخرة، والمدينة القديمة هي الحوض المقدس. وقد قامت بذلك بشتى الطرق بما فيها حفر الأنفاق. وقد أثبتت تلك الحفريات المتواصلة أسفل البلدة القديمة من المدينة المحتلة واساسات المسجد المبارك، أن لا وجود لها وزيف تلك الإدعاءات؛ ولذا شرعت إسرائيل من خلال سلطة الآثار والعديد من المنظمات الصهيونية ذات الصلة،بعمليات سرقة للتاريخ وتزوير للآثار، وتهويد لباطن الأرض، لتزييف وطمس حقيقة المعالم الأثرية الإسلامية والمسيحية وانتحالها. وباعتبار أن حماية وصون تلك الآثار الثقافية والحضارية قد أنيطت عالمياً باليونسكو، وأن تلك الحفريات والتنقيب والأنفاق تنتهك ما تقدم تبيانه من مبادئ وقواعد وأحكام قانونية دولية، فقد تصدت اليونسكو باكراً للسياسة والإجراءات بل والتشريعات التي قامت بها إسرائيل.

وقد كان أول قرار أصدرته «اليونيسكو»عام ١٩٥٦، ويدعو إسرائيل إلى اتخاذ جميع التدابير من أجل حماية الممتلكات الثقافية في القدس الغربية المحتلة عام ١٩٤٨. وفي العام ١٩٦٨، صدر قرار دعا الدولة المحتلة للقدس الشرقية الامتناع عن إجراء أي حفريات في المدينة أو نقل للممتلكات الثقافية أو تغيير معالم المدينة أو ميزاتها الثقافية. وفي العام ١٩٧٤ صدر قرار يدعو الدول الأعضاء في اليونسكو، إلى الامتناع عن تقديم أي عون ثقافي وعلمي لإسرائيل، بسبب انتهاكاتها الثقافية والعلمية في مدينة القدس. وفي العام ١٩٧٨ صدر قرار إدانة إسرائيل لتغييرها معالم القدس التاريخية والثقافية وتهويدها. وفي عام ٢٠٠٣ صدر قرار يكلف بعثة فنية للقدس لتقييم وضع البلدة القديمة، على خلفية الإجراءات والحفريات الإسرائيلية. وصدرت مجموعة قرارات في عامي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦، تم بموجبها وضع القدس وأسوارها كقيمة استثنائية على لائحة التراث العالمي المهدد بالخطر، وأشارت إلى العقبات التي تضعها الدولة المحتلة التي حالت دون صون التراث الثقافي.

وفي عام ٢٠١٠، اعتمد المجلس التنفيذي لليونسكو قرارا بشأن الحرم الإبراهيمي في الخليل ومسجد بلال بن رباح في بيت لحم، وذلك بأغلبية ٤٤ صوتا مع وصوت واحد ضده و١٢ صوتا امتناعاً. وفي حزيران ٢٠١٢، أدرجت اليونسكو كنيسة المهد في بيت لحم ضمن التراث العالمي، بموجب اجراء طوارئ أثار استنكارا شديدا من إسرائيل. وباتت بيت لحم الموقع الفلسطيني الأول المدرج على قائمة التراث العالمي للمنظمة. وأعربت الولايات المتحدة "عن خيبة أمل عميقة."

وصادقت لجنة التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو في يونيو/حزيران ٢٠١٤ على قرار طالب إسرائيل بالوقف الفوري لكل حفرياتها غير القانونية، وانتهاكاتها ضد تراث البلدة القديمة بالقدس المحتلة. جاء ذلك في دورة اللجنة ٣٨ التي انعقدت بالعاصمة القطرية. وندد القرار بما وصفه بالاقتحامات الاستفزازية التي يقوم بها يهود متطرفون بحق المسجد الأقصى. وطالبت اللجنة إسرائيل باحترام الوضع الراهن في المسجد الأقصى الذي طالما حافظ على المسجد كونه مكان عبادة إسلاميا على وجه الحصر، وموقع تراث ثقافي عالمي.

وأدان قرار تقدمت به المجموعة العربية في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٥ بشدة القمع الذي قامت به قوات الاحتلال بالقدس، وإخفاق إسرائيل في حماية المواقع الأثرية وفي وقف الحفريات المستمرة والأشغال شرقي المدينة خاصة في البلدة القديمة ومحيطها. كما انتقد الممارسات الإسرائيلية في الحرم الشريف، ودعا إلى المسارعة



في إعادة إعمار المدارس والجامعات والمواقع التراثية الثقافية والمؤسسات الثقافية والمراكز الإعلامية وأماكن العبادة التي دمرت أو تضررت بسبب الحروب المتتالية في قطاع غزة.

وفي أبريل/نيسان ٢٠١٦ تبنت اليونسكو قرارا يدين «الاعتداءات والإجراءات الإسرائيلية غير القانونية» ضد حرية العبادة ودخول المسلمين إلى المسجد الأقصى.وتبنت أيضاًيوم ١٨ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٦ قرارا ينفي وجود ارتباط ديني لليهود بالمسجد الأقصى وحائط البراق، ويعتبرهما تراثا إسلاميا خالصا.وينص القرار على كون القدس مدينة ذات أهمية خاصة للديانات الثلاث، إلا أن القيمة الأبرز في القرار ارتبطت بالجزئية الخاصة بالمسجد الأقصى ومحيطه، لا سيما حائط البراق وباب المغاربة،إذ اعتبره القرار إرثا خالصا للمسلمين، وتجاهل مزاعم ارتباطه باليهود. وقد أشار القرار للأقصى بتسميته الإسلامية كالأقصى/الحرم الشريف)، وتجاهل التسمية الإسرائيلية على الرغم من كونها المعتمدة في غالبية المراجع الأكاديمية والصحافية الغربية، وفي ذلك تأكيد على قرار اليونسكو الصادر في نيسان/أبريل ٢٠١٦. وقد أضاف القرار الجديد اعتماد التسمية الإسلامية لـ "حائط البراق/الحائط الجنوبي للأقصى"، متجاهلا تسمية "حائط المبكى».وقد أدان القرار الممارسات الإسرائيلية داخل الأقصى وفي محيطه، بما في ذلك موافقة حكومة نتنياهو على مشاريع المصعد و"التلفريك" ومركز الزوار في البلدة القديمة. وجاء في نص قرار اليونسكو بشأن المسجد الأقصى الذي تضمن ١٦ بندا ما يلي:

١. أكد أن المسجد الأقصى من "المقدسات الإسلامية الخالصة" وأنه لا علاقة لليهود به.
٢. يطالب إسرائيل بإتاحة العودة إلى الوضع التاريخي الذي كان قائما حتى سبتمبر/أيلول ٢٠٠٠، إذ كانت دائرة الأوقاف الإسلامية الأردنية السلطة الوحيدة المشرفة على شؤون المسجد.
٣. يعتبر قرار اليونسكو أن تلة باب المغاربة هو جزء لا يتجزأ من المسجد الأقصى، ويرفض الإجراءات الإسرائيلية الأحادية الجانب.
٤. يدين الاعتداءات الإسرائيلية المتزايدة والتدابير غير القانونية التي يتعرض لها العاملون في دائرة الأوقاف الإسلامية والتي تحد من تمتع المسلمين بحرية العبادة، ومن إمكانية وصولهم إلى المسجد الأقصى.
٥. يستنكر قرار اليونسكو بشدة الاقتحام المتواصل للمسجد الأقصى من قبل "متطرفي اليمين الإسرائيلي والقوات النظامية الإسرائيلية".
٦. ينتقد طريقة إدارة إسرائيل للأماكن الدينية في القدس، ويشير إلى أن القدس تعد مدينة مقدسة للمسلمين والمسيحيين واليهود.
٧. قررت اليونسكو إرسال لجنة تحقيق لتقصي الحقائق حول مساس إسرائيل بالأماكن المقدسة للمسلمين في مدينة القدس المحتلة.

وتبنت لجنة التراث العالمي في ختام أعمال اللجنة في دورتها ٤١ في مدينة كراكوفا ببولندا، بتاريخ الخامس من تموز ٢٠١٧، قرارا بعنوان "بلدة القدس وأسوارها"، يرفض سيادة إسرائيل على القدس بوصفها مدينة فلسطينية محتلة، ونددت بأعمال الحفر التي تقوم بها سلطات الاحتلال، والتي يستهدف جانب منها المسجد الأقصى. واعتمد القرار ١٢ قرارا سابقا للمجلس التنفيذي لليونسكو وسبعة قرارات للجنة نفسها. وطالب القرار السلطات الإسرائيلية بالوقف الفوري لجميع أعمال الحفريات غير القانونية، بوصفها تدخلات صارخة ضد تراث القدس والأماكن المقدسة، وأكد بطلان الانتهاكات والنصوص القانونية التي بنيت عليها، باعتبار أن جميع هذه الإجراءات باطلة ولاغية، وأن إسرائيل مطالَبة بإلغائها وملزمة بالتراجع عنها، حسب قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة، وخصوصاً قرار مجلس الأمن الأخير ٢٣٣٤ لعام ٢٠١٦.كما أدان القرار بشدة الحفريات تحت القدس والمقدسات، وطالبها بالوقف الفوري لجميع أعمال الحفريات غير القانونية، باعتبارها تدخلات صارخة ضد تراث القدس والأماكن المقدسة. وأدان بشدة اقتحامات المتطرفين وقوات الاحتلال وتدنيس قداسة المسجد الأقصى، باعتباره مكان عبادة للمسلمين فقط، وأن إدارته من حق الأوقاف الإسلامية الأردنية، حسب تعريف الوضع التاريخي القائم منذ قبل احتلال عام ١٩٦٧.

ونجحت دولة فلسطين في تسجيل مدينة الخليل التي تعتبر واحدة من أقدم المدن العريقة التي مازالت مأهولة في العالم، ويمتد تاريخها إلى أكثر من ٦٠٠٠عام، وكذلك الحرم الابراهيمي الشريف على لائحة التراث العالمي التابعة لمنظمة اليونسكو العالمية، باعتبارها «منطقة محمية» وبصفتها موقع «يتمتع بقيمة عالمية استثنائية»، خلال الدورة الواحدة والاربعين التي عقدت بتاريخ السابع من تموز ٢٠١٧ في مدينة كاراكوف البولندية. وبذلك أصبحت البلدة القديمة في الخليل، رابع ممتلك ثقافي فلسطيني على لائحة التراث العالمي بعد القدس (البلدة العتيقة وأسوارها) وبيت لحم (مكان ولادة السيد المسيح: كنيسة المهد ومسار الحجاج) وبتير (فلسطين أرض العنب والزيتون: المشهد الثقافي لجنوب القدس).

واعتمد المجلس التنفيذي لليونسكو" في ١٨ أكتوبر ٢٠١٧، قرار "فلسطين المحتلة" الذي نص على "وجوب التزام إسرائيل بصون سلامة المسجد الأقصى/الحرم الشريف وأصالته وتراثه الثقافي وفقاً للوضع التاريخي الذي كان قائماً، بوصفه موقعاً إسلامياً مقدساً مخصصاً للعبادة". وأشار القرار في ١٩ موضعا إلى المسجد الأقصى باسمه بالإضافة إلى تسمية "الحرم الشريف"، دون استخدام مصطلح "جبل الهيكل"، وهو الاسم الذي تطلقه إسرائيل على موقع المسجد الأقصى.

وصادقت "اليونسكو" في المؤتمر العام لها من خلال لجنة التربية، بتاريخ الثالث من تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠١٧ على قرار يقضي بمتابعة دعمها لقطاع التعليم في فلسطين، والاستمرار في مواجهة الإجراءات والعقبات التي يضعها الاحتلال أمام المؤسسات التربوية والثقافية، واتخاذ إجراءات حاسمة لحماية تلك المؤسسات.



علماً أن معركة شرسة استمرت على مدار يومين؛ حاول ممثل الاحتلال فيها تخريب الأجواء والتلاعب لإضاعة الوقت، ومحاولة تأجيل النظر في هذا القرار، وتعطيل إقراره؛ إلا أن أصدقاء فلسطين وقفوا بالمرصاد ضد نوايا الاحتلال وصمدوا انتصارا لفلسطين، حيث تم التصويت ثلاث مرات لتعطيل القرار إلا أن التصويت في كل مرة كان لصالح فلسطين بشكل حاسم، وتم اعتماد القرار دون تعديل.» فيما لم يتجاوز عدد المعارضين للقرار في كل مراحل التصويت؛ الـ ٦ دول.

نحو المزيد من الإنجازات

ستساهم هذه الانجازات في توفير أشكال متعددة من الحماية الدولية لهذا الارث الفلسطيني ذي الطابع الاستثنائي العالمي، وسيتحمل المجتمع الدولي مسؤوليته في الحد من تلك الانتهاكات الاسرائيلية التي تعيث به تهويداً وانتحالاً وأسرلة تارة وتدميراً وطمساً تارة أخرى. وقد أدرك العالم طبيعة السياسة والإجراءات الإسرائيلية تجاه التراث الثقافي والحضاري الفلسطيني، التي استمرت في طمس الهوية الفلسطينية وتزوير تاريخها ومعالمها، ليتم اجبارها على الالتزام بالقوانين الدولية التي تتعلق بإنهاء الاحتلال والحفاظ على الموروث الثقافي والحضاري. ولعل من الهلوسة والصلف أن تعلق إسرائيل بأن قرارات اليونسكو التي تستند إلى ميثاقها التأسيسي والإتفاقيات الراعية لها، بأنها «لاسامية » ومعادية بل وصفت أحد تلك القرارات بأنه «سخيف وينفي التاريخ اليهودي للمدينة» !؟ ووصفت الإدارة الأمريكية قرار اعلان البلدة القديمة في الخليل «منطقة محمية» للتراث العالمي بأنه «إهانة للتاريخ»!؟. وأثنى نتنياهو على الخطوة الأمريكية بالقول « ان القرار الأمريكي شجاع وأخلاقي لأن المنظمة أصبحت مسرح عبث، وبدلا من الحفاظ على التاريخ فإنها تقوم بتشويهه». ورحب سفير اسرائيل لدى الامم المتحدة داني دانون، بقرار الولايات المتحدة الانسحاب، بعد اتهامها لهذه المؤسسة بأنها معادية لإسرائيل، بقوله: «بدأنا عهدا جديدا في الأمم المتحدة. هناك ثمن يجب دفعه مقابل التمييز ضد إسرائيل». وكانت» نيكي هايلي" المندوبة الأميركية في الأمم المتحدة دشنت التحول في الموقف الأميركي بموقف لا يليق بدبلوماسية بالقول بأن "زمن التقريع بإسرائيل ولى، وأنا ارتدي حذاء ذا كعب عال ليس من باب الموضة، بل لأضرب به مجدداً في كل مرة يحدث فيها شيء خاطئ ضد إسرائيل"!؟ وقد أثبتت اليونسكو بأنها لا تخشى امتناع الولايات المتحدة عن دفع ما يترتب عليها من أموال، وأنها قادرة بأعضائها على مقاومة ورفض التهديد والوعيد والضغوط الأمريكية، مما جعل المرأة صاحبة ال " حذاء ذا كعب عال" تبدو حافية القدمين!!

وتعود الهلوسة وردة الفعل الصاخبة والحاقدة الإسرائيلية وكذلك الأمريكية على قرارات اليونسكو بشأن فلسطين، كون تلك القرارات تصيب اسرائيل في مقتلها بنقضهاللرواية الصهيونية المنشئة لها، والتي لطالما سوقتها وروجتها واعتمدتها سنداً لأطروحاتها وأسانيدها الميثولوجية، التي انهارت بفعل الأبحاث والمكتشفات الأثرية؛ إذ إن نفي الارتباط بين اليهود والأقصى وتفكيك أسطورة «جبل المعبد»، يعني مزيدا من التشكيك بهذه الرواية ومفرزاتها بعد أن كانت الرواية الوحيدة المسموعة في العالم. وتشكل قرارات اليونسكو التي أجزناها أحد المكتسبات لتشكيل رواية فلسطينية صلبة ومتماسكة للصراع مع إسرائيل، إلى جانب تفكيك الرواية الإسرائيلية التي قامت على جملة من الأكاذيب القابلة للنقض والتكذيب.

وبتوقيع ومصادقة فلسطين بتاريخ الثامن من كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١١ على اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي لعام ١٩٧٢، أصبح بإمكان دولة فلسطين ممارسه حقها كأي دولة، في تسجيل أماكن التراث والأماكن الطبيعية التي تصلح أن تكون جزءاً من التراث العالمي، ومكاناً عالميا ذا قيمة عالمية وإنسانية؛ حيث يوجد قرابة ٨٩٠ موقعا ثقافيا وطبيعيا مسجلاً في قائمة التراث العالمي. وهناك ٢٠ موقعاً فلسطينياً تشكل اللائحة الأولية للمواقع التي يعمل على إضافتها إلى لائحة التراث العالمي، منها ٣ مواقع طبيعية في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. ويمكن لفلسطين أن تمضي قدماً في إنجاز المزيد من الاستحقاقات الواجبة والممكنة في اليونسكو، ويبدو أن ما يمكن إنجازه يتمثل بالتالي:

- تفعيل توصيات وقرارات سابقة صدرت عن اليونسكو لها علاقة بفلسطين، ووضع المناطق الأثرية الفلسطينية تحت حماية اليونسكو.
- ضرورة التوقيع والمصادقة على الاتفاقيات الدولية التي ترعاها اليونسكو، وخصوصا اتفاقية لاهاي الدولية لحماية التراث الثقافي أثناء النزاع المسلح لسنة ١٩٥٤ والبروتوكولات الملحقة بها وخاصة البروتوكول الثالث، والاتفاقية الدولية حول النقل والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية لسنة ١٩٧٠، والاتفاقية الدولية لحماية التراث الثقافي والطبيعي العالمي لسنة ١٩٧٢، والاتفاقية الدولية لحماية التراث الثقافي غير المادي لعام ٢٠٠٢ وغيرها.
- تقديم طلبات للاعتراف بمواقع في الأراضي الفلسطينية المحتلةضمن التراث العالمي للإنسانية، وتمهيد الطريق لانضمام ٥٢ مدينة فلسطينية لم تكن مدرجة على قائمة اليونسكو ليجري اعتمادها.
- العمل على استعادة الآثار التي تمت سرقتها ونقلها بشكل مخالف للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية بهذا الخصوص، بالتعاون مع اليونسكو عبر دوائرها المختلفة، ومطالبة إسرائيل بإرجاع ما سرقته من آثار وممتلكات حضارية وثقافية.
- التعاون بين المنظمتين العربية والإسلامية للعلوم والثقافة الأليكسووالإيسيسكو، للضغط على اليونسكو لتحقيق هذا الهدف بما يضمن وقف أعمال التخريب وحفر الأنفاق أسفل الأقصى، وتدنيس المقدسات الإسلامية بفلسطين وتغيير معالمها وانتحال ملكيتها وتهويدها.



فلسطين والمحكمة الجنائية الدولية

إعداد - المحامي خالد عياد
المستشار القانوني للمجلس الوطني الفلسطيني

حظيت الدولة الفلسطينية باهتمام ومركز وثقل قانوني وسياسي على مختلف اصعد المحلية والإقليمية والدولية، ويظهر ذلك من خلال قرارات الشرعية الدولية والمؤتمرات والقمم العربية، والاعتراف الدولي بها من قبل الدول والمنظمات الدولية والإقليمية، فقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار رقم ١٩/٦٧ بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٢، الذي قرر منح فلسطين صفة دولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، وبهذا قام القرار بترقية مرتبة فلسطين من كيان غير عضو إلى دولة غير عضو، وتتيح الصفة الجديدة لفلسطين إمكانية الانضمام لمنظمات دولية مثل المحكمة الجنائية الدولية.

أولا : أثر انضمام دولة فلسطين للمحكمة الجنائية الدولية

إن خطوة انضمام فلسطين إلى المعاهدات الدولية له فوائد كثيرة، في حال تم تطبيقها ومتابعتها، إذ يفترض أن يؤثر ذلك بشكل مباشر على الصراع الدائر مع الاحتلال "الإسرائيلي"، كاتفاقية لاهاي المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية لعام ١٩٠٧، واتفاقيات جنيف الأربعة لعام ١٩٤٩ والبروتوكول الإضافي الأول الملحق به لعام ١٩٧٧، فهذه الاتفاقيات تنص على حماية المدنيين وقت الحرب، وعلى أن أفراد الأجهزة الأمنية من حقهم مجابهة الاحتلال في حالة دخوله لإحدى المدن الفلسطينية، وأنهم يعدون معتقلين في حالة اعتقالهم يستفيدون من كافة أحكام الحماية، كما أن الانضمام لهذه المعاهدات سيؤهل السلطة الفلسطينية لتكون في موضع أفضل لمطالبة "إسرائيل" بالالتزام بتطبيق الاتفاقيات المتعلقة بالوضع القانوني للسجناء الفلسطينيين، ويفتح المجال أمام تدويل قضية المعتقلين وأمام حشد الدعم في وجه الانتهاكات "الإسرائيلية" لحقوق الإنسان.

وبعد الانضمام الفلسطيني، أصبح يمكن للمحكمة الجنائية أن تحاكم أي متهم بارتكاب جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية أو أمر بارتكابها، سواء ارتكبت الجريمة من قبل مسؤولين إسرائيليين أو فلسطينيين أو مسلحين أو أفراد عاديين، لكن إسرائيل ستكون المتضرر الأكبر من انضمام فلسطين للمحكمة كون إسرائيل هي المعتدية ترتكب مجازر وجرائم بشكل متكرر ومستمر.

أن هذه الاتفاقية ستتيح للمحكمة فتح قضايا حول جرائم خطيرة ارتكبت على الأراضي الفلسطينية. وسيكون بإمكان فلسطين مقاضاة مسؤولين إسرائيليين على كل الجرائم التي يرتكبونها ضد الفلسطينيين وهي بموجب القانون الدولي تشمل الاستيطان ومصادرة الأراضي والاعتقال وهدم المنازل في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧ بما فيها القدس.

إن تلك الخطوة تسمح ملاحقة الجيش والحكومة الإسرائيلية على جرائم الحرب والإبادة والجرائم ضد الإنسانية منذ الأول من حزيران ٢٠١٤، نظرا لأن الولاية الزمنية للمحكمة التي طلبتها السلطة الفلسطينية هي من حزيران ٢٠١٤، وهذه الخطوة تأتي كجزء من إستراتيجية تحاول خلق ديناميكية جديدة تغير من مسار الحركة الذي سمح لقوات المحتل الإسرائيلي بتدمير مساعي السلام من طرف واحد"، و"أن أساس أي حركة في المرحلة القادمة هو القانون الدولي كجزء من مرحلة فلسطينية جديدة وعصر جديد، حيث يعتبر انضمام فلسطين إلى محكمة الجنايات الدولية يحمل الكثير من الفرص والتحديات في الوقت نفسه، وفيه الكثير من الإيجابيات والسلبيات، وذلك على رغم اعتباره: "إنجازاً كبيراً وانتصاراً لدماء الشعب الفلسطيني تجاه محاكمة قادة الاحتلال السياسيين والعسكريين لارتكابهم مجازر حرب ضد المدنيين".

وأول التحديات التي تواجه الفلسطينيين إعداد الملفات لمحاكمة المسؤولين في سلطات الاحتلال الحربية الإسرائيلية على الجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، بطريقة علمية موثقة تسمح لمحكمة الجنايات بفتح تحقيقات بشأن هذه الجرائم.

وفور إعلان الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون قبول انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية ابتداء من الأول من نيسان (أبريل) ٢٠١٦، بدأ فريق قانوني فلسطيني الإعداد لرفع أولى الدعاوى الفلسطينية ضد مسؤولي سلطات الاحتلال الحربي الإسرائيلي أمام محكمة الجنايات الدولية، ومن أولى القضايا التي سترفع إلى المحكمة الاستيطان اليهودي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والحرب الأخيرة على غزة ٢٠١٤، إذ ينص ميثاق روما المؤسس لمحكمة الجنايات الدولية على أن قيام دولة الاحتلال بنقل سكانها إلى الإقليم المحتل يعتبر جريمة حرب، ويعتبر الميثاق أيضاً استهداف المدنيين الآمنين جريمة حرب.



ثانيا : الجرائم الإسرائيلية التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية

١- جرائم الإبادة الجماعية ضد الفلسطينيين

أشارت المادة السادسة من نظام روما لعام ١٩٩٨ إلى الركن المادي لهذه الجريمة الذي يتمثل في كل عمل من شأنه أن يؤدي إلى إبادة جماعة بشرية معينة إبادة كلية أو جزئية، وقد ذكرت هذه المادة بعض الأفعال التي يتحقق بها الركن المادي لجريمة الإبادة، هذا وتتميز جريمة الإبادة الجماعية بأنّها جريمة دولية بطبيعتها.

كما تجدر الإشارة إلى أن جريمة الإبادة الجماعية تتداخل في جوهرها مع الجرائم ضد الإنسانية سواء من حيث إسنادها إلى القواعد العرفية الدولية أو من حيث زمن ارتكابها، فهي ترتكب في زمن السلم كما ترتكب في زمن الحرب، لكن مع ذلك تختلف معها من حيث أنها تتميز بالصفة الجماعية للضّحايا، حيث تقع هذه الجريمة ضدّ مجموعة أفراد تنتمي لقومية معينة أو دين معين أو عرق محدّد، فإذا وقعت أفعال الإبادة ضدّ فرد أو ضدّ أفراد لا ينتمون لجماعة واحدة قومية أو أثنية أو عرقية أو دينية لا يشكّل ذلك جريمة إبادة.

وفي هذا الإطار، استعملت إسرائيل في تثبيت كيانها منذ بداية احتلالها لفلسطين وسيلة الإبادة الجماعية، حيث قامت بارتكاب المجازر الجماعية والحروب العدوانية وتدمير القرى والمدن واتباع سياسة التصفية الجسدية باحدث الطائرات والصواريخ.

٢- الجرائم ضد الإنسانية الممارسة بحق الشعب الفلسطيني

يقصد بالجرائم ضد الإنسانية تلك الأفعال الجسيمة التي ترتكب ضد السكان المدنيين ويكون ارتكابها في نطاق هجوم واسع النطاق ومنهجي، سواء تم اقترافها في إطار النزاع المسلح أم في وقت السلم، وقد حدد النظام الأساسي في المادة (٧) منه ١١ نوعا باعتبارها أفعالا ترقى إلى حد الجرائم ضد الإنسانية.

وبمطابقة ما ورد في المادة (٧) من نظام روما، نجد أنه قد عبر النظام الإسرائيلي عن طبيعته العدوانية بأكثر من صورة وأسلوب، وتفاوتت هذه الأساليب من حيث الحجم والنطاق والتأثير والنتائج؛ فقد لجأت إسرائيل إلى الحروب بمختلف أنماطها وأنواعها، كما لجأت إلى الاعتداءات الحدودية، وهذه الإجراءات قد تعددت ما بين الحصار والتجويع والقتل؛ ألا أنّ القتل العمد يعتبر من أشد هذه الإجراءات؛ لأنّه يستهدف الحق في الحياة بشكل مباشر، كما قامت بتنفيذ عمليات اغتيال على نطاق واسع ضد شخصيات عربية وفلسطينية، وارتكبت العديد من المذابح وتخصصت وتفننت في إيجاد عصابات إرهابية ارتكبت أبشع المذابح التي عرفتها البشرية.

ويعتبر التعذيب من الجرائم ضد الإنسانية استناداً لأحكام المادة (٨/و) من نظام روما، وأيضاً من جرائم الحرب استناداً للمادة (٨/٢/أ) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والتي اعتبرت من جرائم الحرب المخالفات الجسيمة لاتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩، ويعتبر ممارسة التعذيب بشكل واسع النطاق أو منظم جريمة ضد الإنسانية بموجب المادة (٧/أ/و) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فقد مارس جهاز الأمن الداخلي الإسرائيلي "الشاباك" التعذيب مع المعتقلين الفلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى، رغم صدور قرار من محكمة العدل العليا الإسرائيلية بتاريخ ١٦/أيلول عام ١٩٩٩ الذي قضى فيه بعدم قانونية أساليب التعذيب التي يستخدمها هذا الجهاز أثناء التحقيق مع المعتقلين الفلسطينيين.

وبموجب المادة (٧/١/ك) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن الأفعال التي تتسبب في معاناة شديدة أو في أذى خطير يلحق بالجسم أو الصحة العقلية أو البدنية؛ تعتبر من الجرائم ضد الإنسانية متى استخدمت في إطار واسع ومنهجي ضد السكان المدنيين.



ووفقاً للمادة (٥/١/٧) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية؛ فإن السجن أو الحرمان الشديد من الحرية البدنية بما يخالف المبادئ الأساسية للقانون الدولي يعد جريمة ضد الإنسانية، كما أن حجز الأشخاص خارج البلد المحتل يخالف أحكام المادة (٧٦) من اتفاقية جنيف الرابعة، كما أن الإبعاد القسري للسكان الفلسطينيين يعتبر جريمة ضد الإنسانية.

٣- جرائم الحرب التي ارتكبتها إسرائيل في فلسطين

وفقا للمادة (٨) فقرة (٦/أ) من نظام روما الأساسي لعام ١٩٩٨ فقد عرفت جرائم الحرب بأنها: «الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف المؤرخة في عام ١٩٤٩ والانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف التي تنطبق في المنازعات المسلّحة الدّولية في إطار القانون القائم حاليا والانتهاكات الجسيمة للمادّة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف في حالة نزاع مسلّح غير دولي والانتهاكات الخطيرة الأخرى للقوانين والأعراف المطبقة في المنازعات المسلّحة غير الدولية. »

وبالنسبة لزمن ارتكاب جرائم الحرب هو فترة بدء العمليات الحربية، ومحل هذه الجرائم أو موضوعها قد يكون الإنسان بصفته مدنيا أو أسيرا أو جريحا، وقد تكون أمواله الخاصة أو قد تكون الأموال العامة أو مجرد استعمال أسلحة محظورة أثناء العمليات العسكرية.

واستناداً للمادة (٨/ب/٨) من نظام روما للمحكمة الجنائية الدولية؛ فإنه يعتبر من جرائم الحرب إبعاد أو نقل جزء من سكان الأرض المحتلة إلى دولة الاحتلال أو خارج الأراضي المحتلة، كما يعتبر من جرائم الحرب الحرمان المتعمد للمعتقلين أو أي شخص محمي من حقه في محاكمة عادلة وبصورة قانونية دون أي تحيز، وهذا استناداً للمادة (١٣١) من اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩، والمادة (١٤٧) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام (١٩٤٩)، والمادة (٨/ب/٦) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

وقد اعتبرت المادة (٨/ب/٤) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تعمد توجيه الهجمات ضد المباني، والمواد والوحدات الطبية، ووسائل النقل والأفراد من مستخدمي الشعارات المميزة المبينة في اتفاقيات القانون الدولي، من قبيل جرائم الحرب.

كما يقوم المحتل الإسرائيلي ببناء البؤر الاستيطانية، وينقل مواطنيه إليه ويسمح لهم بحمل السلاح، وتؤمن لهم الحماية الكافية في الحالات التي يعتدون فيها على المواطنين الفلسطينيين العزل؛ ووفقاً للمادة (٤٩) من اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، والمادة (٨٥) من البروتوكول الإضافي الأول لا يجوز لدولة الاحتلال أن ترحل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها.

ثالثا : تحريك الدعوى من قبل فلسطين

لا يوجد في ميثاق الأمم المتحدة أي مواد قانونية تشير إلى طبيعة ومكانة الدولة المراقب في الأمم المتحدة، ولكن من خلال الممارسات العملية في الأمم المتحدة يتبين أنه يحق للدول بصفة مراقب الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والمعاهدات الدولية من خلال الهيئات التعاقدية.

إن حصول فلسطين على دولة مراقب سيزيد فرصتها بملاحقة مرتكبي الجرائم الإسرائيليين، ذلك أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية يوفر مجالاً هاماً للفلسطينيين للإنصاف، على خلاف محكمة العدل الدولية لم يكن دور المحكمة الجنائية ينحصر في تقرير ما إذا كانت فلسطين دولة أم لا، وإنما يتمحور دور هذه المحكمة على تحديد ما إذا كان يمكن اعتبار فلسطين دولة لغايات نظام روما الأساسي.

وعليه يمكن أن يقرر المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أن فلسطين تمثل دولة لغرض المحكمة، ومن أجل إنفاذ نظام المحكمة وغاياتها، وقد صرح "بان كي مون" الأمين العام للأمم المتحدة بأن وضع فلسطين الجديد ورفع مرتبتها إلى دولة مراقب، يؤهلها للانضمام لوكالات الأمم المتحدة كافة، وأن قرار انضمامها للمحكمة الجنائية الدولية هو شأن فلسطيني يقرره الفلسطينيون بأنفسهم.

واستناداً للمادة (١٢٥) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يفتح باب الانضمام إلى هذا النظام الأساسي أمام جميع الدول، وتودع صكوك الانضمام لدى الأمين العام للأمم المتحدة، ووفقاً للمادة (١٢) من نظام روما الأساسي يجب لممارسة المحكمة اختصاصها قبول الدولة التي تصبح طرفاً في النظام الأساسي اختصاص المحكمة فيما يتعلق بالجرائم.

وعند البحث في الجرائم الإسرائيلية المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني، وتم تكييفها بأنها جرائم إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب وجريمة عدوان، رغم ذلك لم تتوجه السلطة الفلسطينية للمحكمة الجنائية الدولية، هذا وكان المدعي العام للمحكمة «فاتو بنسودة» قد قال أمام ندوة دولية حول موضوع العدالة الانتقالية والعدالة الدولية في المنطقة العربية، أن المركز القانوني لفلسطين يؤهلها للانضمام للمحكمة الجنائية الدولية، بعد الاعتراف بها في الجمعية العامة للأمم المتحدة.



مؤتمر روما.. آمال فاقت التعهدات المالية
الأونروا: من العجز المالي إلى أزمة وجود!!

اعداد: فضل المهلوس
مدير دائرة شؤون اللاجئين/الأردن

على عجل انعقد مؤتمر روما في الخامس عشر من آذار الجاري.. وانعقدت عليه الآمال بخروج وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» من أزمتها المالية غير المسبوقة هذا العام والتي قاربت نصف المليار دولار أمريكي من جهة، والبحث في توفير شبكة أمان مالي من خلال تمويل كاف ومستدام لهذه الوكالة الدولية من جهة أخرى...

رئيس دائرة شؤون اللاجئين عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الدكتور زكريا الآغا وصف نتائج المؤتمر بأنها «ليست كافية لإخراج الأونروا من أزمتها المالية» وأن هذه النتائج «لم تكن بالمستوى المطلوب على الصعيدين الإنساني والسياسي» موضحاً أن التعهد بمبلغ المائة مليون دولار يمثل أقل من ربع العجز المالي للعام الجاري، الأمر الذي يُبقي عمليات الأونروا في النصف الثاني من هذا العام مهددة، وذلك على الرغم من المشاركة الدولية الواسعة والتي تعكس الاهتمام الكبير بالقضية الفلسطينية وبالدور الحيوي الذي تقوم به الأونروا في خدمة مجتمع اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك المبادرة الطيبة من بعض الدول المانحة بتقديم مساهمات مالية إضافية، والتزام دول أخرى بتسديد مساهماتها في وقت عاجل ومبكر من بداية السنة المالية الحالية...

ولإدراك حجم ما تسببت به الإدارة الأمريكية من أبعاد كارثية من خلال التنصل من التزاماتها المالية السابقة والموثقة تجاه الأونروا كمنظمة دولية، واكتفائها بتقديم مشروط لمبلغ ستين مليون دولار فقط من أصل دفعتها السنوية الأولى والبالغة ١٢٥ مليون دولار، والتلويح بعدم تقديم أية دفعات أخرى.. لا بدّ من استعراض سريع للدور الأمريكي السابق تجاه الأونروا، فحتى الأمس القريب كانت الولايات المتحدة الأمريكية تحتل المرتبة الأولى وبلا منازع في قائمة مانحي الأونروا، وتكفي الإشارة إلى أن مساهماتها الإجمالية عام ٢٠١٧ الفائت قد بلغت حوالي ٣٦٥ مليون دولار، أي ما يقارب ثلث إجمالي مداخيل الأونروا لميزانيات البرامج والمشاريع والطوارىء... ناهيك عن التأثير الأمريكي الواضح على المانحين الآخرين وخصوصاً المانحين العرب الملتزمين بنسبة ٧،٨٣ ٪ من ميزانية البرامج وفق قرار إجماع عربي رسمي اتخذته جامعة الدول العربية منذ ثمانيات القرن العشرين الماضي، حيث تجلى هذا الدور الأمريكي بأوضح صوره عام ٢٠١٥ عندما تعرّض برنامج التعليم الأضخم للأونروا لخطر الايقاف بفعل الأزمة المالية التي بلغت حينها ١٠١ مليون دولار وفاقت الاستجابة العربية نسبة ٩ ٪ في سابقة لم تحصل من قبل ويندرج تكرارها في إطار الأمنيات



المستقبلية، علماً أن نسبة المساهمة العربية في ميزانية البرامج لم تتجاوز ٣,٥ ٪ العام المنصرم وكانت قد انخفضت إلى ١ ٪ عام ٢٠٠٩، وهو ما استغل من أطراف أخرى كذريعة للتملص من التزاماتها أو عدم زيادة تلك الالتزامات تماشياً مع التزايد السنوي المضطرد لاحتياجات اللاجئين الفلسطينيين.. !!

وبطبيعة الحال، فإذا كان الاستهداف الإسرائيلي التاريخي السافر للأونروا ومنذ تأسيسها بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٠٢ يوم الثامن من كانون أول ١٩٤٩، بدءاً من إعاقة عملها مروراً بتقليص خدماتها وانتهاءً بالسعي الحثيث لشطبها، وهو ما يمثل أولوية هامة في الاستراتيجية الإسرائيلية لشطب قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم الثابتة والمشروعة وفي المقدمة منها حقهم في العودة والتعويض، حيث يعتبر قادة تل أبيب هذه الوكالة الدولية خطراً مصيرياً بل وحتى وجودياً يرتبط عضوياً بحق العودة وقضية اللاجئين التي تمثل جوهر القضية الفلسطينية، ومجرد بقاء الأونروا واستمرار وجود المخيمات الفلسطينية هو شاهد حيّ يؤبّد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ويجدد الالتزام الدولي تجاهها... إذا كان هذا الاستهداف الإسرائيلي واضحاً ومستوعباً، فإن استهداف إدارة «ترامب» المتماهي مع هذه الاستراتيجية الإسرائيلية بل والمندفع لتنفيذها قد فاجأ الكثيرين من حيث الشكل والمضمون والتوقيت والتسارع وحتى التسرّع، لدرجة أذهلت القيادات الإسرائيلية نفسها، حيث اندفع رئيس الحكومة نتنياهو لإعلان هذا العام ٢٠١٨ عام الخلاص من الأونروا، في حين ذرف وزير دفاعه ليبرمان دموع التماسيح محذراً من تأثير الاستهداف الأمريكي للأونروا على الوضع الإنساني في قطاع غزة محاولاً التذاكي بتحويل قضية اللجوء الفلسطيني إلى مجرد مشكلة إنسانية وإغاثية..!؟

لقد باشرت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا» عملياتها في الأول من أيار ١٩٥٠ انطلاقاً من التفويض الدولي الممنوح لها بموجب قرار تأسيسها المذكور أعلاه، وذلك بهدف تقديم برامج الإغاثة المباشرة والتشغيل للاجئين الفلسطينيين، عموم اللاجئين الفلسطينيين. وفي ظل غياب حل قضية اللاجئين الفلسطينيين وفق القرارات الدولية ذات الصلة عملت الجمعية العامة وبشكل متكرر على تجديد تفويض الأونروا حتى تاريخه.. وقد قدّمت الأونروا خدمات جليلة يشهد بها القاصي والداني والعدو قبل الصديق، وانعكست تلك الخدمات الهائلة ليس على جمهور اللاجئين الفلسطينيين وعموم الشعب الفلسطيني فحسب، بل طالت العالم أجمع، حيث مثلت الأونروا بذلك عامل أمن وأمان واستقرار في المنطقة والعالم... وقد كان للدول العربية المضيفة وجامعة الدول العربية وكافة الدول المانحة فضل كبير في دعم وتسهيل وتوجيه عمل الأونروا، وذلك بفعل الشراكة الثلاثية التاريخية التي تجسدت وترسخت على امتداد عقود عملها السبعة. وذلك على الرغم مما شهدته خدمات الأونروا من تقليصات كمية ونوعية في العقود الأخيرة بفعل عدم التوازي بين الزيادة الطبيعية لأعداد واحتياجات اللاجئين الفلسطينيين وحجم تمويل المانحين.. ثم تحولت تلك التقليصات إلى أزمة مالية سنوية متكررة تجلت بوضوح في العقد الأخير، وقد لعب الاستهداف الإسرائيلي التاريخي دوراً محورياً في إذكائها، حيث تجلى الاستهداف الإسرائيلي للأونروا بأبشع صوره في العدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة وبالتحديد في القصف المتعمد لمنشآتها ومقراتها وحتى مدارسها وموظفيها إبان الحروب الثلاثة الأخيرة، فضلاً عن المضايقات والاعتقالات والإعاقات لعمل الأونروا في الضفة والقدس، وكذلك في منع وتعسير إدخال المواد المطلوبة لإعادة إعمار ما دمرته آلة الحرب الإسرائيلية في قطاع غزة. كما تجلى الاستهداف الإسرائيلي للأونروا بصورة مباشرة وغير مباشرة في إذكاء الفتن بشتى تعبيراتها وإشعال الحروب والصراعات الداخلية في وبين الدول العربية، بل والدعم الوقح والمعلن والتحالف مع التنظيمات الإرهابية المدرجة على رأس قائمة الإرهاب الدولي، وذلك بهدف تدمير واستنزاف المقدرات العربية وتحويل الاهتمامات العربية وحتى الدولية بعيداً عن القضية الفلسطينية ولبّها قضية اللاجئين الفلسطينيين. الأمر الذي يؤدي إلى إجبار المانحين على تغيير أولوياتهم من ناحية، وتقليص حصة دعمهم للأونروا من ناحية أخرى، وبعثرة وتشتيت دعمهم ما بين الميزانية العامة والمشاريع والاستجابة لنداءات الطوارئ من ناحية ثالثة.. فضلاً عن الانزعاج الإسرائيلي التاريخي مما تقدمه الأونروا من خدمات تعليمية وتنموية وتنويرية تتعارض مع سياساتها الساعية إلى تجهيل الشعب الفلسطيني ودفعه نحو اليأس والاستسلام لواقع الاحتلال والاغتصاب وتهجيره نحو المنافي البعيدة عن دول الطوق الفلسطيني ونسيان قضيته الوطنية وحقوقه الثابتة والمشروعة بحسب المساعي الإسرائيلية الواه مة.

وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى ما ذكرته صحيفة «يديعوت أحرونوت» أواخر عام ٢٠١٦ وقبل تسلّم ترامب رسمياً: أن الحكومة الإسرائيلية وعلى رأسها نتنياهو تخطط «لاستهداف الأونروا واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الثابتة في الأمم المتحدة، وموظفي الأمم المتحدة المناهضين لإسرائيل، إضافة إلى قطع المساعدات عن وكالات الأمم المتحدة بمساعدة إدارة ترامب الجديدة»، وذلك بذريعة أن الأونروا «تستثمر الكثير من الموارد والقوى العاملة بهدف تقويض والمسّ بإسرائيل»، واعترفت الصحيفة المذكورة بأن تل أبيب قد سبق وطلبت مراراً وتكراراً من مشرّعين أمريكيين التحرك باتجاه إلغاء الأونروا لكن «جميع طلبات إسرائيل بهذا الشأن لم تجد آذاناً صاغية في الماضي، ولكن تأمل إسرائيل من إدارة دونالد ترامب مساعدتها في هذا الأمر».



ويبدو أن استجابة ترامب وإدارته لم تتأخر، بل جاءت بأسرع مما توقعه نتنياهو نفسه، فسرعان ما خلع ما كانت تلبسه إدارات البيت الأبيض التي سبقته من قفازات حرير، وأشاح ما كانت تستر به انحيازها للاحتلال الإسرائيلي من برقع شفّاف، محوّلاً البيت الأبيض من «حَكَم» إلى «خصم»، بل ومهدداً العالم أجمع بالويل والثبور وعظائم الأمور لكل من تسوّل له نفسه مجرّد انتقاد أو لوم «إسرائيل»، وقد بلغ الأمر درجة تهديد نيكي هيلي ومن على منبر مجلس الأمن الدولي مندوبي دول العالم أجمع بما ترتديه قدميها من «كعب عالٍ»..!!

باختصار، تلك هي حقيقة مآل مواقف إدارة البيت الأبيض الجديدة بلا رتوش أو مواربات أو حتى اجتهادات تبريرية هزيلة، حيث اختارت هذه الإدارة «اللعب على المكشوف» غير آبهة حتى بأوثق أصدقاء وحلفاء واشنطن التاريخيين، ضاربة خبط عشواء فوق وتحت الحزام، وبلا قوانين أو محددات حتى تلك التي كان ما سبقها من إدارات قد ساهمت في وضعها وإقرارها والتأكيد على الالتزام بها مراراً وتكراراً تحت رايات الشرعية الدولية والقوانين والمواثيق والأعراف الإنسانية... فبعد أن انقضت تلك الإدارة على «القدس عاصمة فلسطين»، نافضة يدها من حلّ الدولتين الذي أنجبته قابلة البيت الأبيض ذاته وسوّقته في شتى أصقاع الأرض لعقود خلت.. ها هي تتبع ذلك باستهداف قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقوقهم الثابتة والمشروعة حتى الإنسانية منها، وتضرب بعصا غليظة وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الدولية «الأونروا» المنهكة أصلاً بفعل الأزمات المالية السنوية المتتالية والتي طفت على السطح في السنوات الأخيرة. ولعل من المفارقات الغريبة العجيبة لهذه الإدارة، وما أكثرها، والتي تندرج في خانة «المضحك المبكي»، ما أقدمت عليه يوم ٢٠١٨/٣/١٣ - عشية مؤتمر روما - من عقد مؤتمر في البيت الأبيض برعاية مبعوث ترامب لما يسمى «عملية السلام» جيسون غرينبلات لبحث الوضع الإنساني في قطاع غزة بمشاركة ١٣ دولة ومقاطعة دولة فلسطين..؟!

وسط كل هذه الأجواء التي فرضتها إدارة البيت الأبيض الجديدة، كانت الدعوة العاجلة لمؤتمر روما يوم ٢٠١٨/٣/١٥، هذه الدعوة التي انطلقت بداية من الاجتماع الطارىء للجنة الاستشارية في العاصمة الأردنية عمّان يوم ٢٠١٨/١/٢١ والذي سارعت بالدعوة له فلسطين ممثلة برئيس دائرة شؤون اللاجئين الدكتور زكريا الأغا وتبنته الدول المضيفة وجامعة الدول العربية، ثم حمله المفوض العام للأونروا بيير كرينبول للأمم المتحدة حيث تبناه أمينها العام على الفور، وتم صياغة الدعوة له من وزراء خارجية السويد ومصر والأردن... ورغم عدم تمكّن المؤتمر من سدّ الفجوة المالية الكارثية التي أحدثتها الخطوات العقابية الأمريكية لهذه الوكالة الدولية بغية الابتزاز السياسي الرخيص للقيادة الفلسطينية من خلال انتهاج ذات نهج العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني التي تنتهجه سلطات الاحتلال الإسرائيلي تاريخياً ولا تزال.. إلا أن المؤتمر المنعقد تحت عنوان «الحفاظ على الكرامة ومسؤولية المشاركة: حشد العمل الجماعي للأونروا» وبمشاركة ممثلي ٩٠ دولة ومنظمة دولية تقيم شراكة مع الأونروا وحضور الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس ومفوضة الاتحاد الأوروبي للسياسة الخارجية فيديريكا موغيريني والأمين العام لجامعة الدول العربية احمد ابو الغيط فضلاً عن رئيس الوزراء الفلسطيني رامي الحمد الله.. قد جدد الثقة بأهمية دور الأونروا والتفويض لها وضرورة دعمها وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة، وعكس الاستياء العالمي من السياسة الأمريكية المخالفة لكافة القرارات والمواثيق والأعراف الدولية التي تريد إعادة العالم إلى عصر «شريعة الغاب».. وبذلك يشكّل مؤتمر روما وما بعده مفترق طرق مفصليٍّ وربما الفيصل ما بين تكريس إرادة واستقلالية العالم بشتى دوله ومنظماته وتأكيد سيادته والتزامه بقراراته ومواثيقه وقوانينه الناظمة، أو التبعية والارتهان لمنطق شريعة الغاب الذي تحاول إدارة ترامب الأمريكية فرضه على العالم أجمع وليس على الشعب الفلسطيني ولاجئيه والأونروا فقط.

فهل ينتصر العالم لذاته ولقراراته ولقوانينه ولمواثيقه ول كرامته؟؟

سؤال كبير برسم الإجابة والاختيار، فالوضع جدّ خطير والدائرة تدور على الجميع والتاريخ لن يرحم أحداً..!!



"الوطني الفلسطيني" يخاطب الاتحادات البرلمانية حول ما تتعرض له وكالة الاونروا

خاطب سليم الزعنون رئيس المجلس الوطني الفلسطيني أحد عشر اتحادا وجمعية برلمانية إقليمية ودولية بخصوص التطورات الأخيرة الخاصة بما تتعرض له وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "الاونروا" خاصة في أعقاب قرار الإدارة الأمريكية بتخفيض الإسهامات المالية في ميزانية الوكالة، والمواقف الأخرى الصادرة عن أركانها.

وناشد المجلس الوطني الفلسطيني يوم الخامس من فبراير ٢٠١٨ في مذكرة متطابقة خاصة أرسلت إلى كل من: الاتحاد البرلماني الدولي، البرلمان الأوروبي، الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط، برلمان عموم أفريقيا، الجمعية البرلمانية الآسيوية، اتحاد مجالس الدول الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي، البرلمان العربي، الاتحاد البرلماني العربي، وبرلمان أمريكا اللاتينية، الإعلان عن رفضها المساس بوكالة الأونروا، والإصرار على المحافظة على استمرار رسالتها، والربط الدائم بين إنهاء عملها وبين تنفيذ القرار ١٩٤القاضي بالعودة والتعويض طبقاً لقرار تأسيسها. ورفض محاولات تحويل مهام عملها إلى الدول المضيفة للاجئين.

كما دعا تلك الاتحادات إلى الحفاظ على عمل وكالة الأونروا، وتطوير مداخيلها من خلال تحفيز وتشجيع المساهمات الدولية والمساهمات العربية، باعتبار أن المجتمع الدولي يتحمل المسؤولية الكاملة عن مأساة ونكبة الشعب الفلسطيني، ويقع على عاتقه مهمة توفير الرعاية والإغاثة والصحة والتعليم للاجئين الفلسطينيين إلى حين عودتهم إلى أرض وطنهم،وحث الدول المانحة والممولة على الوفاء بالتزاماتها المالية لدعم ميزانية الأونروا وتلبية احتياجات اللاجئين الفلسطينيين.



وذكّر المجلس الوطني الفلسطيني، أن تأسيس وكالة الأونروا جاء على خلفية التداعيات الكارثية لنكبة عام ١٩٤٨، والتي أدت إلى عمليات تطهير عرقي قادت إلى تهجير ما يزيد على ثلاثة أرباع مليون مواطن فلسطيني توزعوا في تلك الفترة على الدول المحيطة بفلسطين إلى جانب القسم غير المحتل من فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وقد دفعت هذه التداعيات بالمجتمع الدولي باتخاذ القرار ١٩٤ الذي رفضته إسرائيل، لذلك جاء القرار ٣٠٢ الدورة (٤) بتاريخ ٨ كانون الأول ١٩٤٩بتأسيس الأونروا إجراء مؤقتاً ريثما يتم تطبيق القرار المذكور.

وحذر المجلس الوطني الفلسطيني من الآثار الجسيمة لقرارات إدارة ترامب على اللاجئين الفلسطينيين،وستعرضهم للمخاطر في كافة أقاليم عمليات الأونروا الخمسة التي تقدم الخدمات فيها، وستزيد من أزمة التمويل التي تعاني منها، وستؤدي إلى تقليص الخدمات الأساسية التي تقلصت أصلاً، في القطاعات الصحية والتعليمية والإغاثة وكافة نواحي حياتهم، وستشكل خطراً على حياة نحو ٧٥٪ من اللاجئين، وستطال المعاناة والأزمات المخيمات في قطاع غزة والضفة الغربية والشتات، بمن فيهم أكثر من مليون مواطن في غزة يعيشون على المساعدات الإغاثة المُقدمة لهم من وكالة الأونروا، مما سيقود إلى كارثة إنسانية حقيقية.

وأشار المجلس الوطني الفلسطيني في مذكرته إلى أن إدارة الرئيس ترامب أبلغت الأمم المتحدة أنها جمدت مبلغ ٦٥ مليون دولار أمريكي كان من المقرر دفعها في بداية العام الجاري، وقررت عدم صرف مساعدات غذائية قيمتها ٤٥ مليون دولار تعهدت بتقديمها للاجئين الفلسطينيين، في سياق ابتزازها وإجراءاتها العقابية ضد الشعب العربي الفلسطيني وقيادته، وفي تساوق صريح مع السياسات الإسرائيلية.

وشرح المجلس الوطني الفلسطيني الآثار الكارثية لتلك التقليصات المالية على قطع سبل وصول ٥٢٥ ألف طالب وطالبة في ٧٠٠ مدرسة تابعة للأونروا ومستقبلهم، وستكون أيضا على المحك مسألة الكرامة والأمن الإنساني للملايين من اللاجئين الفلسطينيين الذين هم بحاجة إلى معونات غذائية طارئة، وسبل دعم أخرى. وكذلك قطع سبل وصول اللاجئين إلى الرعاية الصحية الأولية، التي تشمل رعاية الحوامل والخدمات الأخرى المنقذة للحياة.ولعل من المؤكد بأن تلك التقليصات ستؤثر أيضا على الأمن الإقليمي، في وقت تواجه فيه المنطقة مخاطر وتهديدات متعددة، وتحديدا تلك المرتبطة بالمزيد من التطرف والإرهاب.

وأوضح المجلس الوطني الفلسطيني أن الهدف الأساسي من تلك الضغوطات الكبيرة، يتمثل في طمس الهوية الفلسطينية، وتزييف التاريخ والحقائق التي تربى عليها الجيل الفلسطيني وبات يعلمها جيداً، وأثرت حتى في سلوكه مع المحتل الإسرائيلي. وباتت هناك دعوات أمريكية وإسرائيلية صريحة لتعديل المنهاج الفلسطيني، لكونه نجح في إنشاء وتربية أجيال قادرة على الصمود والتحدي، ومواجهة الاحتلال والتمسك بالثوابت الوطنية. وتستند المناهج الفلسطينية طول فترات الدراسة من قبل وزارة التربية والتعليم على القوانين التربوية العالمية، وتستقي الأسس العامة للمنهاج جذورها من الفلسفة العامة للمجتمع العربي الفلسطيني، وتستمد مبادئها من تراثه، ودينه، وقيمه، وعاداته وتقاليده، وطموح الشعب الفلسطيني تجاه المستقبل.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني أن هذه الخطوات تخفي هدفا إسرائيليا أمريكيا يسعى إلى التخلص من أهم القضايا المجسدة والحاملة للقضية الفلسطينية وهي قضية اللاجئين الفلسطينيين، وذلك من خلال عدة خطوات أبرزها تجميد المخصصات المالية المقدمة للوكالة بهدف تقليص وشل خدماتها، وتفكيكها وتفريغها من كل مدلولاتها السياسية؛ باعتبار أن بقاء وجودها يعني استمرار قضية اللاجئين والمخيمات الفلسطينية كشواهد على النكبة، وما يرتبط بهذه القضية من قرارات دولية كالقرار رقم ١٩٤ والذي يطالب بعودة اللاجئين. وسيتبع ذلك محاولة التخلص من المخيمات الفلسطينية وتفكيكها والعمل على إعادة توطين اللاجئين المقيمين فيها واستيعابهم محليا.

ورفض المجلس الوطني الفلسطيني في مذكرته الشروط التي وضعتها الإدارة الأميركية على الوكالة لإحداث تغيير في المناهج الدراسية،التي تُدرس في مدارسها، لجهة شطب كل ماله علاقة بحق العودة وقضية اللاجئين الفلسطينيين، وإسقاط هوية القدس كعاصمة للدولة الفلسطينية المنشودة، وإلغاء ما يخص النضال أو المقاومة ضد الاحتلال، أو تعبير الانتفاضة الفلسطينية، وإلغاء الأنشطة والفعاليات المتعلقة بمناسبات خاصة بالقضية الفلسطينية، وذلك لضمان استمرار الدعم الأميركي للأونروا، الذي سيتم حصره في إقليمي الأردن والأراضي الفلسطينية المحتلة، بدون سورية ولبنان، من مناطق عملياتها الخمس.

وكانت الولايات المتحدة، طيلة أكثر من خمس وستين سنة، وبشكل مستمر، تشيد بخدمات الوكالة للاجئين الفلسطينيين، من حيث الجودة والشفافية والمساءلة.وفي مطلع العام ٢٠١٧ مع وصول الرئيس الأمريكي ترامب إلى السلطة، طلبت إسرائيل من الإدارة الأمريكية قطع المساهمة المالية للأونروا التي تعتبر الأكبر بين الدول المانحة، وطلب نتنياهو شخصياً من السفيرة هيلي يوم ٢٠١٧/٧/١١ بتفكيك "الأونروا" ونقل خدماتها إلى المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، وفي ٢٠١٧/٨/٤ شطب نائب رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة الصهيوني داني دانون البند المتعلق بزيادة ميزانية "الأونروا" من جدول أعمال الجمعية العامة الذي يتحكم فيه وفق صلاحياته، وكان من المتوقع أن يحظى البند بالموافقة والاعتماد من غالبية الدول الأعضاء.

تقرير حول مقاطعة المعتقلين الإداريين الفلسطينيين لمحاكم الاحتلال العسكرية

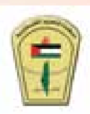
١. المقدمة : شعب بأكمله يقع أسيراً تحت قبضة الاستعمار:

حرصت سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ احتلالها للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ على تكريس منظومة عسكرية استعمارية متكاملة من القمع والحرمان والتطهير العرقي والعقوبات الجماعية، من ضمنها منظومة الأسر والاعتقال باعتبارها نظاماً قمعياً وعنصرياً تمييزياً تستخدمه قوة الاحتلال كأحد أدوات فرض السيطرة والهيمنة وكسر إرادة الشعب الفلسطيني وتركيعه، وتدمير البنية الاجتماعية والاقتصادية والتنموية والنفسية الفلسطينية بطريقة ممنهجة. ولإحكام هذه المنظومة وتشديد قبضتها على السكان الفلسطينيين تمرر إسرائيل أوامر عسكرية وقوانين وتشريعات عنصرية بتواطؤ مع جهاز القضاء وشرطة وجيش الاحتلال من أجل احتجاز أبناء شعبنا وإطالة أمد اعتقالهم بمخالفة صارخة لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الانسان.حيث شملت منظومة الاعتقال التعسفي وجميع إفرازاتها كل عائلة فلسطينية تقريباً، حيث اعتقلت قوات الاحتلال نحو ٨٠٠,٠٠٠ فلسطيني منذ العام ١٩٦٧ بموجب أوامر عسكرية، أي ما نسبته ٢٠٪ من السكان الفلسطينيين في الأرض المحتلة بما فيها القدس.يركز هذا التقريرعلى سياسة الاعتقال الإداري ومقاطعة المعتقلين الإداريين لمحاكم الاحتلال العسكرية، والموقف الرسمي الفلسطيني.

٢. الاعتقال الإداري: سياسة ممنهجة وواسعة النطاق ومتواصلة

تمارس إسرائيل سياسة الاعتقال الإداري ضمن منظومة قمعية تعسفية متكاملة من السياسات الممنهجة وواسعة النطاق والمتواصلة،وترقى إلى جريمة حرب في الوضع الفلسطيني كونها تحرم المعتقلين الأداريين من حقهم في الحصول على محاكمة عادلة ونظامية حسب ميثاق روما. وتكسب إسرائيل سياسة الاعتقال الاداري صفة القانونية من خلال المحاكم الصورية التي تقيمها للمعتقلين الفلسطينيين، وتتبعهامن أجل ابتزاز أبناء شعبنا، والحطّ من كرامتهم، وحرمانهم من حقوقهم المشروعة والمكفولة في القانون والشرعية الدولية. حيث:

- استخدمت اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، سياسة الاعتقال الإداري لاحتجاز عشرات الآلاف من أبناء الشعب الفلسطيني من الأطفال والشباب والنساء والمفكرين والأكاديميين والأدباء والفنانين والنقابيين والصحافيين والنشطاء السلميين الذين يمثلون أمام المحاكم العسكرية دون تهمة أو محاكمة إلى أجل غير مسمى.
- تصعد سلطات الاحتلال من سياسة الاعتقال الإداري وتعديل الأومر العسكرية كلما اقتضت "الحاجة الأمنية"، وذلك لخدمة مصلحة الاحتلال وليس السكان الواقعين تحت الاحتلال وذلك على نطاق واسع خلال الفترات التي تشهد تطورات أو احتجاجات بسبب الأوضاع السياسية، كاندلاع الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، حيث تم اعتقال حوالي ١٠,٠٠٠ فلسطيني، واجتياح الضفة الغربية في ٢٠٠٢ اذ اعتقلت ما يقارب ٣٠٠٠ فلسطيني، والهبة الشعبية في ٢٠١٥ التي اتخذت خلالها سلطات الاحتلال نفس الاجراءات لأول مرة منذ عقود ضد اطفال فلسطينيين من القدس.
- أصدرت سلطات الاحتلال منذ العام ١٩٦٧ أكثر من (٥٢) ألف قرار اعتقال إداري، ما بين قرار جديد وتجديد للاعتقال الاداري.
- منذ العام ٢٠٠٠ ارتفعت إجمالي قرارات الاعتقال الإداري إلى أكثر من (٢٧) ألف قرار بالاعتقال الإداري ما بين قرار جديد وتجديد، شملت الذكور والإناث والأطفال.
- منذ بداية العام ٢٠١٧ وحتى نهايته، أصدرت سلطت الاحتلال (١٠٦٠) أمر اعتقال إدارياً، منها (٣٧٩) أمر اعتقال جديداً. شملت هذه الاعتقالات فئة الشباب وخاصة من طلاب الجامعات ومن المستقلين الذين لا ينتمون لفصائل وأحزاب سياسية.
- لا يزال يقبع ما بين ٤٥٠ إلى ٥٠٠ معتقل إداري في سجون الاحتلال، منهم ثلاث نساء، واثنان من القاصرين، وثمانية نواب.
- خاض الأسرى الفلسطينيون على مدار نصف قرن من زمن الاحتلال إضرابات فردية وجماعية عديدة لانتزاع حقوقهم الأساسية، بما فيها إنهاء سياسة الاعتقال الإداري، وقاموا بمقاطعة المحاكم جزئياً، وإرجاع الوجبات، وخوض الاضراب المفتوح عن الطعام الذي شارك فيه وقاده الأسرى المناضلون مثل، خضر عدنان، وسامر العيساوي، ومحمد علان، وهناء شلبي، وأيمن شراونة ومحمد ومحمود البلبول ومحمد القيق وجمال أبو الليل وغيرهم من الأسرى الأبطال. إلا أن سلطات



الاحتلال صعدت من سياسة الاعتقال الإداري وأعادت اعتقال العشرات ممن خاضوا إضرابات عن الطعام.

- أمضى العشرات من المعتقلين فترات وصلت إلى خمسة عشر عاماً قيد الاعتقال الإداري بشكل متقطع، دون معرفتهم سبب اعتقالهم واستمرار احتجازهم.
- تدين الهيئات الدولية سياسة الاعتقال الإداري وتطالب بإنهائه بما فيها لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب ومجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالاعتقال التعسفي، ولجنة الأمم المتحدة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الانسان للشعب الفلسطيني، والمفوضة السامية لحقوق الانسان، وغيرها من مؤسسات المجتمع الدولي والعربي القانوني والحقوقي مثل منظمة العفو الدولية "و" مؤسسة مراقبة حقوق الانسان" وغيرها.

٣. محاكم الاحتلال العسكرية أداة من أدوات الاحتلال وانتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني:

حولت سلطات الاحتلال الإسرائيلية اتفاقية جنيف الرابعة من اتفاقية لحماية المدنيين في زمن الحرب الى اتفاقية لحماية جنود الاحتلال وإدامته، حيث تنص اتفاقية جنيف الرابعة بشأن حماية المدنيين وقت الحرب لعام ١٩٤٩ على أنه « يجوز لدولة الاحتلال اصدار تشريعات وإقامة محاكم عسكرية في الاقليم المحتل، شرط أن تلتزم دولة الاحتلال بالتزاماتها وبمعايير ومبادئ هذه الاتفاقية" .

- بشكل انتقائي لبنود اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وسّعت دولة الاحتلال منذ خمسين عاماً صلاحيات المحاكم العسكرية لتشمل جميع جوانب الحياة اليومية الفلسطينية في الأرض المحتلة بما فيها قطاعات الصحة والتعليم، وملكية الأراضي، وبناء المنازل، وحرية التنقل، وحق المواطنة، وحق التجمع، وغيرها على الرغم من أن اتفاقية جنيف الرابعة تجيز لدولة الاحتلال اصدار تشريعات وإقامة محاكم عسكرية في الاقليم المحتل شرط أن تلتزم دولة الاحتلال بالتزاماتها ومعايير ومبادئ هذه الاتفاقية ومن ثم الحفاظ على النظام العام في الأرض المحتلة، وأخيراً الحفاظ على أمن دولة الاحتلال وأفراد قوتها وممتلكاتها وليس العكس كما تفعل إسرائيل.
- تم إنشاء هذه المحاكم وعملها بطريقة تنتهك المبادئ الأساسية للقانون الدولي، ولا سيما المادة (٦٦) من اتفاقية جنيف الرابعة التي تتطلب "أن تكون المحاكم العسكرية ذات طبيعة "غير سياسية" .
- يلعب القضاء العسكري دوراً فاعلاًومتواطئاً في خدمة الاحتلال والاستيطان وتوفير الحماية القانونية لسياسات الاحتلال في الأرض الفلسطينية المحتلة التي تنتهك القانون الدولي، من خلال محاكم صورية توفر اطاراً قانونياً شكلياً للجيش الإسرائيلي لحبس أبناء شعبنا دون تمكينهم من إجراء محاكمات عادلة، حيث:
- تتم محاكمة المعتقلين في المحكمة العسكرية بصورة بعيدة عن أصول المحاكمات العادلة، حتى في ظل توفر جميع مكونات المحكمة من قاض ومحام ومدع عام ومعتقل. وتتم الاجراءات باللغة العبرية، ولا تقدّم لائحة اتهام، ويقدم ملف سري يمنع محامي الدفاع عن المعتقل من الاطلاع عليه، ويبقى بيد القاضي، كما يبقى قرار تمديد أمر الاعتقال أو الغاؤه من اختصاص المخابرات. ويحظر الجمهور أو عائلة الأسير من دخول قاعة المحكمة.
- نسبة الغاء الاوامر الادارية في المحاكم الاسرائيلية تقترب من الصفر، وهي مماثلة لنسبة قرارات المحكمة العليا الاسرائيلية بشأن كل التماس يتقدم به المعتقلون الفلسطينيون للاعتراض على قرارات المحاكم العسكرية.
- القضاة العسكريون الذين يترأسون المحاكم العسكرية، والمدعون العامون فيها غير مدربين ولا يستوفون شروط القضاة والمدعين الذين يتم تعيينهم في المحاكم المدنية الإسرائيلية، وهكذا قضى آلاف المعتقلين الفلسطينيين حكمهم أمام هذه المحاكم التي تم تشكيلها من ضباط وجنود الاحتلال دون أية خبرة قانونية أو قضائية ودون أي اعتبار لمبادى المحاكمات العادلة.
- تنتهي معظم الحالات بصفقات تفاوض، وتصدر الأحكام دون إثبات التهم الموجهة للمعتقل من خلال الأدلة، وكثيراً ما يتم رفض الاستئناف.
- بلغ معدل الإدانة في نظام المحاكم العسكرية الإسرائيلية ٩٩,٧٤٪،بينما يؤخذ بـ ٧,٤٪ فقط من الشكاوى التي يقدمها الفلسطينيون ضد المستوطنين الإسرائيليين، وحتى في حالة الإدانة الجزئية او الكلية فإن المستوطنين وجنود الاحتلال يفلتون من العقاب. أفادت منظمة "بتسيلم" الإسرائيلية أنها أحالت أكثر من ٧٤٠ شكوى الى السلطات العسكرية منذ العام ٢٠٠٠، ربعها لم يتم التحقيق فيه مطلقاً، ونصفها انتهى إلى اغلاق الملف دون اتخاذ اجراءات، و٢٥ حالة تم تقديم لوائح اتهام فيها، وخلال الفترة نفسها أضاعت السلطات العسكرية فعلياً ٤٤ ملفاً.
- إسرائيل الدولة الوحيدة في العالم التي أنشأت نظام المحاكم العسكرية لمقاضاةالأحداث من القاصرين الفلسطينيين.

٤. مقاطعة المعتقلين الإداريين لمحاكم الاحتلال: مواجهة شرعية وانسانية

- أمام مواصلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال،لسياسة الاعتقال الإداري، وأمام عجز المجتمع الدولي عن ردع إسرائيل ومحاسبتها على خروقاتها



المنظمة لقواعد القانون الدولي الانساني-على الرغم من الانتقاد الدولي الحاد والصريح لهذا الإجراء التعسفي-وأمام خوض المعتقلين الإداريين للعديد من الاحتجاجات السلميةوالاضرابات الفردية والجماعية لإنهاء هذه السياسة منذ العام ١٩٦٧، لم يكن أمام ٤٥٠ معتقلاً إدارياًالذين لم يتم انصافهم أو تحقيق العدالة لهم إلاّ مواجهة محاكم الاحتلال الإسرائيلية بالمقاطعة الكلية والمفتوحة لكسر هذا القانون، وإظهار منظومة الاحتلال على حقيقتها القمعية الوحشية، وممارسة حقهم الطبيعي والشرعي والانساني في عدم التعامل مع قضاء الاحتلال ومثولهم أمام محاكمه العسكرية ومنحها طابع الشرعية.

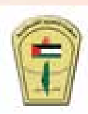
- فيما يلي جزء من نص البيان الذي وجهه المعتقلون الإداريـون في ١٩ شباط ٢٠١٨، يطالبون فيه بحشد الرأي العالمي للتنديد بالاعتقال التعسفي والمطالبة بإلغائه: "من داخل سجون الاحتلال الظالمة، نعلن عن مقاطعتنا لمحاكم الاحتلال الصورية مقاطعة شاملة مفتوحة غير مسقوفة، بعد أن قضمت هذه السجون سنوات عديدة من أعمارنا تحت طائلة قانون اعتقالي جائر يتكرر بحقنا إلى ما لا نهاية وبدون وجه قانوني وبغطاء من تلك المحاكم المتواطئة والتابعة لجهاز المخابرات الإسرائيلية الشاباك، بمحاولة لإضفاء الشرعية على هذه الجريمة التي ترتكب بحقنا وفي محاولة لاستنزافنا وايصالنا إلى حالة من اليأس والإحباط والاستسلام .لقد وصل الأمر بالاحتلال إلى تمديد وتجديد الاعتقال الإداري بحقنا مرات عديدة، وصلت لأكثر من عشر مرات بحق العديد منا، وكان أقلها أربع مرات لباقي الأسرى الإداريين، وقد تراوحت فترات الاعتقال بين ٢٤ شهراً إلى ٦٠ شهراً من الاعتقال الواحد. وبلغ مجموع السنوات التي قضاها العديد من أسرانا البواسل ١٥ سنة، والكثيرون أمضوا فترات تتراوح بين ٥ سنوات إلى ١٥ عاماً. كل ذلك؛ بدون توجيه تهمة واضحة ومحددة ويجري ذلك كله بذريعة الملف السري المزعوم الذي لا حقيقة له، والذي يؤكد عليه قضاة محاكم الاحتلال العسكرية ويعتمدونه لإدانة الأسير دون أن يكشفوا عن هذا الملف للأسير أو المحامي بحجة أن ذلك يشكل خطرا على دولتهم ومواطنيهم. ولذلك جاءت خطوتنا هذه لمقاطعة محاكم الاحتلال لقطع الطريق على الاحتلال ومحاولاته المخادعة والمضللة للرأي العام العالمي، بإيهامه أن ما يقوم به يجري وفق القانون وحق لدولتهم لحماية أمنها من خطر مزعوم يشكله أسرى يمثلون النخبة السياسية والفكرية في شعبنا المقاوم لهذا الاحتلال والمتطلّع لحقه في حياة حرة كريمة كباقي شعوب الأرض"

٥. حالة النائبة خالدة جرار: ١

- النائبة خالدة جرار مسؤولة ملف الأسرى في المجلس التشريعي الفلسطيني، وناشطة سياسية مدافعة عن حقوق الانسان: اعتقلت سلطات الاحتلال النائب خالدة جرار في الثاني من تموز ٢٠١٧، وجرى تحويلها للاعتقال الإداري لمدة ستة شهور، ولا زالت معتقلة حتى إعداد هذا التقرير. وكانت سلطات الاحتلال اعتقلت جرار سابقاً في عام ٢٠١٥، وقضت نحو (١٥) شهراً.

٦. الموقف الرسمي الفلسطيني:

- يدين ويرفض الموقف الرسمي الفلسطيني جميع السياسات الاستعمارية العنصرية الإسرائيلية ضد شعبنا الفلسطيني بكل مكوناته، ومن ضمنها سياسة الاعتقال التعسفي،ويطالب بإلغائها فوراً، والافراج الفوري عن جميع الأسرى الفلسطينين دون قيد أو شرط كونه شرطاً رئيسياً لأي عملية سياسية محتملة ولمتطلبات السلام العادل.
- لا يعترف الموقف الرسمي بمحاكم الاحتلال العسكرية ولا بمنظومته القضائية المشوهة، ولا نعترف بصلاحية المحكمة في أراضي فلسطين المحتلة، ولا بحق إسرئيل بممارسة هذا النوع من الاعتقال، وهو مخالف بشكل صارخ لأبسط قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.
- يدعم الموقف الرسمي حق المعتقلين الإداريين في مقاطعة المحاكم العسكرية ويشيد ببطولتهم في مواجهة الظلم والقمع، ويدعو جميع دول العالم ومؤسساته الدولية بما فيها مجموعة العمل التابعة للأمم المتحدة المعنية بالاعتقال التعسفي إلى العمل على تحقيق رسالة الاسرى في الضغط على سلطات الاحتلال لوقف هذا الاعتقال الاجرامي بحقهم.
- يتابع المستوى الرسمي حراكه في جميع المحافل والمؤسسات الدولية، ويستثمر انضمامه إلى اتفاقيات جنيف واتفاقية مناهضة التعذيب وميثاق روما المؤسس للمحكمة الجنائية الدولية لملاحقة الاحتلال قضائيا وجنائياً ومساءلته على انتهاكاته المنهجة والمتواصلة بحق شعبنا وأسرانا، وتأمين الحماية الدولية، حتى الافراج الكامل عن جميع الأسرى، وإنهاء الاحتلال وتجسيد سيادة دولة فلسطين على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين حسب القرار ١٩٤.



نحو حملة دبلوماسية للتصدي للعدوان الاسرائيلي على مخصصات الاسرى والشهداء

بقلم عيسى قراقع
رئيس هيئة شؤون الاسرى والمحررين

يبدو ان اسرائيل بعد ان استكملت مشروعها الكولونيالي الاستيطاني العنصري بدأت ترتب تفاصيل التفاصيل في حياة الشعب الفلسطيني على طريق دراما التدمير للهوية الوطنية الفلسطينية ولمشروع التحرر الفلسطيني.

ان مصادقة اللجنة الوزارية الاسرائيلية يوم ٢٠١٨/٢/١٨ ومصادقة الكنيست بالقراءة الاولى يوم ٢٠١٨/٣/٥ على مشروع قانون احتجاز اموال الضرائب الفلسطينية تحت ادعاء انها تصرف كإعانات لعائلات الاسرى والشهداء والجرحى هي أكثر بشاعة ولا اخلاقية من الحرب نفسها، أنها تسلخ الشعب الفلسطيني حيا، فتضع تشريعات ليست سوى آليات لطحن البشر تحت غطاء القانون، وتمارس القرصنة والسرقة تحت غطاء القانون.

الهدف الاسرائيلي والامريكي والاوروبي من خلال هذا الابتزاز والضغط على السلطة الفلسطينية ليس ماديا بقدر ما هو وضع كل النضال الوطني الفلسطيني في إطار الارهاب والجريمة، وان المقاومة الفلسطينية ضد الاحتلال والتي يمثلها الاسرى والشهداء والجرحى اصبحت بلا مشروعية ومجردة من اسسها القانونية والانسانية، ومن الشرعية الدولية التي اجازت لأي شعب يخضع للاحتلال بمقاومة هذا الاحتلال من اجل حريته وكرامته.

اسرائيل بشنها العدوان على عائلات الاسرى والشهداء والجرحى تريد ان تخرج نقية وبريئة وطاهرة ونظيفة من دمنا ونكباتنا وآلامنا وكوارثنا المستمرة التي تسبب بها الاحتلال الاسرائيلي، وإذا ما نجحت في ذلك ورضخنا للضغط الاسرائيلي الامريكي فإن التوجه الى المحكمة الجنائية الدولية من قبلنا سيكون مدعاة للسخرية بعد ان نكون قد اعترفنا وقبلنا ان كل اشكال مقاومتنا للاحتلال هي جرائم وارهاب.

اسرائيل تريد ان تحدث انقلاباً على التاريخ الفلسطيني وكافة القرارات الدولية، فليس فقط ما تسعى اليه هو نسف الشخصية والمكانة القانونية لدولة فلسطين واسراها وشهدائها بعد اعتراف الامم المتحدة والعديد من الدول بالدولة الفلسطينية، وإنما التنصل وبغطاء قانوني ودولي عن مسؤولياتها الانسانية والقانونية بسبب احتلالها لفلسطين واستكمال سياسة الضم القانوني والاستيطاني للأراضي الفلسطينية وإزاحة للشعب الفلسطيني من الوجود السياسي.

لقد بدأ التدخل بالدعوات الاسرائيلية لتفكيك الاونروا وشطب قضية اللاجئين، ووصل التدخل الى المناهج الدراسية الفلسطينية، والى سياسة النهب والسرقة والقرصنة المكشوفة لكل شيء في حياة الفلسطينيين، سرقة المياه والحركة والهواء وحرية الرأي والارض والاشجار، وسرقة اموال الاسرى في المحاكم العسكرية الاسرائيلية، وجباية الملايين بالغرامات وسياسة التعويضات، فقد اصبح الضحية في الزمن الصهيوني يدفع تعويضا للقاتل والجلاد.

علينا التصدي بسرعة وبقوة للعدوان الاسرائيلي على المركز القانوني للاسرى والشهداء والجرحى والمقاومة وكفاح الشعب الفلسطيني، فالاجراءات الاسرائيلية مخالفة اساسا لاتفاق اوسلو الذي احال كافة الخدمات الانسانية والاجتماعية الى السلطة الفلسطينية بعد ان ترك الاحتلال مصائب وفجائع جمة في كل بيت فلسطيني، فالسلطة عام ١٩٩٤ استلمت مجتمعا مدمرا ومأساويا وكارثيا.

ومن الضروري ان نبرز الحقائق حول الارهاب اليهودي المنظم والمدعوم من دولة الاحتلال رسميا، وما تقوم به حكومة اسرائيل من دعم مالي واجتماعي وقانوني للقتلة والارهابيين اليهود والدفاع عنهم وإعانة عائلاتهم، إضافة الى تمويل منظمات الارهاب الاستيطانية التي ترتكب القتل والحرق والخطف بحق ابناء شعبنا الفلسطيني.

وكذلك فضح الخطاب الرسمي الاسرائيلي الذي يدافع عن القتلة والارهابيين اليهود و الذين اعدموا عن سبق اصرار وترصد العشرات من اطفالنا وشبابنا وفتياتنا، ووقوف الحكومة الاسرائيلية للدفاع عن القتلة في المحاكم العسكرية واصدار العفو عنهم.

ومن الاهمية التوجه الى محكمة العدل الدولية لاستصدار فتوى حول المركز القانوني للاسرى والمعتقلين وفق القانون الدولي والقانون الدولي الانساني، وذلك لتحصين الصفة القانونية للاسرى كمحميين وفق اتفاقيات جنيف الثالثة والرابعة، والتأكيد على الوضع القانوني للاراضي الفلسطينية كأراض محتلة، وما لهذا الرأي القانوني من قيمة سياسية تمكننا من الدِّفاع عن الاسرى وحمايتهم وتعزيز المركز السياسي لدولة فلسطين.

و يجب ان نتسلح بموقفنا بعد انضمام فلسطين كدولة الى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي اعطتنا الحق بالعناية والرعاية الاجتماعية لأبناء شعبنا كسلطة تدير شؤون الحياة في فلسطين اجتماعيا وثقافيا ونقابيا وتعليميا واقتصاديا وتحملها المسؤوليات حول ذلك.

وعلينا الاسراع في التوجه الى المحكمة الجنائية الدولية بسرعة وإحالة قضايا جرائم الحرب وجرائم ضد الانسانية ترتكبها اسرائيل كسلطة محتلة كالتعذيب والنقل القسري للاسرى الى سجون داخل اسرائيل والمحاكمات غير العادلة وغيرها من المخالفات الجسيمة التي ترتقي الى مستوى جرائم الحرب.

ومن حقنا ان نطالب بتعويضات عن الاضرار التي اصابت شعبنا على يد الاحتلال الاسرائيلي وما نتج عن هذا الاحتلال من خسائر مادية وبشرية، وذلك وفق الالتزامات الواردة في اتفاقيات جنيف



والبروتوكولات الملحقة بها او وفق ميثاق روما، وهو حق مشروع في اطار القضاء الدولي.

إن رعاية العائلات المتضررة على يد الاحتلال كفلها القانون الاساسي الفلسطيني وهو بمثابة دستور دولة فلسطين في المادة ٢٢ والتي تنص على ان ينظم القانون خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز والشيخوخة، إضافة الى ان رعاية اسر الشهداء والاسرى ورعاية الجرحى والمعاقين واجب ينظم القانون احكامه وتكفل السلطة الوطنية لهم خدمات التعليم والتأمين الصحي والاجتماعي.

وبناء على القانون الاساسي الفلسطيني انشئت وزارة شؤون الاسرى والمحررين والتي حولت الى هيئة شؤون الاسرى والمحررين، وأقر قانون دعم الاسرى في السجون الاسرائيلية رقم ١٤ لسنة ٢٠٠٤، وقرار بقانون رقم ١ لسنة ٢٠١٣ بشأن تعديل قانون الاسرى والمحررين رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٤، وأقرت خمس لوائح تنفيذية لهذا القانون، مما جعل رعاية الاسرى جزءاً من المنظومة القانونية والدستورية للنظام السياسي الفلسطيني.

علينا ان نوضح للواقعين في الخداع الاسرائيلي، ان حكومة اسرائيل حولت قطاع الاسرى الى سوق اقتصادي يدر الاموال الهائلة على الخزينة الاسرائيلية دون ان يكلفها ثمن اعتقال الآلاف اي شيء، وقد وضعت الاسرى في حالة امر واقع يجعلها تتنصل من المسؤولية القانونية والأخلاقية عن حياة ومعيشة الاسرى صحيا واقتصاديا وخدماتيا وتعليميا، وهي مرتاحة تماما من تلقي مخصصات "الكنتين" للأسرى في السجون، وفي هذه الحالة البرغماتية لم يعد الاسرى "إرهابيين".

اسرائيل تريد ان تحول الكائن الحيّ في فلسطين الى جثمان، ومن ثم الى مجرد شيء، وتسعى الى ان يستسلم المجتمع الفلسطيني استسلاما اخلاقيا وقيميا، فلم تعد السلاسل الحديدية الوسيلة الوحيدة لتقييد حرية الناس،وإنما هناك ما هو أقوى من السلاسل، تحطيم روح التضامن الداخلية للمجتمع.

من المعروف انه بسبب الحروب والاستعمار والنزاعات المسلحة، وما يصيب البشرية من أهوال ومآس، فقد اتجه المفكرون والفقهاء والهيئات الدولية الى وضع الكثير من القواعد العرفية والاتفاقيات الانسانية لحماية ضحايا النزاع المسلح، فوضعت قواعد القانون الدولي الانساني لحماية المدنيين وحل المشكلات الانسانية والاجتماعية الناتجة عن الصراعات المسلحة، ومن هنا تكتسب السلطة الوطنية الفلسطينية التي أنشئت باتفاق دولي الحق القانوني في رعاية متضرري الاحتلال الاسرائيلي من أبناء الشعب الفلسطيني.

يتضح للمراقبين ان التشريعات التعسفية العنصرية التي يسنها الكنيست الاسرائيلي والتي بلغت ما يقارب ٦٦ قانوناً ومشروع قانون منذ عام ٢٠١٤ تنتهك احكام وأعراف القوانين الانسانية والدولية، وتستهدف شرعنة السيطرة على الشعب الفلسطيني، ووضع تقنيات ترويضية للضم والسيطرة، فلم يعد الاحتلال مجرد مظهر عسكري، بل جزءا عميقا من الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، بحيث تحول كل الناس الى سجناء دائمين طوال اليوم وطوال الحياة.

لهذا يجب العمل ودعوة الامم المتحدة الى الاعلان عن إخراج دولة اسرائيل من منظومة الدول الديمقراطية بصفتها دولة فصل عنصري في المنطقة وتشرع الجريمة والانتهاكات تحت غطاء سلسلة من القوانين العنصرية، وكذلك دعوة اتحاد البرلمان الدولي الى اعلان موقف من التشريعات العنصرية الاسرائيلية ومقاطعة البرلمان الاسرائيلي واعلانه برلمانا عنصريا ومعاديا لحقوق الانسان والديموقراطية.

ومن المهم ذكره ان فلسطين كدولة معترف بها في الامم المتحدة، وعبر انضمامها لأكثر من ٥٠ معاهدة دولية تخضع للولاية القانونية الدولية وليس لولاية القضاء والقوانين والتشريعات العسكرية والعنصرية الاسرائيلية، ولهذا لا بد من اللجوء الى آليات العدالة الدولية وتعزيز الحقوق الشرعية للضحايا الفلسطينين.

ان اي دولة او سلطة تحترم نفسها وقيمها وثقافتها في اي مجتمع ديمقراطي يحترم سيادة القانون لا يمكن ان تتخلى عن عائلات اسراها وشهدائها وجرحاها، بل ان تعزز دورها أكثر في الاهتمام بهم وحمايتهم من العوز والفقر بصفتهم ضحايا الاحتلال.

إن مسؤولية السلطة الفلسطينية هي توفير الضمان الاجتماعي للعائلات المنكوبة والمتضررة، وهذا ما تطبقه كل دول العالم بما في ذلك اسرائيل المحتلة حتى اتجاه عائلات المجرمين اليهود، وهذا الضمان يقع في اطار قاعدة قانونية دولية تقضي بالاهتمام بالعائلات المتضررة بغض النظر عن العمل الذي قام به احد افرادها، فالمسؤولية فردية وليست جماعية، وغير ذلك سيعكس نفسه على الاستقرار الاجتماعي، وليس للمقارنة ولكن للتوضيح فإن المنافع الاجتماعية للأسر في اسرائيل يفوق المبلغ المدفوع للأسر الفلسطينية بمبلغ ٣٦ ضعفاً حسب جهاز الاحصاء المركزي للاحصاء الفلسطيني وان ما يخصص لأسر الشهداء والاسرى والجرحى حوالي ٨٪ من إجمالي النفقات الحكومية فقط.

تسعى اسرائيل الى تدمير مسألة المواطنة الفلسطينية وحقوقها، فحين نسكت عن حقوقنا الواضحة بسبب الضغط او الخوف فإننا لن نتوقع من الآخر ان يحترم لنا هذا الحق، سيتصرف في المرة القادمة وكأن التطاول على حقوقنا من المسلمات.

الهدف الاسرائيلي من الضغط لوقف مخصصات الاسرى والشهداء والجرحى هي خلق مجتمع فلسطيني مطيع، وعلى قاعدة ان تتغير قيم ومبادىء الانسان الفلسطيني ومفاهيمه الوطنية لضمان انصياعه التام والدائم للاحتلال.

علينا ان نقف بقوة ضد سياسة شيطنة شعبنا ومناضليه، والوقوف للتصدي للنظرية الاستعمارية الصهيونية القائلة: ان الذي حول الوحوش الضارية الى مخلوقات مسلية في السيرك وجعل الفيلة تقف على رؤوسها، والاسود تقفز كالبهلوانات، يستطيع ان يجري التحويل ذاته على الانسان وتحويله الى مخلوق مسلوب الارادة.

تستطيع اسرائيل ان تحتجز اموالنا بفعل القوة والقرصنة ولكنها لا تستطيع ان تحتجز كرامتنا الانسانية والوطنية، ولا تستطيع ان تغير هويتنا من مناضلين من اجل الحرية الى خاضعين أذلاء.

المجلس الوطني الفلسطيني يطالب بتحويل ملف الأسرى الى محكمة الجنايات الدولية

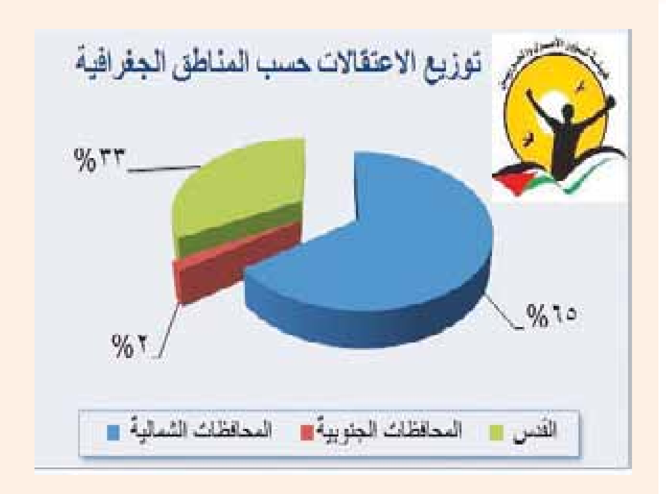
طالب المجلس الوطني الفلسطيني بسرعة تحويل ملف الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين الى المحكمة الجنائية الدولية، لمحاسبة سلطات الاحتلال الاسرائيلي على جرائمها بحقهم.

وأكد المجلس الوطني الفلسطيني في بيان صدر عنه بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني الذي يحييه الشعب الفلسطيني في ١٧-نيسان من كل عام، الاستمرار بمتابعة قضية الاسرى والمعتقلين الأبطال البالغ عددهم (٦٥٠٠) اسير، وبذل كل الجهود، وتسخير كافة الامكانات الوطنية والعربية والدولية من أجل نصرة قضيتهم، والعمل على اطلاق سراحهم، بمن فيهم ٦ نواب معتقلين.

وشدد المجلس الوطني الفلسطيني على أن هذه القضية المحورية ستبقى على رأس سلم الاولويات الوطنية وواجب الدفاع عنها واجب مقدس في وجه محاولات تشويه وتجريم نضالهم المشروع، والقفز على تضحياتهم ومعاناتهم داخل سجون الاحتلال الغاشم، وهم الذين قدموا ٢١٥ شهيدا داخل تلك السجون من أجل كرامتهم بسبب التعذيب الوحشي والقمع والاهمال الطبي والتصفية الجسدية لبعضهم.

ودعا المجلس الوطني الفلسطيني المؤسسات الدولية ذات الصلة لتحمل مسؤولياتها تجاه ما تمارسه سلطات الاحتلال الاسرائيلي من جرائم بحق هؤلاء الأسرى خاصة ٣٥٠ من الأطفال، ورفض سياسة الاعتقال الاداري الاسرائيلية، حيث ما يزال هناك ٥٠٠ معتقلا فلسطينيا يعانون، وتصادر حريتهم بسبب تلك السياسة المحرمة دوليا.

وأهاب المجلس الوطني الفلسطيني بمؤسسات حقوق الإنسان الدولية التدخل العاجل بشأن ١٨٠٠ اسير مريض، منهم ٧٠٠ بحاجة إلى تدخل علاجي عاجل لإنقاذ حياتهم، بسبب الإهمال الطبي المتعمد من قبل سلطات الاحتلال الاسرائيلي، وامتناعها عن تقديم العلاج اللازم لهم.



الأسرى والمعتقلون.. أرقام واحصائيات

- (٦٥٠٠) أسير في سجون الاحتلال الإسرائيلي
- (٣٥٠) طفل.
- (٦٢) اسيرة بينهن (٢١) أم، و(٨) قاصرات
- (٦) نواب.
- (٥٠٠) معتقل اداري.
- (١٨٠٠) مريض بينهم (٧٠٠) بحاجة الى تدخل علاجي عاجل
- (٤٨) أسيرا مضى على اعتقالهم أكثر من عشرين سنة بشكل متواصل.
- (٢٥) أسيرا مضى على اعتقالهم أكثر من ربع قرن.
- (١٢) اسيرا من أولئك قد مضى على اعتقالهم أكثر من ثلاثين عاما وأقدمهم الأسيران كريم وماهر يونس المعتقلان منذ (٣٥) عاما.
- الأسرى القدامى: (٢٩) أسيرا هم قدامى الأسرى و معتقلين منذ ما قبل اتفاقية أوسلو، وهؤلاء ممن كان يفترض اطلاق سراحهم ضمن الدفعة الرابعة في آذار/ مارس عام ٢٠١٤، إلا أن الحكومة الإسرائيلية تنصلت من الاتفاقيات وأبقتهم رهائن في سجونها.
- ٢١٥ شهيدا من الحركة الأسيرة منذ العام ١٩٦٧ وحتى ٨ ابريل: (٧٢) شهيدا سقطوا بسبب التعذيب على يد المحققين في أقبية التحقيق، و(٦١) شهيداً سقطوا بسبب الإهمال الطبي،(٧) أسرى استشهدوا بسبب القمع وإطلاق النار المباشر عليهم من قبل الجنود والحراس، (٧٥) أسيرا استشهدوا جراء القتل العمد والتصفية الجسدية بعد الاعتقال.



تقرير مركز الحوراني عن حصيلة الشهداء والجرحى منذ بداية مسيرة العودة

بلغت حصيلة الشهداء منذ بدء مسيرة العودة في الثلاثين من آذار الماضي، وحتى العشرين من نيسان الجاري، ٤٠ مواطنا، من بينهم (٤) أطفال.

وجاء في تقرير صدر عن مركز الحوراني للدراسات والتوثيق، أن عدد الشهداء توزع على النحو التالي: محافظة شمال غزة (١٠) شهداء، ومحافظتي غزة والوسطى كل محافظة قدمت (٩) شهداء، فيما قدمت محافظة خانيونس (٧) شهداء، ومحافظة رفح (٥) شهداء.

وأصيب أكثر من خمسة آلاف مواطن بجروح مختلفة، حيث أصيب (١٧١٤) مواطن بالرصاص الحي، (٣٩٣) بالرصاص المعدني المغلف بالمطاط،، (٢٣٦٤) بالغاز، (٥٥٦) أصابة أخرى، ومن بين المصابين (٦٩٢) طفلا، و(٢٦٠) سيدة، ونحو (١٣٠) طالبا في المدرسة، بالإضافة إلى إصابة (٤٥) من المسعفيين، فيما قدمت الطواقم الصحفييه شهيدا واحد، و(٧٠) إصابة، من بينها إصابة شديدة الخطورة للصحفي أحمد أبو حسين.

وشملت الاعتداءات لهذه الفترة ٦ غارات جوية، و١٣ عملية قصف مدفعي، و١٢ عملية توغل بري شرقي القطاع، و ١٥٣ عملية اطلاق نار ونقطة اشتباك شرق محافظات قطاع غزة، فيما تعرضت فئة الصيادين إلى ٢٤ عملية اطلاق نار، اسفرت عن إصابة ثلاثة صيادين بجروح، وتدمير مركب، فيما اعتقلت قوات الاحتلال ١٥ مواطناً خلال مسيرات العودة، أفرج عن بعضهم لاحقاً.

وأكد المركز أن ما تقوم به سلطات الاحتلال على حدود قطاع غزة مخالف لقواعد القانون الدولي الانساني، والتي تشمل اتفاقية "لاهاي" لسنة ١٩٠٧، واتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ بشأن حماية المدنيين في وقت الحرب التي تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة في الرابع من حزيران لسنة ١٩٦٧.





